

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم آمود بن مختار-ايليزي (الجزائر)
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المالية
في المؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة شركة الأسمنت عين الكبيرة بسطيف خلال سنة 2021

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة، تخصص:
محاسبة وجباية معمة

إعداد الطالبين: بلال رحاحلة - إبراهيم منصوري

نوقشت و اجيزت علنا بتاريخ 2023/06/ 01

امام اللجنة المكونة من :

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
سيد أحمد ستي	أستاذ محاضر " ب "	المركز الجامعي اليزي	رئيسا
محمد العيد صلوح	أستاذ محاضر " أ "	المركز الجامعي اليزي	مشرفا و مقورا
خالد بعاشي	أستاذ محاضر " ب "	المركز الجامعي اليزي	مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم أمود بن مختار-ايليزي (الجزائر)
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



**أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المالية
في المؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة شركة الأسمنت عين الكبيرة بسطيف خلال سنة 2021**

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة، تخصص:
محاسبة وجباية معمة

إعداد الطالبين: بلال رحاحلة - إبراهيم منصوري

نوقشت و اجيزت علنا بتاريخ 2023/06/ 01

امام اللجنة المكونة من :

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
سيد أحمد ستي	أستاذ محاضر " ب "	المركز الجامعي اليزي	رئيسا
محمد العيد صلوح	أستاذ محاضر " أ "	المركز الجامعي اليزي	مشرفا و مقررا
خالد بعاشي	أستاذ محاضر " ب "	المركز الجامعي اليزي	مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى التي غمرتني بحنانها وبدعواها، إلى
نبع الحنان، أُمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى الذي سندني في الحياة، ومن سهر لأجلي، إلى من أرى
فيه نور الأيام إلى الوالد أطال الله في عمره.

إلى كل الإخوة والأخوات

إلى كل من يعرفني من قريب وبعيد إلى زملائي وأصدقائي

إليكم جميعاً

شكر و عرفان

أول من نشكر من خلال هذا العمل المتواضع الذي يعد قطرة علم من فيض العلوم، هو الله سبحانه وتعالى الذي بنعمته لتتمة هذا العمل، ووفقنا في درب دراستنا وأنار لنا طريق العلم.

فله الحمد والشكر

وأتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذ المشرف د. صلوح محمد العيد على ما قدمه من نصائح وتوجيهات خلال إعداد هذه المذكرة، بدون أن أنسى الأساتذة الأعضاء لجنة المناقشة اللذان لن أوفيتهما حقهما من الشكر والعرفان بالجميل، فكل من أعان بمشورة وسدد برأي أو أسهم بأي مساعدة نتقدم بكل الشكر وعميق التقدير وامتنان لكل أساتذة قسم سنة ثانية ماستر محاسبة وجباية معمقة.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
III	الإهداء
IV	شكر و عرفان
V	فهرس المحتويات
VIII	فهرس الجداول
X	قائمة الأشكال
XI	قائمة الملاحق
أ-د	مقدمة
01	الفصل الأول: القيمة العادلة والقرارات الإقتصادية في المؤسسة الإقتصادية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية القيمة العادلة وأهميتها في إتخاذ القرارات الإقتصادية
03	المطلب الأول: تعريف وإجراءات القيمة العادلة
06	المطلب الثاني: اساسيات حول القيمة العادلة
09	المطلب الثالث: مداخل القيمة العادلة وتقييم تطبيقها
13	المبحث الثاني : مدخل للقرارات الإقتصادية
13	المطلب الأول: ماهية القرارات الإقتصادية
15	المطلب الثاني: أنواع القرارات الإقتصادية
20	المطلب الثالث: العوامل الأساسية المؤثرة في القرارات الإقتصادية
27	المبحث الثالث: تحليل الدراسات السابقة
27	المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية
37	المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية
39	المطلب الثالث: التعقيب وتحليل الدراسات السابقة
41	خلاصة الفصل

42	الفصل الثاني: اثر القيمة العادلة على اتخاذ القرارات الإقتصادية بشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-
43	تمهيد
44	المبحث الأول: نبذة تعريفية عن شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-
44	المطلب الأول: نشأة الشركة وهيكلها التنظيمي
47	المطلب الثاني: نشاط شركة الاسمنت عين الكبيرة
48	المطلب الثالث: أهداف شركة الاسمنت عين الكبيرة
49	المبحث الثاني: إعداد الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) في 2021/12/31
49	المطلب الأول: عرض الميزانية المحاسبية في 2021/12/31
52	المطلب الثاني: إعادة تقييم عناصر ميزانية شركة الاسمنت عين الكبيرة- سطيف- في 31/12/2021 وإعداد الميزانية المحاسبية بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)
62	المطلب الثالث: إعداد الميزانية المالية المختصرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2021/12/31
68	المبحث الثالث: أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على القرارات الإقتصادية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف -
68	المطلب الأول: دراسة مؤشرات التوازن المالي لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2021/12/31.
71	المطلب الثاني: دراسة النسب المالية لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021
77	المطلب الثالث: القياس بالقيمة العادلة وأثره على اتخاذ القرارات الإقتصادية في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-
84	خلاصة الفصل
85	خاتمة
89	قائمة المراجع
/	الملاحق
/	الفهرس

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - في 2021/12/31	50
2-2	خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - في 2021/12/31	51
3-2	التثبيات المعنوية بعد إعادة التقييم في 31/12/2021	52
4-2	حساب معامل إعادة تقييم التثبيات العينية بعد إعادة التقييم في 31/12/2021	54
5-2	القيمة الإجمالية للتثبيات العينية بعد إعادة التقييم في 31/12/2021	55
6-2	مبالغ اهتلاك التثبيات العينية بعد إعادة التقييم في 31/12/2021	55
7-2	فارق إعادة تقييم التثبيات العينية في 31/12/2021	56
8-2	فارق إعادة التقييم للأصول غير جارية أخرى في 2021/12/31	58
9-2	فارق إعادة تقييم المخزونات لشركة الاسمنت عين الكبيرة في 2021/12/31.	58
10-2	أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)	60
11-2	خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) في 2021/12/31	61
12-2	أصول الميزانية المالية المفصلة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2021/12/31	62
13-2	خصوم الميزانية المالية المفصلة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2021/12/31	63
14-2	أصول الميزانية المالية المختصرة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2021/12/31	64
15-2	خصوم الميزانية المالية المختصرة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 31/12/2021.	66
16-2	رؤوس الأموال العاملة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2021/12/31	68

70	الاحتياج في رأس المال العامل لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف- قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021	17-2
70	الخزينة الصافية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف- قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021	18-2
72	نسب السيولة للشركة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021	19-2
73	نسب المديونية لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021	20-2
75	نسب النشاط لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021	21-2
76	نسب المردودية لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم سنة 2021	22-2
78	النسب المالية المتعلقة بقرار الاستثمار في شركة الاسمنت عين الكبيرة قبل و بعد إعادة التقييم لسنة 2021	23-2
80	النسب المالية المتعلقة بقرار التمويل في شركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021	24-2

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	أصول الميزانية المالية المختصرة قبل إعادة التقييم.	65
2-2	أصول الميزانية المالية المختصرة بعد إعادة التقييم.	65
3-2	خصوم الميزانية المالية المختصرة قبل إعادة التقييم.	66
4-2	خصوم الميزانية المالية المختصرة قبل إعادة التقييم.	67
5-2	النسب المالية المتعلقة بقرار الاستثمار في شركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021	78
6-2	النسب المالية المتعلقة بقرارات التمويل في شركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021	80

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	بطاقة فنية لشركة الإسمنت عين الكبيرة – سطيف –
02	أهم المحطات التاريخية لشركة الإسمنت عين الكبيرة – سطيف –
03	الهيكل التنظيمي لشركة الإسمنت عين الكبيرة – سطيف –
04	أصول الميزانية المحاسبية لشركة الإسمنت عين الكبيرة – سطيف – في 2021/12/31
05	خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الإسمنت عين الكبيرة – سطيف – في 2021/12/31
06	جدول النتائج الميزانية المحاسبية لشركة الإسمنت عين الكبيرة – سطيف – في 2021/12/31
07	نتائج إعادة التقييم شركة الإسمنت عين الكبيرة – سطيف – في 2021/12/31
08	سياسة توزيع الأرباح في شركة الإسمنت عين الكبيرة – سطيف –

مقدمة

تمهيد:

تعتبر التكلفة التاريخية أداة للقياس المحاسبي و هي تمثل التكلفة الحقيقية لحظة الإكتساب و التملك كما أنها ليست موضع شك في دقتها وصحتها إلا أن عيوبها تظهر بعد مرور الزمن ، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن القيمة الحالية، خاصة في تقييم الأصول الثابتة والمالية بقيمتها الحقيقية، والتي تعكس حقيقتها في الوقت الحالي .

كما ان اعداد البيانات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة يحقق منفعة رئيسية للمستثمرين لتقدير استثماراتهم والتنبؤ بالمستقبل، ولهذا كان من المهم استخدام معايير محاسبية مقبولة قبولاً عاماً على المستوى الدولي .

أ- إشكالية الدراسة :

تعتبر التقارير والقوائم المالية الأساس التي يستند عليها مستخدمي المعلومات في اتخاذ قراراتهم بشكل عام وقراراتهم المالية بشكل خاص، وباعتبار القرارات الاقتصادية من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسات لأنها ترتبط أساساً باستراتيجية المؤسسة على المدى الطويل والقصير على حد سواء. أي مدى أثر أساليب القياس المحاسبي والمتمثلة في القياس على أساس بالتكلفة التاريخية والقياس على أساس القيمة العادلة على اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومن هذا المنطلق كانت إشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى إعتدال القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية في شركة الاسمنت عین الكبيرة - سطيف؟

حتى يتيسر لنا الإلمام بمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة السؤال الرئيسي للبحث إلى عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يؤثر على اتخاذ قرار الاستثمار في شركة الاسمنت عین الكبيرة - سطيف؟
- هل تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يؤثر على اتخاذ قرار التمويل في شركة الاسمنت عین الكبيرة - سطيف؟
- هل تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يؤثر على اتخاذ قرار توزيع الأرباح في شركة الاسمنت عین الكبيرة - سطيف؟

ب- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية وضعنا الفرضيات الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية:

- اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يؤثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية في شركة الاسمنت عین الكبيرة - سطيف .-

وتتفرع هذه الفرضية إلى الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

- يؤثر تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على اتخاذ قرار الاستثمار في شركة الاسمنت عین الكبيرة - سطيف.

الفرضية الفرعية الثانية:

- يؤثر تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على اتخاذ قرار التمويل في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف.

الفرضية الفرعية الثالثة:

- يؤثر تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على اتخاذ قرار توزيع الأرباح في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف.

ج. أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع كان أهمها ما يلي:

- الاطلاع على أهم آليات إتخاذ القرارات الإقتصادية في المؤسسات الاقتصادية والتي تؤثر على نشاطها وتطورها.

- معرفة ان كانت المؤسسات تطبق مبدأ القيمة العادلة في حالة إعادة التقييم

- التعرف على أثر تطبيق القيمة العادلة على اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية جزائرية.

ح. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على إظهار أثر تطبيق القيمة العادلة على بنود القوائم المالية ومدى فائدتها في تقديم معلومات مفيدة توضح وضعية المؤسسة مقارنة بالتكلفة التاريخية، ونظرا لأهمية القوائم المالية في عملية تقييم الأداء المالي، والتي تعد مرشدا لمتخذي القرار داخل المؤسسة في ترشيد وقراراتهم المالية، وأيضا مدى مساهمتها في إظهار قبول المؤسسات الصناعية الجزائرية لمفهوم القيمة العادلة، واهم الصعوبات التي تواجه تطبيقها وذلك من خلال الدراسة تطبيقية.

خ. أهداف الدراسة:

تتجلى اهداف الدراسة فيما يلي:

- إبراز أهمية الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي في الوقت الراهن كبديل لعملية القياس بالتكلفة التاريخية وأهميتها في اتخاذ القرار الإقتصادي .

- توضيح الأسباب التي دعت إلى التحول من مبدأ تكلفة التاريخية إلى مبدأ القيمة العادلة.

- التعرف على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وعلاقتها بالقياس المحاسبي المستند للقيمة العادلة

- معرفة إمكانية تطبيق مفهوم القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

- معرفة أنواع القرارات الاقتصادية في المؤسسة ومعرفة مدى أهميتها.

- اظهار الدور الذي تلعبه القيمة العادلة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية داخل المؤسسة .

- معرفة أثر القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف

د. حدود الدراسة:

تحددت هذه الدراسة بالمجالات التالية:

- المجال الموضوعي : اقتصرت الدراسة على استعمال القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي.

- المجال الزماني : تمت الدراسة خلال شهر أفريل 2023 لان في تلك السنة قامت الشركة بإعادة التقييم.

- المجال المكاني : تمت الدراسة على مستوى المؤسسة الوطنية وهي شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف- الجزائر، كدراسة حالة للدراسة التطبيقية.

ذ. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف وتحليل الأفكار والبيانات المتعلقة بالموضوع بمختلف جوانبه وفي الجانب التطبيقي سيتم الاعتماد على دراسة حالة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية وحساب فارق إعادة التقييم والقيمة العادلة لمختلف عناصر القوائم المالية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف- في سنة 2021، وحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية بهدف اختبار الفرضيات وتحليلها ومناقشة النتائج.

8- هيكل الدراسة: من أجل الإلمام بموضوع الدراسة والإحاطة به ومعالجة الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيمه إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول : المعنون بـ: "القيمة العادلة والقرارات الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية" : تضمن ثلاث مباحث حيث تطرق المبحث الأول إلى مدخل نظري للقيمة العادلة من خلال تعريف القيمة العادلة واجراءاتها وأهم أهدافها ومجالاتها وأهم أساليب قياسها، أما المبحث الثاني فتناول مفاهيم أساسية حول القرارات الاقتصادية ومدى أهميتها في المؤسسة الاقتصادية حيث تطرقنا الى قرار التمويل وقرار الاستثمار و قرار توزيع الارباح، وفي آخر الفصل كان مبحثاً ثالثاً تناول الدراسات السابقة التي تعالج متغيرات الدراسة والقيام بتحليلها والتعقيب عليها.

الفصل الثاني : المعنون بـ: "أثر القيمة العادلة على اتخاذ القرارات الاقتصادية بشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-": تضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول خصصناه للتعريف بالمؤسسة محل الدراسة شركة الاسمنت عين الكبيرة -ولاية سطيف- من خلال التطرق الى نشأتها وهيكلها التنظيمي وأهدافها ومهامها، أما المبحث الثاني فقد تناول إعداد الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2021/12/31، وفي الأخير المبحث الثالث الذي خصص لتحليل ومناقشة النتائج واختبار مدى صحة الفرضيات من خلال دراسة النسب المالية لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021.

**الفصل الأول : القيمة العادلة
والقرارات الاقتصادية في
المؤسسة الاقتصادية**

تمهيد:

ان القيمة العادلة تعتبر أحد أهم عناصر القياس المحاسبي الذي بدوره يعد أحد وظائف المحاسبة الأساسية، وأيضا هي القيمة العادلة السوقية الأكثر شيوعا لتقدير القيمة، والتي تستخدم لمعرفة الوضعية المالية لمشروع ما، او لتقييم أصول المؤسسة، ونظرا لما تكتسبه القيمة العادلة من أهمية بالغة منذ اعتمادها حيث جاءت خلافا للتكلفة التاريخية، وقد تم الاعتماد على القيمة العادلة في إطار السعي المتواصل لتحقيق أهداف المحاسبة المالية، المتمثلة بشكل رئيسي في تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ قرارات المالية الرشيدة. ويتناول أيضا هذا الفصل عدة مفاهيم تتعلق بالقرارات الاقتصادية المختلفة بالإضافة الى عرض مختلف الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وتحليلها. وبذلك يتم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث وهي:

- المبحث الأول: مدخل نظري للقيمة العادلة
- المبحث الثاني: مدخل للقرارات المالية
- المبحث الثالث: تحليل الدراسات السابقة

المبحث الأول : ماهية القيمة العادلة و أهميتها في إتخاذ القرارات الاقتصادية

توجهت معظم الهيئات المهنية المشرعة للمعايير المحاسبية في معظم الدول ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، في محاولة لمعالجة عيوب أساس التكلفة التاريخية، وذلك لتحقيق أهداف المحاسبة المالية، المتمثلة بشكل رئيسي في تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة تساعد في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، وقد أحدث هذا التوجه العديد من الآراء المؤيدة والمعارضة البعض تغيراً محورياً في الفكر المحاسبي.

المطلب الأول: تعريف وإجراءات القيمة العادلة

1- تعريف القيمة العادلة

يمكن تعريف القيمة العادلة في اللغة العربية من خلال الفعل قيم والفعل عدل حين يقال قيم الشيء تقييماً أي قدر قيمته، وعادل بين الشيئين أي وزن بينهما وعادل الشيء بالشيء أي سوا به وجعله مثله قائماً مقامه، والعدل هو الإنصاف وهو إعطاء المرء وأخذ ما عليه¹.

استخدمت القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه، بالإضافة إلى التوسعات الكبيرة في الاستثمارات وما تتطلبه من ضرورة وقوف المستثمرين وحملة الأسهم على المركز الحالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية وما يطرأ على أموالهم من تغيرات، فقد أصبحت المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بهذه المتطلبات، الأمر الذي يعزز التحول نحو القيمة العادلة، لم يوجد اتفاق بين المحاسبين المهنيين والمنظمات المهنية والباحثين على تعريف محدد للقيمة العادلة، أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية، إضافة إلى تأثيرها على خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وقد وردت عدة تعاريف للقيمة العادلة منها، عرفت بأنها المبلغ الذي يمكن مقابله استبدال الأصل أو تسوية مطلوبات بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تتم بحسن نية بين أطراف ليست ذات مصلحة. كما عرفت بأنها، مبلغ تقديري يمكن في مقابله تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشتري وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوفر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة².

كما حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) مفهوم القيمة العادلة في أكثر من معيار مثل معيار 107 بأنها "القيمة التي يمكن تبادل الأداة المالية في المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة بخلاف حالات الجبر أو التصفية".

¹مجمع اللغة العربية، "المعجم الوسيط"، الطبعة 4، مكتبة الشروق الدولية 2004، ص588، ص771.

²إبراهيم يعقوب إسماعيل، هلال يوسف صالح، أثر تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاستثمارية دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص 72-73.

كما حددها في المعيار 157 بأنها "السعر الذي يجب الحصول عليه من بيع أصل أو الذي يجب دفعه لسداد التزام في عملية تبادل منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس"¹. يرتكز مفهوم القيمة العادلة نقطتين أساسيتين هما²:

- النقطة الأولى: الأطراف الداخلية في الصفقة، ويفترض توافر ما يلي: أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة: فأحد الجوانب الهامة للطريقة التي تفسر بها القوائم المالية هي الصفقات والعمليات عادة ما تتم على أساس متوازن بمعنى أن الصفقة تمت بين طرفين مستقلين، وكلا منها يسعى للتفاوض على أحسن الشروط يمكن الحصول عليها؛ أن تتم الصفقة بين أطراف رغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات هامة لدى طرف الآخر، وهو الأمر الذي يطلق عليه عدم تماثل المعلومات.
- النقطة الثانية: الظروف التي تتم فيها الصفقة: حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية)، فالصفقات التي تتم مثلاً في ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادلة، لأن البائع يكون مجبراً على البيع وكلما زاد الضغط الوقت للعثور على مشتري كلما زاد التحريف عن القيمة العادلة.

2- إجراءات تحديد القيمة العادلة

نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 12 ماي 2011 معيار ابلاغ مالي دولي IFRS13 المتعلق بقياس القيمة العادلة (وهو أحدث معيار يتعلق بالقيمة العادلة)، والذي يمثل إطار موحد لقياس القيمة العادلة، وتبعا لهذا المعيار ومن أجل تحديد القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات يجب إتباعا لإجراءات. ويمكن ادراجها كالآتي³:

1-2- تحديد الأصول أو الخصوم الخاضعة للقياس بالنسبة للأصول: تحديد مقياس القيمة الملئم للقياس تحديد السوق الأكثر ايجابية، تحديد مدخلات القياس تبعا لمستويات قياس القيمة العادلة، تحديد الأصول أو الخصوم الخاضعة للقياس: ان قياس القيمة العادلة يستوجب أولا تحديد الأصول والخصوم محل القياس وبالرجوع الى المعايير المحاسبية الدولية يمكن تلخيص تطبيقات القيمة العادلة فيما يلي:

- الأدوات والمشتقات المالية.
- الاستثمارات العقارية الأصول الزراعية (محاصيل وأصول بيولوجية).
- الالتزامات التأمينية (الالتزامات عقود التأمين).
- الاندماج والاستحواذ.
- تدني الأصول طويلة الأجل.
- تدني الشهرة.

¹رضا ابراهيم صالح، أثر توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمحاسبية في ظل الازمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة البحوث العلمية بجامعة الاسكندرية العدد 02 المجلد رقم 46 يوليو 2009، ص 23.

²طالب عبد العزيز، جامعة لونسلي علي، بلمداني محمد، أثر التقييم بالقيمة العادلة على مصداقية القوائم المالية دراسة حالة المؤسسة العمومية للتغذية وتربية الدواجن بالجلفة، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد (04)، العدد (01)، 2021، ص 129.

³عمرو حسن ابراهيم، نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ضوء الازمة المالية (دراسة نظرية)، المجلة العلمية للدراسات التجارية، الجزء الثاني، العدد الثاني، 2011، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، ص 93-94.

2-2- تحديد المقياس الملائم لقياس القيمة العادلة: وضع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ونظيره الدولي مقياس أو افتراض أساسي لقياس القيمة العادلة والذي يركز على مفهوم الاستعمال الأعلى والأفضل للأصل من قبل المتعاملين في السوق، وهو نفس الشيء الذي عرضه المعيار IFRS13. ويفترض الاستعمال الأعلى والأفضل استعمال الأصل الممكن ماديا والمسموح به قانونيا والمجدي من الناحية المالية، اذ يتمثل هذا المقياس في الاستعمال الذي يعظم قيمة الأصل أو مجموعة الأصول التي ينتمي إليها الأصل الذي سيستعمل من طرف المتعامل في السوق عوضا عن المؤسسة المعدة للتقارير، فقد يكون الافتراض الأساسي لقياس القيمة العادلة اما الاستعمال الأعلى والأفضل لجزء من مجموعة أصول والموسوم بالاستعمال، أو قد يكون الاستعمال الأعلى والأفضل للأصل بمفرده والموسوم بالتبادل.

2-3- تحديد السوق الأكثر ايجابية: في حالة غياب سوق نشطة للأصل أو الالتزام الخاضع للقياس فإنه يجب تحديد السوق الأكثر ايجابية وهي التي يكون فيها المتعامل حريص على الحصول على أعلى سعر للأصول وأفضل فائدة لتسوية التزام.

تحديد مدخلات القياس تبعا لمستويات قياس القيمة العادلة: قد تكون مدخلات قياس القيمة العادلة اما ملاحظة أو غير ملاحظة:

- مدخلات القياس الملاحظة: هي تلك التي يمكن للمتعاملين في السوق استعمالها لتحديد سعر الأصل والمستمدة من معلومات السوق.
- مدخلات القياس غير الملاحظة: هي تلك التي تضعها المؤسسة في حد ذاتها، فهي غير ملاحظة عن طريق المعلومات المستقلة القائمة على السوق، ويمكن استعمال كلا من المدخلات الملاحظة وغير الملاحظة لقياس القيمة العادلة، وبهذا الصدد أوصى واضعي المعايير المحاسبية الأمريكية والدولية بتفضيل استعمال مدخلات القياس الملاحظة على تلك غير الملاحظة قدر الإمكان.

3- أهداف تطبيق القيمة العادلة

تهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية المحاسبية، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المؤسسة أو بعد

الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمؤسسة، فهو يبني على أساس إن المؤسسة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي تستلمه أو تدفعه المؤسسة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية

أو مضطرة للبيع، وعليه فإن قيام المؤسسة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة ومعرفة القيمة الحقيقية للمؤسسة يعود إلى أسباب أهمها¹:

- اتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات (الاختيار بين البدائل) وقرارات الاندماج التي تتم بين المؤسسات أو قرارات الشراء لمؤسسة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية.
- التخطيط لأعمال المؤسسة وإظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم المقرضين والمستثمرين.

¹فاطمة الزهراء بومعروف، أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2018-2019، ص 12.

المطلب الثاني: أساسيات حول القيمة العادلة

هناك العديد من مجالات قياس القيمة العادلة، كما توجد مبررات استخدام القيمة العادلة بدل القيمة التاريخية.

1- مجالات قياس القيمة العادلة

تتمثل حالات تعليق محاسبة القيمة العادلة فيما يلي¹ :

القيمة العادلة إجبارية بالنسبة: الأدوات المالية، منافع المستخدمين، الأصول البيولوجية، وإختيارية بالنسبة للتثبيات المادية والمعنوية، الإستثمارات العقارية.

1-1 الأدوات المالية حسب معيار القياسي الدولي رقم 39 المتعلق بقياس الأدوات المالية، فإن الأدوات المالية المقامة بالقيمة العادلة تمثل فيما يلي:

1-1-1- الأصول المالية المتاحة للبيع: هي أصول مالية لا تستطيع المؤسسة بيعها في الأجل القصير وهي ليست حسابات مدينة، ولا إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق أو أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة.

1-1-2 الأصول المالية المحتفظ بها لعرض المتاجرة: وفي الأصول المالية المقنتاة لغرض لتحقيق ربح في الأجل القصير، حيث تعتبر المشتقات المالية دائما محتفظ بها للمتاجرة ماعدا تلك المحددة كأداة تحوط.

2- منافع المستخدمين: تتجدد منافع للمستخدمين بعد الخدمة وقل العام الخدمات المحددة والذي ينص على وجود التزام موظفي المؤسسة يتم تأديته لهم بعد إنتهاء خدماتهم، حيث يجب على المؤسسة أن تعارف في ميزانيتها بالقيمة الحالية للالتزام المنافع المحددة، أي يجب على المؤسسة قياس التزاماتها التجاه موظفيها بقيمتها العادلة، ولتحديد القيمة الحالية للالتزام المنافع المحددة يجب استخدام إفتراضات ديمغرافية ومالية يمكن إجمالها فيما يلي:

معدل الوفيات، معدل دوران اليد العاملة، معدل الزيادة في الأجور والتكاليف الطبية، حيث يجب أن تكون الإفتراضات التي تستخدم لأغراض التقييم موضوعية عند تحديد القيمة الحالية (القيمة العادلة) للالتزام المؤسسة اتجاه موظفيها.

1-3 الزراعة: حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 يعرف المنتج الزراعي على أنه المنتج المحصود من الأصول البيولوجية للمؤسسة مثل الصوف، الحليب، اما الأصول البيولوجية فهي حيوان أو نبات حي مثل النباتات، الأغنام، تقاس الأصول البيولوجية عند الاعتراف الأولي وفي تاريخ كل أفعال للحسابات بالقيمة العادلة مطروحا منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع، بإستثناء الحالة التي لا يتم فيها تحديد القيمة العادلة للأصل البيولوجي بموثوقية، أما المنتج الزراعي فيتم قياسه عند الإعراف الأولى بالقيمة العادلة مطروحة منها تكاليف البيع المقدرة عند الحصاد.

1-4- التثبيات المادية والمعنوية: يتيح المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 المتعلق بالتثبيات المادية والمعيار المحاسبي الدولي رقم 38 المتعلق بالتثبيات المعنوية للمؤسسة إمكانية اعتماد نموذج إعادة التقييم للتقييم اللاحق لتثبياتها، حيث بموجب هذا النموذج يتم إثبات التثبيات المادية والمعنوية بالقيمة العادلة للأصل بتاريخ إعادة التقييم مطروحا منها مجموع الإهلاكات وخسائر القيمة اللاحقة، وفي حالة عدم وجود فرق ملموس بين القيمة المحاسبية الصافية والقيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه، عند اذن إعادة التقييم كل

¹ أسفيان بن بلقاسم، صبرينة بن عروج، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الإقتصاد العالمي ، ص 04-05.

ثلاث إلى خمس سنوات يعد كافياً، تمثل القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه القيمة السوقية له بتاريخ إعادة التقييم.

يقاس الأصل المعنوي الذي تم حيازته كجزء من عملية تجميع الأعمال بقيمته العادلة في تاريخ الإقضاء.

1-5- الإستثمارات العقارية: يتيح المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 للمؤسسة أن تختار بين نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم للتقييم اللاحق للإستثمارات العقارية، على أن يتم تطبيق النموذج المختار من طرف المؤسسة على جميع الاستثمارات العقارية إذا تعذر قياس القيمة العادلة للعقار بموثوقية، عندها يجب على المؤسسة استخدام نموذج التكلفة.

2- مبررات القيمة العادلة

إن مبررات العدول عن مبدأ التكلفة التاريخية صاحبها مبررات لتطبيق البديل وهو تطبيق محاسبة القيمة العادلة ولعل أهم هذه المبررات ما يلي¹:

- أن المحاسبة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساساً مناسباً للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها،
- إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى أخطاء في قياس الدخل بسبب فرض ثبات وحدة النقد في ظل الارتفاع العام لمستوى الأسعار، حيث تصبح وحدة القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة للعمليات والفترات المالية بسبب التغير

في قيمتها والنظر إلى تدني قيمتها وقوتها الشرائية، وبالتالي فإن المحاسب يقوم بجمع وطرح قيم وأحداث مالية كما لو كانت ذات قوة شرائية واحدة بالرغم من اختلاف قوتها الشرائية مثلما في الحال في حالة جمع أو طرح الدينار من الدولار

دون إجراء عمليات التحويل، الأمر الذي تسبب في عدم دلالة القوائم المالية، وعدم إمكانية استخدامها في عقد المقارنات فيما بينها:

- إن اتباع مبدأ التحقق بمفهومه التقليدي وفقاً للتكلفة التاريخية يؤدي إلى أخطاء في توقيت الاثبات (الاعتراف المحاسبي) بالتغيرات في القيمة، حيث تكون نتائج الأعمال عبارة عن خليط من الدخل الخاص بالفترة المالية والدخل الذي تم اكتسابه حالياً والذي لم يتحقق في الفترات السابقة.
- إن القياس المحاسبي وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية يكون صالحاً وقت الحدث، حيث إنها تعتمد على معلومات تاريخية في حسابها للتكاليف والأرباح وأن الأسعار التي دفعت في الماضي تتجاهل التغير، وبالتالي فلا يمكن أن تكون أداة توجيهية للأداء وبناء لتوقعات المستقبلية.

- إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى تشويه نتائج القياس المحاسبي بسبب تجاهل التغير في قيمة وحدة القياس المحاسبي، مما يؤدي إلى عدة مشكلات أهمها اتخاذ قرارات خاطئة سواء من الإدارة أو مستخدمي القوائم المالية، بسبب ما تظهره من تحليلات غير صحيحة كالعائد على الاستثمار، ودفع ضرائب على أرباح صورية قد لا تكون متحققة، وكذلك يتم توزيع جزء من رأس المال على شكل أرباح غير متحققة فعلاً، فضلاً عن عجز المؤسسة الاقتصادية عن إحلال أصول ثابتة جديدة محل الأصول الثابتة المهتلفة مما يؤدي إلى تراجع الطاقة الانتاجية للوحدة.

¹ خضير مجيد علاوي، القياس المحاسبي لصافي الأصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادية بالتطبيق شركة بغداد، العراق، مجلد 22، العدد 6، 2014، ص، ص 1643-1644.

3- أساليب قياس القيمة العادلة

لقد تعددت أساليب قياس القيمة العادلة وأهمها¹:

3-1- بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية : لقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي:

- يعتبر السعر المحدد في السوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة.
- إذا لم يتوفر ذلك يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، وخاصة بالبند مثل الذمم المدينة والدانة والأدوات المالية ذات معدل فائدة متغيرة.
- الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة.
- خدمات التسعير من جهة خارجية.
- نماذج التسعير الداخلية.

3-2- بالنسبة للمعيار (IFRS 13)

وفق هذا المعيار حددت ثلاث طرق لقياس القيمة العادلة²:

- طريقة السوق : تستعمل هذه الطريقة كل من الأسعار و المعلومات الملائمة الأخرى الناتجة عن سوق المعاملات الذي يشمل أصول و التزامات مشابهة أو مماثلة للأصول و الإلتزامات محل القياس .
- طريقة الدخل : و يقوم هذا المدخل على خصم التدفقات النقدية المستقبلية و الدخل و المصاريف و التي يتوقع الحصول منها من الاصل موضوع التقييم إلى مبلغ حالي واحد ، يعكس التوقعات السوقية الحالية للمبالغ المستقبلية .
- طريقة التكلفة : تعكس هذه الطريقة المبلغ المطلوب حالياً لاستبدال نفس القدرة الخدمية للأصل او الإلتزام محل القياس ، او ما تسمى بتكلفة الاستبدال الحالية .

المطلب الثالث : مداخل القيمة العادلة وتقييم تطبيقها

للقيمة العادلة العديد من المداخل في النظريات المحاسبية ولها العديد من المزايا التي تجعلها مميزة عن التكلفة التاريخية، ومثل ما لها مزايا هناك العديد من الانتقادات الموجهة لها.

1- مداخل القيمة العادلة

قدم الباحثون في النظرية المحاسبية محاسبة القيمة العادلة بأربعة مداخل هي³ :

- **مدخل الكلفة التاريخية المعدلة (محاسبة المستوى العام للأسعار):** إن إجراء العمليات الحسابية على بيانات مالية مقاسة بوحدات نقد ذات قوى شرائية مختلفة بشكل كبير يؤدي إلى نتائج مظللة، إن هذا المدخل يسعى إلى توحيد القوة الشرائية لوحدة النقد لمختلف عناصر القوائم المالية، وتقوم محاسبة التكلفة التاريخية المعدلة على أساس تتبع آثار تغيرات القوة الشرائية لوحدة نقد وتعديل الحسابات الختامية وجدول النتائج

¹سعاد ضمضمة، أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة ودوره في تحقيق جودة القوائم المالية (الصف الثاني من SCF التثبيطات)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 04/ (ديسمبر 2020)، ص 151.

² علاء بوقفة، مسعود صديقي، التحديات التي تواجه المراجع الخارجي في الجزائر في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية ، المجلد 03 ، العدد: 01 (2017) ، ص 28 .

³ علي محمد نجيل المعموري ، محاسبة القيمة العادلة شريك استراتيجي لتحقيق النظرة الصحيحة و الصادقة ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، العراق ، العدد 16 (2008) ، ص 230 .

والميزانية المعدة بالتكلفة التاريخية باستخدام أداة الأرقام القياسية للتغيرات في المستوى العام للأسعار ، وهناك عدة أنواع من الأرقام القياسية وعلى سبيل المثال نذكر ما يلي :

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التجزئة).
- الرقم القياسي لأسعار الجملة.
- الرقم القياسي للأسعار المرتبطة بمعدل التغير الذي يحدث في إجمالي الناتج القومي، ولأغراض تطبيق هذه الطريقة لا بد من تصنيف محتويات الميزانية إلى مجموعتين طبقاً للصياغة النقدية المباشرة لتلك البنود وهما:

- مجموع البنود النقدية السائلة أو المتوقع تحويلها إلى نقد في وقت قريب (كالعملاء وأوراق القبض بالإضافة إلى حساب الصندوق والبنك)

- مجموعة البنود غير النقدية، وهي تمثل الأصول المتداولة عدا البنود النقدية بالإضافة إلى حقوق الملكية عدا الأسهم الممتازة.

ومما لا شك فيه أن التعديل يسري فقط على البنود غير النقدية (بينما البنود النقدية فهي مقاسة بالأسعار الجارية) إذا كيف يمكن تعديل حساب البنك بالأسعار الجارية أو بأسعار التكلفة التاريخية المعدلة.

- **مدخل الرسملة (القيمة الحالية) :** تقوم هذه الطريقة على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لفترات قادمة، باستخدام معدل الخصم المناسب، ويتمثل دخل المؤسسة في الفرق بين القيمة الحالية لصافي الموجودات في نهاية الفترة وقيمتها الحالية في بدايتها، ويمكن أن تطبق هذه الطريقة على مورد مالي أو التزام مفرد أو مجموعة من الموارد والالتزامات، بحيث يتم تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التي تعزى للبنود. كما تستخدم هذه الطريقة في إثبات عناصر المديونية والدائنية طويلة الأجل، باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس الذي يشير إليه الاقتصاديون بتكلفة الفرصة، ويتضمن معدل الفائدة الخالي من المخاطر، بالإضافة إلى علاوة الخطر الملازمة للبنود التي يتم قياسها. إن تحديد القيمة الحالية يتطلب اعتماد معدل فائدة مناسب لخصم التدفقات النقدية المستقبلية فضلاً عن وجود درجة معقولة من التأكد بشأن تحقيق التدفقات النقدية المستقبلية كما السندات¹.

إن تحديد القيمة الحالية يتطلب اعتماد معدل فائدة مناسب لخصم التدفقات النقدية المستقبلية فضلاً عن وجود درجة معقولة من التأكد بشأن تحقيق التدفقات النقدية المستقبلية كما في السندات والقروض.

- **مدخل الكلفة الاستبدالية (أسعار الدخول):** يمثل سعر الدخول الجاري المبلغ النقدي أو ما يماثله للحصول على نفس الأصل أو أصل مكافئ، أي سعر السوق الحالي اللازم لاستبدال أصل مماثل تماماً أو أصل مكافئ لأصل موجود، ويختلف المحاسبون في تحديد معنى الأصل المكافئ، ولقد استخدمت ثلاثة تفسيرات لسعر الدخول الجاري هي:

- تكلفة إعادة إنتاج الأصول الموجودة : وهي المبلغ النقدي أو ما يماثله واللازم للحصول على أصل مماثل للأصل الموجود، أي إجراء عملية استبدال دون مراعاة التحسينات التكنولوجية.

- تكلفة استبدال أصول مكافئة بالأصول الموجودة : وهي المبلغ النقدي واللازم للحصول على أصل مكافئ أو معادل في سوق الأصول المستعملة وله نفس العمر الانتاجي للأصل الموجود حالياً أي دون اعتبار للتغيرات التكنولوجية الطارئة أيضاً.

¹ علي محمد ثجيل المعموري ، **مرجع سابق**، ص 231 .

- بينما يركز التفسيران السابقان لمفهوم تكلفة الاستبدال على الأصول الموجودة يهتم هذا التفسير بتكلفة استبدال بطاقة إنتاجية جديدة مكافئة بالطاقة الموجودة، إن تكلفة استبدال بطاقة إنتاجية جديدة هي مبلغ نقدي أو ما يماثله واللازم للحصول (شراء أو إنتاج) على بطاقة إنتاجية لأصل جديد أو مجموعة من الأصول تعكس التطورات التكنولوجية الحديثة دون اعتبار للأصول الموجودة، فتكلفة استبدال الطاقة الإنتاجية ينبغي أن يعبر عنها بأحداث الطرق الإنتاجية المتاحة .

إن تطبيق تكلفة استبداليه يتطلب وجود سوق منظمة تتوفر فيها أسعار ومواصفات كافة الأصول، وإن واقع الأعمال يشير إلى توفر سوق منظمة لبعض الأصول كالأراضي والمباني وبعض الآلات والمكانن النمطية والسيارات والمخزون السلعي، بينما لا توجد سوق منظمة للعديد من الأصول التي يتم الاستعانة بمداخل أخرى للقيمة العادلة.

- **طريقة صافي القيمة البيعية (أسعار المخرج) :** وتسمى هذه الطريقة أيضا السوقية، ويرتبط هذا المدخل بسوق المبيعات مؤكدا على صافي القيمة التي يمكن الحصول عليها إذا تم بيع الأصل بيعا اعتياديا (وليس بيعا قسريا) بعد تخفيض المصاريف الإدارية والمالية والبيعية اللازمة لإتمام عملية البيع، والتعامل مع معاملة البيع كما لو أنها تمت في تاريخ إعادة القياس، وعند عدم توفر أسعار البيع لأي سبب كأن يتم الاستعانة بمؤشرات خاصة عن أسعار البيع من مصادر داخلية أو خارجية وأحيانا الاعتماد على خبراء خارجيين أو تشكيل لجان فنية متخصصة لهذا الغرض من داخل المؤسسة. كما أن هناك وجه آخر من وجوه القيمة السوقية يطلق عليها "صافي القيمة القابلة للتحقيق" وتتمثل في النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها عند تحويل أحد الموجودات إلى نقدية بعد خصم تكاليف إتمام السلعة وبيعها، أو مبلغ النقدي اللازم لسداد أحد المطلوبات¹.

2- مزايا تطبيق القيمة العادلة

جاء استخدام القيمة العادلة كبديل أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية ويهدف تحقيق مزايا لمخرجات البيانات وهي²:

- تعكس القيمة العادلة واقع المؤسسة الاقتصادي وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.

- عند تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.

- تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد .

- تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المؤسسات المشابهة التي تستخدم القيمة العادلة.

- تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المؤسسة.

- إدارة وقياس المخاطر.

¹ علي محمد ثجيل المعموري ، مرجع سابق، ص 231 .

² سعيداني محمد السعيد، الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وأثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على إتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة غرداية، 2017/2018، ص 59-60.

- يرتبط تطبيق مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة بمفهوم المحافظة على رأس المال العيني والذي يعكس الصورة الفعلية الأداء المؤسسة في صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة.
- تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه الخطوط الأعمال المتنوعة تساعد القيمة العادلة في تحسين عملية لتحليل المالي بتوفير بين مؤشرات تقيس الواقع الفعلي لأداء المنشأة.
- تعكس القيمة العادلة في كثير من الأحيان تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية.
- تمكين المؤسسة من قياس أدائها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل.
- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتجارية رشيدة متعلقة أو شراء الاستثمارات الاختيار بين البدائل وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات أو قرارات الشراء لوحدة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات ملائمة عالية.

3- الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة

- على الرغم من التأييد الكبير الذي تلقاه محاسبة القيمة العادلة وتصدرها للمعايير المحاسبية، إلا أن قياس القيمة العادلة يكتنفه العديد من الصعوبات والتمثلة في اعتماد هذا النموذج على فرضية السوق الكفاء وهو أمر يصعب الوصول إليه في الواقع العملي بصفة عامة وفي واقع السوق الجزائري بصفة خاصة، سنتعرض إلى واقع القيمة العادلة في البيئة الجزائرية بمزيد من التفصيل لاحقاً، حتى إذا أمكن وجود السوق الكفاء فإن معلومات القيمة العادلة تنفقر إلى الثقة والاعتماد عليها لأنها لا تملك الدليل الموضوعي الذي يدعمها وهذا أيضاً يشكل عائق كبير أمام اعتماد هذا النموذج كأساس للقياس المحاسبي، ومن ناحية أخرى إن استخدام القيمة العادلة يعطي فرصة للإدارة للتلاعب في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من خلال الإفصاح عن الأرباح والخسائر غير الحقيقية، وسيتم تلخيص أهم النقاط المتعلقة بما يؤخذ على تطبيق القيمة العادلة من وجهة نظر مختلف الكتاب والباحثين والمحاسبين المهتمين بهذا الموضوع¹:
- من الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة هو الغموض في قياس الأصول والأدوات المالية مما يخلق الكثير من المنافذ في انحرافات الأسعار.
- إن القيمة العادلة هي قيمة افتراضية تحدد على أساس الأسعار السوقية، والأسعار السوقية تخضع لكثير من العوامل التي تتحكم فيها كعوامل العرض والطلب، وأيضاً مدى توفر المعلومات التي يمكن أن تتحدد الأسعار على أساسها بشفافية، وبذلك فإن كل ما سيؤثر في السوق سيؤثر في القيمة العادلة.
- يمكن في بعض الأحيان أن يكون سعر الأصل في السوق لا يعكس القيمة المالية الحقيقية للأصل، فالسوق يمكن أن يكون غير كفاء أي لا يعكس القيمة الحقيقية.
- التلاعب في الأسعار من طرف المؤسسة في حد ذاتها قد يخلق مخاطر في الحصول على قيمة عادلة في الأسواق التي يصعب فيها تحويل الأصل إلى سيولة.
- تعدد طرق القياس بالقيمة العادلة، وهذا يؤدي إلى نتائج مختلفة وفق كل طريقة قياس.
- يكتنف تقدير القيمة العادلة الكثير من التعقيد.

¹حمدي فلة، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الكوابل - بسكرة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2017/2016، ص 13-14.

- إن الاعتراف بالقيمة العادلة وتحديد قيمتها ينطويان على قدر كبير من الحكم الشخصي واتباع أسس متباينة.

المبحث الثاني: مدخل للقرارات المالية

تعتبر القرارات من أهم الجوانب الهامة في دورة حياة مشروع اقتصادي، حيث تلعب دوراً حيوياً في تطويره وتنميته نظراً لكونها نقطة انطلاق بالنسبة لجميع العمليات والنشاطات الإدارية الأخرى، لا سيما المالية منها كونها تعنى بالوضع المالية للمؤسسة ولها تأثير كبير على باقي الوظائف في المؤسسة، وخاصة القرارات الاقتصادية التي تعتبر أهم قرار تتخذه المؤسسة لتسيير عملياتها، فعملية اتخاذ القرار المالي في تفاعل دائم ومستمر مع بقية النشاطات والبيئة المحيطة والمتمثلة في قرار التمويل والاستثمار توزيع الأرباح.

المطلب الأول: ماهية القرارات المالية

تشكل القرارات الاقتصادية من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة لتستمر في نشاطها وتحقيق أهمية ومكانة اقتصادية، حيث يجب دراسة مختلف العوامل المؤثرة في هذه القرارات لحسن اتخاذها.

1- تعريف القرارات المالية

فالقرار هي طريقة منظمة ومرتبطة ومتسلسلة لدراسة عملية اتخاذ القرار لتحديد الاستراتيجيات المثلى عند وجود مجموعة من القرارات والبدائل أمام متخذ القرار، وأن عملية اتخاذ القرارات هي الاختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل اكتساب حصة سوقية أكبر، وبتكاليف منخفضة ووقت أوفر، وزيادة حجم الانتاج والمبيعات¹.

ويعرف القرار بأنه "تمثل تصرف، أو مجموعة من التصرفات يتم اختيارها من عدد من البدائل الممكنة، وقد تكون التصرفات واضحة أو قابلة للمشاهدة بطريقة مباشرة، لكن بمضي الوقت فإن القرار يترتب عليه بعض التصرفات الملموسة في شكل قواعد أو سياسات أو أوامر أو تعليمات أو تغييرات أو أية أحداث ملموسة أخرى"².

القرار المالي هو اختيار أحد الحلول الممكنة والبديلة لتمثيل موضوع معين أو لتحقيق غرض ما لمواجهة موقف محدد متعلق بالجانب المالي للمؤسسة، وذلك من خلال معطيات ومعلومات ومعايير تساعد على حسن الاختيار من أجل أهداف المؤسسة المتمثلة في تعظيم القيمة السوقية للسهم أو تعظيم ثروة الملاك، وتعتبر القرارات الاقتصادية مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذ أن نجاح أو فشل المؤسسة يتوقف عليها كما أن نتائجها لا تتم بسرعة، بل تستغرق وقتاً طويلاً مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة، وهي في أغلب الحالات ملزمة للمؤسسة، لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات³.

¹ زهران جبار الله حمو، نور نافع حسن، دور الحوكمة المصرفية في ترشيد القرارات المالية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من الموظفين في مصرف الراجحي فرع الموصل وبغداد، مجلة الريادة للمال والأعمال - المجلد الثاني (العدد 1) كانون الثاني 2021، ص 143.

² أحمد نور، فتحي السوافيري، المحاسبة الإدارية اتخاذ القرارات بحوث العمليات - تقييم الأداء، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 18.

³ أحمد صديقي، سعاد فقيحي، خوجة صبرو، تأثير الهيكل التمويلي على القرارات المالية في المؤسسة، دس، ص 87-88.

2- أهمية القرارات الاقتصادية

تتمثل أهمية القرارات الاقتصادية فيما يلي¹:

- التحليل والوقوف على نقاط القوة والضعف المتعلقة بالجوانب الداخلية للمؤسسة والفرص والتهديدات المرتبطة بالمحيط الخارجي لها في ظل الظروف الاقتصادية العام وظروف القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة
- تساهم في الحفاظ على (نسب الربحية): وهي النسب التي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة وفعاليتها في توليد الأرباح عن طريق استخدام أصولها بكفاءة و(نسب السيولة): وهي النسب المخصصة لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.
- تعد بمثابة معيار لمعدل العوائد المقبولة على المقترحات الاستثمارية وكلفة الأموال التي يتكون منها الهيكل المالي.
- تساهم في التعويض لإشباع حاجات ومنافع حاضرة والحد من مخاطر التضخم والمخاطر التشغيلية والتمويلية والأعمال المالية.

3- مراحل اتخاذ القرار

- قبل اتخاذ أي قرار مالي لا بد من وجود مراحل تمهيدية ومتراصة مع بعضها لاتخاذ قرار مناسب وامثل لحل أي مشكلة في الشركة وهذه المراحل تتمثل بما يأتي²:
- تحديد المشكلة: على متخذ القرار أن يحدد المشكلة بشكل واضح، لأن ذلك يساعد على جمع المعلومات الملائمة وطرح البدائل الممكنة بصورة سريعة وفعالة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى ربح الوقت وتوفير الجهد.
- البحث عن البدائل: يقصد بهذه المرحلة التفتيش أو التحري عن الحلول أو البدائل المختلفة لحل المشكلة، تم تشخيصها بدقة في المرحلة الأولى، وهذا يعتمد على قدرة المحلل في التحليل والابتكار لإيجاد حلول جديدة بالاعتماد على الخبرة السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين، يجب أن يقوم المحلل بوضع أكبر عدد ممكن من الحلول البديلة حتى يضمن عدم وقوعه الخطأ واختيار البديل المناسب.
- تقييم البدائل: بعد تحديد الحل البديل للمشكلة يجب تعيين ما يتمتع به البديل من مزايا وعيوب ومدى إمكانية مساهمته في حل المشكلة وهذه المرحلة تتطلب جهداً فكرياً شاقاً عند التطبيق لأنها تتطلب التنبؤ بالمستقبل.
- تنفيذ البديل المختار: بعد تقييم البديل المحدد يجب على متخذ القرار تبني هذا البديل واتخاذ قرارا لحل المشكلة ومن ثم تنفيذه.
- تقييم نتائج القرار: يجب على متخذ القرار اختيار الوقت المناسب لإعلان القرار حتى يؤدي القرار أحسن النتائج، وعندما يطبق القرار المتخذ، وتظهر نتائجه يقوم المدير بتقويم هذه النتائج ليرى درجة فاعليتها، ومقدار نجاح القرار في تحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله، وعملية المتابعة تنمي لدى متخذي

¹ محمد لمين علون، لطفي شعباني، دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة دباغة الجلود - جيجل، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13 / العدد (01)، 2020، ص 763.

² زهراء جار الله حمو، نور نافع حسن، مرجع سابق، ص 144.

القرارات أو مساعدتهم القدرة على تحري الدقة والواقعية في التحليل أثناء عملية التنفيذ مما يساعد على اكتشاف مواقف القصور ومعرفة أسبابها واقتراح سبل علاجها.

المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية

يعد القرار امراً هاماً وضرورياً وبه تتطور الشركات وتحافظ على ديمومتها واستراتيجياتها من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات المناسبة والصحيحة وللقرارات المالية ثلاثة أنواع رئيسية.

1- قرار التمويل

1-1- تعريف التمويل

يعرف التمويل على أنه "الإمداد برأس المال أو بقرض نقدي للحاجة إليه في تنفيذ الأعمال وقيل بأنه كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقود، واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقعة الحصول عليها مستقبلاً في ضوء النقدية المتاحة حالياً للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه منه، والمخاطر المحيطة به وإتجاهات السوق المالي"¹.

كما يعرف التمويل بأنه "ذلك النشاط الذي يهتم بتدبير الأموال اللازمة لتسيير عمليات المنظمة من أفضل مصدر تمويلي"².

1-2- تعريف قرار التمويل

هو قرار مالي يتعلق بمبالغ التمويل التي يتم جمعها من مختلف مصادر التمويل الطويلة الاجل مثل أسهم الملكية والأسهم الممتازة والسندات والقروض المصرفية للشركة، وهناك من عرف قرار التمويل بأنه القرار الذي يدرس ويختص بالمزيج المحدد من الديون طويلة الاجل ورأس المال العامل، ادارة الموجودات قصيرة الاجل والمطلوبات بطريقة تضمن كفاية الموارد لعمليات الشركة وتحقيق أهدافها من الأرباح وان تسعى الشركة للحصول على المزيج الأمثل من التمويل.

والقرار المالي: هو اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة للشركة من اجل الوصول الى الأهداف المرجوة ويشمل هذه القرارات كل من قرار الاستثمار وقرار توزيع الارباح وقرار التمويل³.

ويعرف قرار التمويل ايضا "هو القرار الخاص بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار، أي القرار المتعلق بتحديد وصياغة هيكل التمويل لمؤسسة الأعمال، والتيتصل من خلاله لاختيار هيكل التمويل الأمثل إلى تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم، وذلك من خلال تحقيق الحد الأدنى لكلفة التمويل"⁴.

2- قرار الاستثمار

1-2- تعريف قرار الاستثمار

يعتبر من القرارات المهمة في الادارة المالية والمعقدة نسبة لطبيعتها الاستثمارية، وتتخذ الادارة هذا القرار أملاً في زيادة العائد على الاستثمار لتعظيم ثروة المساهمين او تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد، وهناك من عرفها بأنها عملية اتخاذ القرار الاستثماري وتتضمن جميع مراحل أعداد القرار بدأ من تحديد الهدف وتشخيص المشكلة بحور القرار .

¹عبيد علي الحجازي، مصادر التمويل، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 11.

²محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 19.

³زهراء جبار الله حمو، نور نافع حسن، مرجع سابق، ص 144.

⁴محمد لمين علون، لطفي شعباني، مرجع سابق، ص 763.

ومروراً بجمع البيانات والمعلومات وبلورتها وتحديد مجموعة من البدائل والمفاضلة بينها وصولاً إلى اختيار البديل الأفضل، وللقرار الاستثماري أنواع منها قرار الشراء وقرار البيع وعدم التداول¹. ويقصد به: "تخصيص وتوظيف قدر معين من الأموال بغية تحديد أهداف محددة عن طريق ممارسة نشاط معين محدد، حيث يتطلب ذلك إنفاق حالي لجلب إيرادات مستقبلية". وبصفة عامة فإن قرارات الاستثمار ونظراً لأن عوائد المستقبل غير معروفة بدرجة من الدقة والضمان، فهذه القرارات قد تتعرض لدرجة ما من المخاطر، فكلما زادت الرغبة في تحقيق عائد أكبر كلما زادت درجة المخاطر، لذلك ينبغي تقييم قرارات الاستثمار في ضوء متغيرين رئيسيين هما: العائد المتوقع والمخاطر المحتملة².

2-2- أنواع القرارات الاستثمارية

تصنف القرارات الاستثمارية بموجب التصنيف الشائع³:

- قرارات الإحلال (الإستبدال): تعد هذه القرارات من القرارات البسيطة التي يمكن اتخاذها فالمنشآت لديها فكرة جيدة عن التكاليف في حالة الاستبدال أو في حالة عدم الاستبدال، وبالتالي فالمنشأة يمكن أن تتنبأ بنتائج معظم قرارات الاستبدال بدرجة عالية من الثقة.
- قرارات التوسع: تتضمن هذه القرارات شراء موجودات إضافية وفق نوع الموجودات المستخدمة في المنشأة فهي قرارات تتضمن درجة عالية من الثقة؛
- قرارات التحديث: هي قرارات يتم بناءها على تقديرات افتراضية لا تتوفر للمنشأة أي بيانات تقريبية عنها وبالتالي تنضوي على درجة كبيرة من المخاطرة.

2-3- المبادئ التي يعتمد عليها القرار الاستثماري

- يمكن تحديد أهم المبادئ التي تعتمد عليها قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية بالآتي⁴:
- **مبدأ الاختيار:** يفترض أن المستثمر يبحث دائماً عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلاً من توظيفها في أول فرصة تتاح له.
- **مبدأ المقارنة:** إذا كان المستثمر أمام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني وعوائدها ومميزاتها والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطرة.
- **مبدأ الملاءمة:** كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تتمثل في العمر، الدخل، والرغبات هذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر .
- **مبدأ التوزيع:** تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التنويع من هذه الأصول، وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.

¹ زهران جبار الله حمو، نور نافع حسن، مرجع سابق، ص 144.

² محمد لمين علون، لطفي شعباني، مرجع سابق، ص 763.

³ محمد السعيد سعيداني، مرجع سابق، ص 125.

⁴ حسين وليد حسين، ابتهاج طالب خضير، عبد الناصر علك حافظ، قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الأوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد 22، 2013، ص 232.

2-4- محددات قرار الاستثمار

لقرار الاستثمار محددات متعددة تؤثر فيه بشكل مباشر، ويختلف هذا التأثير من حالة لأخرى، وعليه للوقوف على حجم التأثير، وهذه المحددات هي¹:

- التطور التكنولوجي: مما لا شك فيه أن التطور التكنولوجي في مجال إنتاجي معين لأي نشاط اقتصادي، يعتبر من العوامل المهمة في خلق فرصة استثمارية جديدة، حيث أن إنتاج مادة جديدة، أو اتباع طرق إنتاجية متطورة في إنتاج السلع، وفتح أسواق جديدة مثلاً، كلها تؤدي إلى زيادة الطرق الاستثمارية، وبالتالي زيادة قدرة المستثمرين على توسيع حجم الاستثمار، أو القيام باستثمارات جديدة.

- التوقعات ودرجة المخاطرة: التنبؤات والتوقعات سواء بالظروف الاقتصادي أو بالعوائد المتوقعة، لازدهار أو الانكماش من العوامل المؤثرة في تنفيذ الاستثمار وحجمه، لأن هذا الأمر يتعلق بمجموع المبالغ المستثمرة والعائد للمستثمرين وكذلك ما ستؤول إليه العملية الاستثمارية، على توسيع حجم الاستثمار أو القيام باستثمارات جديدة.

- حجم سوق الاستثمار وطبيعة المناخ الاستثماري: أوضحت العديد من الدراسات والبحوث التطبيقية أهمية عامل حجم السوق كمحدد لقرارات الاستثمار، حيث أكدت هذه الدراسات على أن اتساع حجم السوق، يعتبر من عوامل زيادة الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وتحقيق الوفورات الاقتصادية وبالتالي زيادة في حجم الاستثمار، إضافة إلى أن اتساع حجم السوق يؤدي إلى خلق فرص استثمارية جديدة متكاملة، بالإضافة إلى أن المناخ الاستثماري الذي يتضمن العوامل الأساسية والضرورية لخلق البيئة التي تسمح في مجالات التنمية الاقتصادية بالمشاركة والاستثمار، والتي تعتمد على درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي ودرجة كفاءة الدولة في بناء البنية الأساسية الأمر الذي يوفر المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الملائم لخلق فرص الاستثمار وزيادتها.

3- قرار توزيع الأرباح

3-1- تعريف قرار توزيع الأرباح

قرار توزيع الأرباح هو مجموعة من القرارات التي تشمل كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية من الأرباح النقدية التي على المساهمين من حملة الأسهم العادية، ومن توزيع هذه الأرباح، وهو القرار الذي يتعلق بالأرباح التي سوف توزع على حملة الأسهم والجزء الذي سيتم استثماره، وهذا القرار مرتبط بقوة وجودة قرار الاستثمار والتمويل لتحقيق

أرباح عالية للشركة، وهو توزيع أو احتجاز الأرباح المالية أو المتراكمة وإعادة استثمارها في الشركة وله آثار على سعر السهم.

ويمكن تعريف قرار توزيع الأرباح بأنه: "القرار الذي يتعلق بالجزء من الأرباح الذي سيوزع على المساهمين، والجزء الذي سيعاد استثماره، هذا القرار ينتج عن القرارين السابقين، فكلما كان قرار الاستثمار والتمويل جيداً كلما أمكن المؤسسة توقع ارتفاع أرباحها بانتظام"².

¹ كوتر عوض عيروس بابر، المحاسبة عن القيمة العادلة ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة ميدانية على مصرف المزارع التجاري)، رسالة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة النيلين، ص 76.

² محمد لمين علون، لطفي شعباني، مرجع سابق، ص 764.

3-2- العوامل التي تؤثر على سياسة توزيع الأرباح

تتأثر المؤسسات بمجموعة من العوامل التي تؤثر على سياسة توزيع الأرباح، وتشمل هذه العوامل كل من¹:

- **القيود القانونية:** تقوم المؤسسات التشريعية بوضع قيود على المؤسسة بحيث لا تفوق المبلغ المخصص للتوزيع على حملة الأسهم مجموع أرباح السنة والأرباح المحتجزة، أما إذا كانت على المؤسسة التزامات ومطلوبات مستحقة أو تتعرض لمشاكل مالية قد تقودها إلى الإفلاس تمنع توزيع الأرباح.

- **القيود التعاقدية:** إن قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح تقيد بها الشروط التعاقدية بين المؤسسة والمؤسسات المقرضة من خلال شروط العقد، فإن بعض الاتفاقيات التعاقدية تمنع المؤسسة المقترضة من توزيع الأرباح النقدية، إلا بعد تحقيق مستوى معين من الأرباح، أو قد يتم تحديد مبالغ محددة يسمح بتوزيعها، والهدف الأساسي من هذه القيود التعاقدية هو حماية المقترضين وعدم إضعاف قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية اتجاههم.

- **القيود الداخلية:** إن المتطلبات المالية للمؤسسة مرتبطة بشكل مباشر بمعدل النمو المتوقع ستكون بحجم الموجودات المطلوب شراءها في المستقبل، فالمؤسسات التي تمر بمرحلة نمو سريعة ستكون بحاجة أكثر للاعتماد على مصادر تمويل داخلية، ويقصد به الأرباح المحتجزة وهذا بدوره يؤثر على حجم المبالغ المخصصة للتوزيع على حملة الأسهم.

- **مطالب المالكين:** يجب أن تضع المؤسسة في اعتبارها أن تصب سياسة توزيع الأرباح في صالح المالكين، ومن ضمن الاعتبارات التي تقوم المؤسسات بتحليلها هي الوضع الضريبي للمالكين، فإذا كان أغلبية المالكين وحملة الأسهم من أصحاب الدخل العالية (بحيث يخضعون لمعدلات ضريبية عالية)، فإنه من المحتمل أن تراعي سياسة توزيع الأرباح ذلك، وتقلل من نسبة توزيع الأرباح بحيث يتم تأجيل المحاسبة الضريبية لحملة الأسهم لهذه الأرباح لحين بيعها، والعكس فيما لو كان أغلبية حملة الأسهم من أصحاب الدخل المتدنية، فإن المؤسسة تسعى لزيادة نسبة توزيع الأرباح.

- **اعتبارات سوقية:** يضع المسؤولون في الإدارة المالية سياسة توزيع الأرباح بالمؤسسة وفقاً لطبيعة الاستجابة المتوقعة لحملة الأسهم، ذلك أن حملة الأسهم يتخذون قراراتهم في شراء الأسهم بناءً على معايير منها طبيعة توزيع الأرباح في المؤسسة، والمؤسسات عموماً تختلف في نظرهم وفق لسياسة توزيع الأرباح، فهناك مؤسسات تقوم بتوزيعات متقلبة، كما ينظر البعض أن المؤسسات التي تعتمد على سياسة توزيع أرباح ثابتة أقل مخاطرة، وذلك أن التدفقات النقدية يمكن التنبؤ بها، وبالتالي مخاطرتها مدنية وهذا ينعكس على تخفيض معدل الخصم المستخدم في حساب القيمة الحالية وتقييم الأسهم وبالتالي زيادة قيمة الأسهم وارتفاع ثروة المساهمين.

3-3- أنواع سياسات توزيع الأرباح

لسياسات توزيع الأرباح عدة أنواع نوجزها فيما يلي²:

¹فاطمة الزهراء بومعروف، مرجع سابق، ص 81-82.

²فاطمة الزهراء بومعروف، مرجع سابق، ص 83-84.

- **سياسة توزيع الأرباح مستقرة :** تهدف هذه السياسة بالدرجة الأولى إلى تحقيق الاستقرار بالمبالغ الموزعة لكل سهم، وهذا لا يعني عدم زيادة معدل التوزيع، بل أنها تسمح لمعدل توزيع الأرباح بالتقلب تبعاً لتغير أرباح المؤسسة واستقرار

هذه التغيرات، أي عدم زيادة الأرباح الموزعة عند ارتفاع الأرباح مباشرة، وإنما تنتظر المؤسسة الاستقرار في معدل الأرباح المرتفع لتعمل بعد ذلك على زيادته وبحيث يؤدي إلى الاستقرار في الزيادة مستقبلاً.

- **سياسة الفائض:** وفقاً لهذه السياسة تقوم المؤسسة باحتجاز الأرباح وإعادة استثمارها مرة أخرى كلما كانت لديها مشروعات استثمارية تحقق معدل عائد أعلى من الذي يحققه حملة الأسهم عند قيامهم باستثمار أموالهم بأنفسهم (في حالة توزيع الأرباح المتحققة من قبل المؤسسة لهم) ويترتب على تطبيق هذه السياسة تذبذب مقدار العائد النقدي الذي يتم توزيعه على المساهمين من سنة لأخرى تبعاً لدرجة توفر المشروعات الاستثمارية التي يمكن تمويلها عن طريق الأرباح المحتجزة، ففي حالة عدم توفرها تقوم المؤسسة بتوزيع الأرباح كعائد نقدي للمساهمين، وفي ظل تطبيق سياسة الفائض فإن المؤسسات التي تتميز بمعدلات نمو مرتفعة هي التي تلجأ إلى احتجاز الأرباح لتمويل مشروعات التوسع بينما المؤسسات ذات معدلات نمو المنخفضة فتقوم بتوزيع الجزء الأكبر من أرباحها كعائد نقدي على المساهمين نظراً لعدم الحاجة لإعادة استثمار تلك الأرباح.

- **سياسة نسبة توزيع الأرباح الثابتة:** تقوم هذه السياسة على دفع توزيعات أرباح نقدية للمساهمين في المؤسسة كنسبة من الأرباح بعملة البلد الذي تعمل به المؤسسة، ويمكن حسابها عن طريق تقسيم توزيعات الأرباح النقدية لكل سهم على صافي الربح لكل سهم عادي من الأرباح المحققة، والمشكلة في تطبيق هذه السياسة هي أنه إذا انخفضت أرباح المؤسسة أو حققت خسائر في فترة معينة، فإن توزيعات الأرباح ستخفض، أو قد لا تقوم المؤسسة بتوزيع أرباح إذا حققت خسائر، ولأن توزيعات الأرباح تعتبر المؤشر على أحوال المؤسسة المستقبلية فإن هذا سيؤثر بشكل سلبي سعر سهمها في السوق.

- **سياسة توزيع أرباح منتظمة منخفضة ومتزايدة:** تقوم هذه السياسة على دفع توزيعات أرباح ثابتة ولكن بمبالغ منخفضة وتقوم المؤسسة بزيادة هذه التوزيعات إذا تحقق أرباح أعلى من أرباحها العادية في فترة زمنية معينة، هذه السياسة مستخدمة بشكل كبير في المؤسسات التي تواجه تذبذبات موسمية في أرباحها، وباستخدام هذه السياسة فإن المؤسسة تعطي المساهمين دخل ثابت يزيد من ثقتهم في المؤسسة، وكذلك تعطيهم زيادة في توزيعات الأرباح تسمح لهم بمشاركة المؤسسة في أرباحها في الأوقات الجيدة، والمؤسسات التي تستخدم هذه السياسة يجب أن تقوم بزيادة دفع توزيعات الأرباح الثابتة حين تتأكد من زيادة أرباحها.

المطلب الثالث: العوامل الأساسية المؤثرة في القرارات المالية

يجب على المدير المالي أن يمارس مهارة وحكمة كبيرين أثناء اتخاذ القرارات الاقتصادية حيث أنها تؤثر على الصحة المالية للمشروع على مدار فترة زمنية طويلة. ولذلك، سيكون من الملائم للأشياء اتخاذ القرارات في ضوء العوامل الخارجية والداخلية. ويمكن ذكرهم كالتالي:

1- **عوامل خارجية:** تشير العوامل الخارجية إلى العوامل البيئية التي يجب على مؤسسة الأعمال أن تعمل فيها. هذه العوامل خارجة عن سيطرة الإدارة وتأثيرها. تتبنى الإدارة الحكيمة السياسات الأكثر ملاءمة

للظروف الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الحالية والمستقبلية للبلاد. وتتدخل العوامل الخارجية التالية في عملية صنع القرار¹.

1-1- حالة الاقتصاد في الوقت الذي يحيط بالاقتصاد بكامله: في حالة عدم اليقين ولا يوجد بصيص أمل في التعافي في السنوات التي تلت ذلك، ويرتبط قدر كبير من المخاطر بالاستثمار، سيكون من المفيد من جانب مدير مالي ألا يأخذ أنشطة استثمارية جديدة وليس للمزيد من برامج التوسيع على العكس من ذلك، إذا تبين أن من المرجح أن يتعافى الاقتصاد من الحالة الراهنة الكئيبة، ينبغي ألا يفوت المدير المالي فرصة استغلال الفرص الاستثمارية. لهذه المسألة، يجب عليه بعد تقديم الجدوى الاقتصادية للمشروع في متناول اليد؛ اختيار المشروع الأكثر ربحية مقدما حتى عندما يتم استغلالها على المحاصيل الفرصة نفسها. الحالة الاقتصادية للبلد تؤثر على قرار التمويل أيضا، في أوقات الرجاء عندما يرغب المستثمرون بشدة في استثمار المزيد والمزيد من المدخرات، تستطيع الشركة جمع الأموال المرغوبة من السوق بواسطة الأوراق المالية العائمة، ولكن يجب أن نتذكر أن الشركة سوف تضطر إلى تقديم سعر فائدة أعلى (سعر الفائدة) لأن أسعار الفائدة تميل إلى التصلب تحت ضغط الطلب.

وهذا من شأنه زيادة تكلفة رأس مال الشركة. لتقليل تكلفة تمويل التمويل يجب أن يصبر أكثر على تمويل السندات حيث أن الفوائد على التجارة في الأسهم تميل إلى تقليل التكلفة، في أوقات الكساد، يثير رفع رأس المال الخارجي مشكلة خطيرة، في ظل هذا الشرط، ينبغي التركيز بشكل أكبر على التمويل الداخلي، ولهذا الغرض يجب تعزيز وضع الاحتياطي في الشركة.

وينبغي أيضا أن تكون سياسة توزيع الأرباح للشركة متفقة مع تغير الظروف الاقتصادية، إذا كان يتربص أن الأعمال التجارية تدخل في فترة من الكساد، يجب اتباع المحافظة، لأن الأعمال قد تحتاج إلى جميع مواردها النقدية لحملها بأمان خلال فترة التراجع إلى أن ترتفع مبيعاتها. خلال فترة الازدهار، هناك ميل بين الشركات إلى تقديم معدل أرباح أعلى لتعبئة الأموال من السوق، وبالتالي فإن الإدارة مقيدة بإعلان توزيع الأرباح بسعر أعلى، هذا لا ينبغي أن يشكل أي مشكلة مالية قبل الإدارة حيث أن أرباح الشركة تتحسن بشكل حاد في أوقات الرخاء، كما أن هناك إمكانية قوية للإدارة تبني سياسة توزيع أرباح متحفظ خلال فترات الازدهار حتى تحصل الشركة على كمية كافية من الموارد لتمويل متطلبات النمو.

1-2- هيكل رأس المال وأسواق المال: عندما يكون الهيكل المؤسسي لأسواق رأس المال والنقد مطورا وتنظيما جيدا مع العديد من المؤسسات المالية التي تقدم مساعدات مالية طويلة الأجل وقصيرة الأجل، كما أن المستثمرين المغامرين يبدون اهتماما كبيرا بالتعامل الأمني في سوق الأسهم، لن يكون لدى أصحاب المشاريع التجارية لمواجهة مشكلة كبيرة في شراء حتى كمية كبيرة المال.

تتوفر مصادر بديلة مختلفة، ولرجال الأعمال حرية اتخاذ القرار بشأن مزيج التمويل الأمثل بحيث يتم تخفيض تكلفة رأس المال. علاوة على ذلك، تزيد قدرة الشركة على ضبط مصادر الأموال استجابة للتغيرات الكبيرة في الحاجة إلى الأموال.

فهي لا تمكن أصحاب المشاريع من استخدام نوع التمويل متاح في فترة زمنية محددة فحسب، بل إنه يعزز من قدرتهم التفاوضية عند التعامل مع مورد محتمل للأموال. في غياب منظم منظم لسوق رأس المال

¹خلود محمود العموش، أثر القرارات المالية على نمو البلديات في الأردن، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد 50، كانون الأول، 2022 م، ص 456.

يجدون صعوبة في شراء كمية كبيرة من الموارد من السوق، يجب عليهم جمع رأس المال من الدوائر الممسوكة عن كذب. في مثل هذه الحالة، يتم اتباع سياسة التمويل الداخلي لتمكين الشركة من الاعتماد على مواردها في أوقات الحاجة إلى الأموال.

1-3- لوائح الدولة: يجب على المدير المالي اتخاذ قرارات الاستثمار ضمن الإطار القانوني الذي توفره الدولة. في بلد اشتراكي مثل الهند، لا يملك رجال الأعمال حرية اتخاذ أي مشروع يرغبون فيه. على سبيل المثال في الهند، ينص قرار السياسة الصناعية 1956 بوضوح على المجالات الصناعية التي تقوم الحكومة فيها. سوف يكون لديه حرية العمل.

تسعى الحكومة من خلال نظام التراخيص الصناعية إلى ضمان ألا يتدخل رجال الأعمال في القطاع الخاص في المجالات المحظورة. وفي ظل هذه الظروف، يتعين على المدير المالي أن ينظر في جدوى المشروعات التي تحببها الحكومة فقط.

وفقا لتوجيهات SEBI، يسمح لشركة جديدة أقامها رجال أعمال بدون سجل حافل بإصدار رأس المال للجمهور فقط عند المعدل. تتمتع الشركات الأخرى بحرية تسعير قضاياها العامة بشرط استيفاء شروط معينة، يجب ألا يكون رأس المال السهمي المراد الاكتتاب فيه، في أي إصدار يتم طرحه للجمهور من قبل المروجين، أقل من 25 % من إجمالي رأس المال السهمي للمبالغ التي تصل إلى روبية، 100 مليار روبية و 20 في المئة من العدد للمبالغ أعلى من روبية، 10 كرور¹.

1-4 سياسة الضرائب: الضرائب هي العامل الأكثر انتشارا الذي يؤثر على القرارات التجارية نظرا لأنه يأخذ جزءا أكبر من دخل الأعمال، في الوقت الذي يقرر فيه الاستثمار في المشاريع، يجب على المدير المالي أن يراعي وجود الحوافز الضريبية. على سبيل المثال، قررت حكومة الهند، مؤخرا، توفير تسهيلات للعطلات الضريبية لأصحاب المشاريع الذين يسعون إلى الاستثمار في الطرق والجسور والمطارات والموانئ وأنظمة السكك الحديدية لمدة عشر سنوات، كما تم توفير مرفق عطلة الضرائب لمدة خمس سنوات لأولئك الذين يعملون في تقديم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وعلاوة على ذلك، يتعين على المدير المالي، أن يقرر بشأن طريقة الاستهلاك التي ينبغي اتباعها والتي قد تقلل من العبء الضريبي. هناك العديد من طرق فرض رسوم الاستهلاك، من المهم أن تكون طريقة الخط المستقيم، طريقة الخط المستقيم، تناقص طريقة الرصيد وطريقة الأقساط.

1-5- متطلبات المستثمرين أثناء اتخاذ القرار التمويلي: يجب على المدير المالي أيضا إيلاء الاعتبار الواجب لمتطلبات المستثمرين المحتملين. قد يكون هناك مختلفة من المستثمرين بدرجات متفاوتة من مفاهيم السلامة والسيولة والربحية. يود المستثمرون المحافظون والسيولة أن يعقدوا مثل هذه الأوراق المالية بما يضمن لهم التأكد من العائد وإعادة المبلغ الأصلي بعد الفترة الزمنية المحددة. قد يكون هناك، من ناحية أخرى، مستثمرون مغامرون ولديهم تفضيل أكبر للربحية.

مثل هذا النوع من المستثمرين يفضلون استثمار مدخراتهم في الأسهم. وبالتالي، يتعين على الإدارة التي تسعى إلى جمع مبلغ كبير من رأس المال لهذا المشروع أن تصدر أنواعا مختلفة من الأوراق المالية بحيث تلبي احتياجات عدد كبير من المستثمرين قدر الإمكان، علاوة على ذلك، يتغير علم نفس المستثمرين مع التباين في الظروف الاقتصادية والتجارية. في أوقات الاضطراب الاقتصادي والكساد التجاري، يود

¹خلود محمود العموش، مرجع سابق، ص 456-457.

المستثمرون المغامرون أن يحتفظوا بأوراق مالية كبيرة بينما تتلقى الأسهم خلال فترة الرخاء الاقتصادي علاوة حتى على أيدي هؤلاء المستثمرين غير المغامرين، ينبغي إذن أن يكون المدير المالي على وعي تام بالأمور السائدة في الطبقة الاستثمارية.

يجب أن تكون سياسة توزيع الأرباح موجهة إلى المستثمرين بشكل عام والمساهمين الحاليين والمساهمين المحتملين على وجه الخصوص، هذا يساعد في تعظيم القيمة السوقية للشركة، إن مشكلة التحقق من التوزيع الأمثل لأرباح الأعمال بين الاحتفاظ وأرباح الأسهم بسبب أهداف الاستثمار المتنوعة والأقواس الضريبية وفرص الاستثمار البديلة للمستثمرين الحاليين والمحتملين قد تدفع الإدارة إلى ترشيد سلامة عوامل أخرى مثل سياسة توزيع الأرباح يتجنب المخاطر أو صيانة سعر السوق.

2- العوامل الداخلية

تشير العوامل الداخلية إلى تلك العوامل المرتبطة بالظروف الداخلية للشركة مثل طبيعة العمل وحجم الأعمال والعائد المتوقع والتكلفة والمخاطرة وبنية الأصول التجارية وهيكل الملكية والتوقعات بشأن الأرباح العادية والثابتة وعمر الشركة، والسيولة في أموال الشركة ومتطلبات رأس المال العامل، والقيود المفروضة على اتفاقات الديون، وعوامل التحكم وموقف الإدارة.

في ظل البيئة الاقتصادية والقانونية للمدير المالي للبلد يجب اتخاذ قرار مالي، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص العديدة للشركة. سيتم الآن مناقشة تأثير كل من هذه العوامل على القرارات الاقتصادية في السطور التالية¹:

2-1- طبيعة العمل: قد تؤثر طبيعة الأعمال التجارية على نمط الاستثمار في تركيبة الشركة الراسخة للرسملة وسياسة توزيع الأرباح للشركة. في المخاوف المتعلقة بالصناعات التحويلية والمرافق العامة، يتعين استخدام الجزء الأكبر من الأموال في الحصول على الأصول الثابتة، بينما يتم في الوقت الحالي استثمار مبالغ كبيرة من الأموال في الأصول المتداولة، وتطالب الأصول الثابتة بنسبة اسمية. ومن بين الصناعات التحويلية، ستكون متطلبات الأصول الثابتة في صناعات السلع الرأسمالية أعلى دائماً من صناعات السلع الاستهلاكية، كما يجب دراسة تأثير طبيعة الأنشطة التجارية على تركيبة الرسملة، ووجدت عموماً أن الشركات العاملة في إنتاج السلع الأساسية ستحقق استقراراً في مستوى دخلها حيث من المرجح أن يكون الطلب على منتجاتها ثابتاً على نحو منتظم في أوقات الكساد الاقتصادي والازدهار. في ضوء ذلك، يمكن أن يضعوا اعتماداً كبيراً على الديون للحصول على أموال إضافية للشركة. وعلى عكس ذلك، فإن مستوى أرباح الأعمال يتذبذب في حالة المشاريع الصناعية التي تعمل في إنتاج المنتجات غير الأساسية لأن الطلب على منتجاتها يتغير بما يتناسب مع التذبذبات الاقتصادية. إدارة مثل هذه الشركات لن تختار تحمل عبء ثقلها وبالمثل قد تثير مخاوف المنفعة العامة والمخاوف الصناعية التي تصنع المنتجات الأساسية بسبب أرباحها الثابتة والبطيئة لتحقيق سياسة توزيع الأرباح الليبرالية لإعلان معدل أرباح أعلى، لكن المخاوف التجارية والمتعاملين في المنتجات الفاخرة من شأنه أن يكون ارتكاب خطأ في متابعة سياسة توزيع الأرباح.

2-2- حجم العمل: قد يكون لدى الشركات التي تعمل في نفس خط النشاط أنماط استثمارية مختلفة تعتمد في المقام الأول على حجم عملياتها، هناك حاجة لمبالغ أكبر نسبياً من الأموال للحصول على الأصول

¹خلود محمود العموش، مرجع سابق، ص 457.

الثابتة في بواغث قلق أكبر لأن هذه الشركات تعمل على إتمام عملية إنتاجها التي لا تستطيع الشركات الصغيرة تحمل تكاليفها.

العائد والتكلفة والمخاطر المتوقعة وعلاوة على ذلك، يمكن للشركات الصغيرة التي لديها قدر محدود من رأس المال أن تتولى شؤونها عن طريق استئجار أو استئجار المصانع والمعدات والبناء، في حين تقوم الشركات الكبرى عادة ببناء المباني الخاصة بها لإيواء المصنع والحصول على المصنع والآلات للقيام بالعمل الإنتاجي.

فالشركات الأصغر حجماً بسبب ضعف مركزها الائتماني لديها قدرة محدودة على الوصول إلى رأس المال وسوق المال على النقيض من نظيراتها الأكبر، وعادة ما يكره المستثمرون الاستثمار في الأسهم وسندات المؤسسات الصغيرة، علاوة على ذلك، لا تملك هذه المنظمات الأصغر حجماً كاف من الأصول الثابتة لتقديمها كضمان لتأمين الفرض، هذا هو السبب في أن الإدارة في المنظمات الأصغر يجب أن تقوم بترتيب رأس المال من الدوائر المقفلة عن كثر.

وحتى لو كانت الشركات الأصغر في وضع مريح لزيادة رأس المال، فإن مالكيها يترددون في طرح قضايا للاكتتاب العام بهدف الحفاظ على سيطرتهم على المنظمة، بل على العكس، تجد المخاوف الأكبر أنه من الأسهل الحصول على الأموال اللازمة من مصادر مختلفة لأسواق رأس المال والنقد.

2-3- العائد والتكلفة والمخاطر المتوقعة: العوامل الرئيسية المؤثرة على قرار الاستثمار هي العائد المتوقع على المشروع وتكلفته والمخاطر المرتبطة بالمشروع. عندما يكون تشتت النتائج معروفاً وجميع المشروعات متساوية في المخاطر، فإن مدير الشؤون المالية سيذهب بشكل طبيعي إلى هذا الاقتراح الاستثماري الذي يؤدي إلى أعلى الإيرادات فيما يتعلق بالتكلفة¹.

وحيثما يكون لدى المشاريع المختلفة درجات متفاوتة من المخاطرة، يجب إجراء بدل لامتناس المخاطر، ويتم ذلك عادة عن طريق تعديل معدل الخصم، أي معدل الفائدة المستخدم لتخفيض التدفقات النقدية الصافية المستقبلية للمشروع إلى القيم الحالية².

2-4- هيكل الأصول للمؤسسة: يجب أن تعتمد الشركات التي لديها ما يكفي من الأصول الثابتة على الديون للاستفادة من مصدر التمويل الأقل تكلفة، على سبيل المثال، يمكن أن تعتمد المرافق العامة وشركات الصلب اعتماداً كبيراً على السندات لزيادة رأس المال حيث يمكن رهن أصولها من أجل الحصول على قرض.

غير أن المخاوف من المتاجرة في معظمها والتي تكون في الغالب أرصدة المستحقات وقيم المخزون التي تعتمد على الربحية المستمرة للشركة، يجب أن تضع اعتماداً أقل على الديون طويلة الأجل، وأن تعتمد أكثر على الديون قصيرة الأجل لاحتياجاتها المالية.

2-5- هيكل الملكية: في الشركات الخاصة التي تتركز ملكيتها في أيدي قليلة، يمكن للإدارة أن تجد من الأسهل إقناع المالكين بقبول سياسة توزيع أرباح صارمة لصالح الشركة. ولكن في الشركات العامة المحدودة التي لديها عدد كبير من المساهمين الذين لديهم رغبات متفاوتة، يجب على المدير المالي أن يصر على متابعة سياسة الأرباح الليبرالية.

¹خلود محمود العموش، مرجع سابق، ص 457-458.

²مصطفى كمال طه، أساسيات القانون التجاري، (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، 2006، ص 526.

2-6- احتمالية الأرباح العادية والثابتة: في حين أن التخطيط حول تكوين الرسملة وتحديد العلاقة بين الدين والأسهم يجب على المدير المالي أن يتخيل اتجاهات أرباح الشركة خلال السنوات القليلة الماضية. وحيثما كانت أرباح الشركة السابقة مستقرة إلى حد معقول ومن المرجح أن يستمر نفس الاتجاه في المستقبل، فإن الاعتماد على الديون قد يكون مرغوبا.

عندما تكون أرباح الشركة غير منتظمة في الماضي ولكن عند متوسطها خلال فترة من السنين تعطي هامش عائد على توزيع الأسهم الممتازة، يجوز للإدارة إصدار أسهم مفضلة لجمع الأموال، عندما تتقلب أرباح الشركة بعنف في الماضي ولا يمكن التنبؤ بأرباح مستقبلية بدرجة معقولة من اليقين، فإنها ستواجه مخاطر في إصدار الديون، وفقا لذلك، يجب أن يصدر الأسهم العادية.

عندما يتأرجح ربح الشركة بعنف في الماضي ولا يمكن التنبؤ بأرباح مستقبلية بدرجة معقولة من اليقين، فإنها ستواجه مخاطر في إصدار الديون. وفقا لذلك، يجب أن يصدر الأسهم العادية.

2-7- عمر المؤسسة: يكره المستثمرون عموما توظيف أموالهم في مشاريع جديدة بسبب المخاطر الأكبر نسبيا. المفترضون أيضا يشعرون بالخل من الإقراض السبب قاعدتهم الرأسمالية الفقيرة. وبالتالي، تواجه الشركات الجديدة مشاكل كبيرة في تجميع الأموال من السوق. فهم يقتربون من شركات التأمين ووسطاء الأسهم ويدفعون لهم عمولة ووساطة أعلى لبيع أوراقهم المالية¹.

وبالتالي، سيكون للشركة الجديدة حصة صغيرة من الديون في إجمالي رأس مالها. حتى إذا كانت المؤسسات الجديدة في وضع مريح للحصول على الأموال من خلال إصدار سندات، يجب على المدير المالي، قدر الإمكان، تجنب جلب جرعة كبيرة من الديون، لأنه في هذه الحالة قد يتم استهلاك جزء كبير من دخل الأعمال من خلال الفائدة على القروض التي تترك مبلغا ضئيلا لتوزيع الأرباح والاحتفاظ بها لمزيد من التمويل².

يمكن تقييد قدرة الشركة على جمع الأموال عن طريق الديون في السنوات التالية عن طريق تقييد عهود الديون. وعلى النقيض من ذلك، قد لا تواجه المشاريع القائمة مشكلة كبيرة في جمع الأموال من السوق بسبب ارتفاع الائتمان في السوق.

2-8- وضع السيولة للشركة ومتطلبات رأس المال العامل: يجب أن ينظر المدير المالي في الوضع النقدي للشركة واحتياجات الشركة من الأموال اللازمة للوفاء بالتزامات النضج ومتطلبات رأس المال الثابت والعمل مع اتخاذ قرارات الأرباح، يتم دفع أرباح الأسهم بشكل عام من النقد، ولذلك ينبغي أن يمارس مدير الشؤون المالية الحرص على التأكد من أن الأموال النقدية متاحة بسهولة لتوزيع الأرباح.

إن توفر فائض كبير لا يعني دائما توافر السيولة في الشركة ولا سيما عندما يتم إجراء قدر كبير من البيع بالائتمان. بحلول الوقت الذي يتم فيه جمع عائدات البيع المرتبطة بالمستحقات، قد تحتاج الشركة إلى أموال لشراء المواد اللازمة لعملية الإنتاج، وهكذا على الرغم من وجود الريح وحتى توفر النقد، فقد تكون متطلبات رأس المال العامل للشركة وشيكة إلى الحد الذي قد يتطلب اتباع سياسة توزيع أرباح متحفظ.

2-9- القيود في اتفاقيات الديون: ينبغي فحص أحكام عقود الديون بعناية عند اتخاذ قرار بشأن أشكال زيادة رأس المال ووضع سياسة توزيع الأرباح حيث أن معظم العملات تحتوي على أحكام تمنع استخدام ديون إضافية أو إصدار سندات من النوع السابق، كما أنها تقيد دفع أرباح الأسهم وفي بعض الأحيان تمنع

¹خلود محمود العموش، مرجع سابق، ص 459-460.

²عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، ط1، مصر 2018، ص 122.

دفعها حتى يتم استيفاء شروط معينة، وغني عن القول إن المدير المالي يجب أن يتيح لمجلس الإدارة موجزا عن جميع الأحكام التعاقدية التي تؤثر على هيكل رأس المال والأرباح بأي شكل من الأشكال.

2-10- موقف الإدارة: وقبل كل شيء، تتأثر القرارات الاقتصادية بموقف الإدارة، المواقف الإدارية التي تؤثر بشكل مباشر على اختيار التمويل وسياسة توزيع الأرباح هي تلك المتعلقة بمراقبة المؤسسة والمخاطر، ترغب الإدارة الراغبة في الحفاظ على السيطرة على الشركة في جمع أموال إضافية مطلوبة عن طريق السندات والمخزون المفضل الذي لا يؤثر على السيطرة على مركز الإدارة في الشركة. ومع ذلك، إذا افترضت الشركة أكثر مما يمكن خدمتها؛ هناك كل خطر فقدان كل السيطرة على الدائنين، ولذلك من الأفضل التضحية بمقياس سيطرة من جانب بعض التمويل الإضافي للأسهم، بدلاً من إدارة مخاطر سيطرة جميع الدائنين عن طريق جلب جرعات إضافية من الديون، في مثل هذه الحالة لا ينبغي أن يكون المدير المالي ليبراليا بشكل كبير في توزيع الأرباح¹.

المبحث الثالث: تحليل الدراسات السابقة

تشغل الدراسات السابقة أهمية كبرى لأي بحث علمي بل ان توفرها أساس استمرار البحث العلمي فيما اختار من مشكلة وعلى ذلك فهي تزود الباحث بالنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة من ثم يبني عليها الباحث دراسته. فقد اعتمدنا على الدراسات المشابهة ذات الصلة بموضوع دراستنا وذلك بترتيبها من الدراسة القديمة وصولاً إلى الدراسات الجديدة وتصنيفها إلى دراسات عربية ودراسات اجنبية.

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة ويمكن تصنيفها إلى دراسات عربية وأخرى محلية، ويتم ذكرها كالتالي:

1- الدراسات باللغة العربية:

- دراسة: أسامة عمر جعارة، تحت العنوان: المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة - الملائمة والموثوقية، مشكلات التطبيق (مراجعة بحثية تاريخية لنتائج الأبحاث في الأسواق المالية)، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

هدفت هذه الدراسة إلى مراجعة الدراسات المنشورة حول مدى فائدة المعلومات المتعلقة بحساب القيمة العادلة للمستثمرين في الأسواق المالية، وقد ركز الباحث في هذه المراجعة التاريخية على نتائج دراسات الباحثين الأكاديميين والممارسين والجهات المعدة للمعايير التي تقوم بتقييم متطلبات تعديل القيمة الحالية المفصح عنها الحالية، وفي هذه المراجعة قام الباحث بتسليط الضوء على النتائج التي توصل إليها الباحثين الأكاديميين والممارسين والجهات المعدة للمعايير التي تقوم بتقييم متطلبات القيمة العادلة، وإصدار المعايير المستقبلية والتعرف عليها.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تطوير أدلة جديدة تؤكد أن القيم العادلة المفصح عنها والمعترف بها هي قيم توجيهية للمستثمرين، حيث يتأثر المستوى التوجيهي بنسبة أخطاء القياس، وفي مصدر التقديرات التي تضعها الإدارة أو الجهات الخارجية المقيمة. أما الهدف الثالث لهذه الدراسة فهو إثارة مناقشات حول قضايا تتعلق بتنفيذ عملية تحديد الأصول، وقيم الالتزام العادلة، والأدلة الموجودة في الكتابات الأكاديمية. ووضعت الدراسة فرضيتين أساسيتين كالتالي:

¹خلود محمود العموش، مرجع سابق، ص 461.

- المساعدة في الحد من استخدام أشكال المعاملة التي تحت على المحاسبة والمصممة من أجل استخدام توريق الأصول كوسيلة للاعتراف بالأرباح عند بيع الذمم المدينة أو القروض.
- من الممكن أن يساعد حساب القيمة العادلة لكافة الأدوات المالية على تخفيض تعقيدات التقارير المالية نموذج الخصائص المختلطة (جزء من التكلفة).
- وتوصلت الدراسة الى نتائج مختلفة نذكر أهمها في:
- أن تكون القيم العادلة المفصح عنها والمعترف بها هي قيم توجيهية للمستثمرين على الرغم من أن المستوى التوجيهي للمستثمرين يتأثر بنسبة أخطاء القياس ومصدر التقديرات (الإدارة أو الجهات المقيمة الخارجية).
- هناك حاجة لتوفير المعلومات المتعلقة والموثوق بها للمستثمرين، مع الحاجة إلى تحسين ملائمة وموثوقية القيم العادلة للأصول والالتزامات من خلال القياسات الجديدة ومعايير الإفصاح واعتراف القيم الذي يمتد ليشمل مجموعة أوسع من الأصول والالتزامات في المستقبل.
- هناك حاجة إلى تطوير أساليب محاسبية حديثة وبديلة لتمكين الشركات من التقدم للأمام بطريقة متوازنة لضمان أن نتائجها ستفضي إلى تحسينات فعلية في الممارسات المحاسبية، حيث ينظر إلى القيمة العادلة بأنها أكثر موثوقية من التكلفة التاريخية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، إلا أنه ينظر إليها بالمقابل على إنها أقل موثوقية.
- حيث أن معظم المعايير التي وردت في هذه الدراسة وتطبيقاتها تراعي ظروف وبيئات ومصالح الشركات الغربية، ولا تلاءم في كثير من دول العالم الثالث الظروف الاقتصادية والبيئية والثقافية المختلفة، لذلك فإن الدراسة تشجع تطوير معايير ملائمة في الدول الأقل نموا تراعي فيها الظروف البيئية في كل منها من حيث حجم الشركات وإمكانياتها، والبيئة القانونية التي تعمل بها، وتراعي مصالح الشركات (مثلا في الأردن ما زالت التشريعات الضريبية تعمل وفق مفهوم التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي في الشركات الأردنية).
- هناك حاجة الآن أكبر من ذي قبل لمزيد من الدراسات والأبحاث المشتركة بين الباحثين الأكاديميين وأصحاب المصالح في دول العالم لتطوير بيئة محاسبية وقانونية تدعم توجه الشركات نحو استخدام القيمة العادلة.
- دراسة: الزعبي يامن خليل، أطروحة ماجستير بعنوان: القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية المحاسبة، جامعة اليرموك، عمان، 2005.
- تناولت هذه الدراسة مشكلة اختيار بديل القياس المحاسبي والطريقة التي يمكن أن تمثل واقعية أكبر في إظهار القيم المحاسبية في القوائم المالية. وقد تبنت الدراسة طريقة القيمة السوقية العادلة، كونها أكثر الطرق حداثة، ولا يزال الجدول قائما حتى الآن.
- كما هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية مدخل القيمة السوقية العادلة في القياس المحاسبي في لا الصناعية الأردنية، وذلك بعد التطرق الى مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقياس المحاسبي والقيمة السوقية العادلة.
- وقد تم استخدام الاستبانة كأداة للبحث في الدراسة الميدانية، حيث تم صياغتها بحيث من خلالها استطلاع رأي الفئات المستهدفة بما يحقق أهداف الدراسة، أما فرضيات الدراسة فقد تم صياغتها من خلال إيجاد

الفروقات الجوهرية بين الفئات حول المحاور التالية: الرغبة في التحول عن التكلفة التاريخية، وجود فهم واضح لمفهوم القيمة العادلة، تحقيق القيمة السوقية العادلة للخصائص التالية الموضوعية والجمع والمقارنة والملاءمة والاستمرارية، وأخيراً حول توفر المقومات في البيئة الأردنية لتطبيق القيمة السوقية (10 فرضيات). وقد تم التوسع في عينة الدراسة لمعرفة وجهات نظر لأطراف تتعارض مصالحهم في استخدامهم لهذا البديل في القياس المحاسبي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن جميع الفئات المستهدفة في الدراسة ليس لديها رغبة بالتحول عن التكلفة التاريخية على الرغم من معرفتهم بالعديد من المشاكل التي تعترضها، كما توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة كان أهمها: أن هناك غموضاً في فهم مدخل القيمة السوقية العاملة في القياس المحاسبي في البيئة الأردنية. وأن هناك اتفاق كبير من قبل جميع الفئات بأن منهج القيمة السوقية العاملة يعزز وجود الكثير من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الناتجة عن استخدامه في التقييم، مثل الموضوعية والملاءمة وإمكانية الجمع والمقارنة والاستمرارية.

وخلاصة نتائج الدراسة هي أن القيمة السوقية العاملة لا تشكل أهمية كبيرة للفئات المستهدفة على الرغم من اعترافهم بأن المعلومات التي تقدمها عن الشركات الصناعية هي أكثر موثوقية وأكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية.

- دراسة: **خضير مجيد علاوي، تحت عنوان: القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الأصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة بالتطبيق على شركة بغداد لإنتاج المواد الانشائية – مساهمة مختلطة، مجلة جامعة بابل، العلوم الانشائية، العدد 22، 2014.**

تهدف الدراسة الى التعرف على مبررات تطبيق القيمة العادلة كأسلوب بديل عن مبدأ الكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية، التعرف على مفهوم القيمة العادلة وطرق قياسها وآليات تطبيقها وأهم المشاكل المتوقعة في تطبيقها، وكذا معرفة انعكاسات تطبيق المعايير الموجه نحو القيمة العادلة في ملأمة معلومات القوائم المالية (صافي الأصول) على قرارات المستثمرين.

كما تهدف الدراسة إلى توفير طريقة لقياس القيمة العادلة الأكثر ملائمة للبيئة العراقية وذلك من خلال تطبيق طريقة لقياس القيمة العادلة على شركة بغداد لإنتاج المواد الانشائية، حيث تعد الشركة من الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع الصناعي والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تحقق ربح وتقوم بتوزيع الأرباح على المساهمين، اذ سوف يتم في هذه الدراسة توضيح القياس المحاسبي عن القيمة العادلة واختيار طريقة مقسوم الارباح باعتبارها الطريقة الأكثر ملائمة للمستفيدين من حيث الإفصاح المحاسبي.

وقد تم وضع فرضيات لتتم هذه الدراسة ومفادها كالتالي: "إن قياس القيمة العادلة على أساس نموذج مقسوم الأرباح النقدي والإفصاح عن ذلك القياس في الكشوفات المالية يعد من أكثر الطرائق الملائمة للشركة عينة البحث".

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج وكان أهمها ما يلي:

- أن مبدأ التكلفة التاريخية واحد من المبادئ التي تقوم عليها المحاسبة لكونه أكثر موثوقية لكنه غير ملائم في الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستثمارية لان المعلومات المحاسبية المعدة على أساسه تمثل أحداث من الماضي لذلك فإن الوحدة الاقتصادية لم تقم بالإفصاح عن القيمة العادلة لكي تتسم المعلومة المحاسبية بخاصيتي الموثوقية والملائمة.

- إن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية.
- غياب آلية قياس القيمة العادلة للسهم الواحد في سوق العراق للأوراق المالية، والاعتماد على القيمة السوقية (أسعار الأسهم) في اتخاذ القرارات الاستثمارية، لذلك القرارات غير رشيدة بسبب الاعتماد على مؤشر القيمة السوقية لان سوق العراق للأوراق المالية غير كفؤ كما موضح في التقرير الإحصائي السنوي الثامن لسنة 2011.
- تتغير القيمة العادلة تغير طردي مع مقدار الأرباح الموزعة وذلك لان القيمة العادلة تعتمد نسبة مقسوم الأرباح المتوقع والتي يمكن استخراجها من مقسوم الأرباح ومعدل العائد المطلوب الذي يمثل معدل خصم لمقسوم الأرباح، إذ كلما قامت الوحدة الاقتصادية بتوزيع إرباح ازدادت القيمة العادلة للسهم الواحد دون ان تكون نسبة الزيادة في مقسوم الأرباح مساوية إلى نسبة الزيادة في القيمة العادلة والعكس صحيح.
- دراسة: إبراهيم يعقوب إسماعيل، هلال يوسف صالح، تحت عنوان: أثر تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الإستثمارية "دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية"، كلية الدراسات التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17 (2) 2016، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- هدفت هذه الدراسة الى بيان دور القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في توفير معلومات محاسبية ملائمة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. وبيان دور المعلومات المحاسبية الملائمة في ترشيد القرارات الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية. وأيضا التعرف على علاقة القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة وترشيد القرارات الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية. كما هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم القيمة العادلة وكيفية قياسها وعلاقتها بملائمة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإستثمارية.
- ووضعت العديد من الفرضيات التي حاولت الإجابة على إشكالية الدراسة وهي:
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة وملائمة المعلومات.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملائمة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الاستثمارية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة وترشيد القرارات.
- وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الإشكالية، وتم التوصل الى نتائج عديدة منها:
- القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يؤدي إلى توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.
- تتمتع المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة بالقدرة التنبؤية.
- تصحح المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة التوقعات السابقة لمتخذ القرار.
- المعلومات المحاسبية الملائمة التي توفرها القيمة العادلة تساعد المستثمر في تقدير التدفقات النقدية لقراره الاستثماري.
- المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن المستثمر من تقييم جدوى القرار الاستثماري من خلال حساب العائد الخاص به.
- يعتمد المستثمر على المعلومات المحاسبية في حساب العائد والمخاطرة عند اتخاذ القرار الإستثماري.

- دراسة: كوثر عوض عيدروس بابكر، تحت عنوان: المحاسبة عن القيمة العادلة ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة ميدانية على مصرف المزارع التجاري)، رسالة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامع النيلين، 1441هـ - 2020م.

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الإفصاح وفق المحاسبة عن القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية. ودراسة أثر القياس وفق القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية، كما هدفت إلى معرفة مدى مساهمة المحاسبة عن القيمة العادلة في توفير معلومات تتسم بالملاءمة والموثوقية والشفافية لإتخاذ قرار استثماري رشيد وتتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح وفق المحاسبة عن القيمة العادلة وترشيد القرارات الاستثمارية.

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس وفق القيمة العادلة وترشيد القرارات الاستثمارية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وتم الاعتماد على عينة عشوائية من ذوي الاختصاص مكونة من (60) مستجيباً بمصرف المزارع التجاري متمثلة بالمحاسبين والمراجعين وموظفو الاستثمار ورؤساء الأقسام والمدراء. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- ساهم القياس وفق القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية من خلال الحد من مشكلة التعقيد في التقارير المالية الناتجة عن استخدام نموذج القياس المختلط، ساهم الإفصاح عن القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية في اتخاذ القرارات الرشيدة. - تقديم معلومات تساعد في عملية إجراء المقارنات بين المنشآت المماثلة وفق للمحاسبة عن القيمة العادلة ساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية، أوصت الدراسة بالعمل على تزويد المستثمرين بالتنبؤات المستقبلية للمنشأة.

كما توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج التي أثبتت صحة جميع الفرضيات وهي كما يلي:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس وفق القيمة العادلة وترشيد القرارات الاستثمارية - تزويد المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية بقيمة المنشأة يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية - ساهم القياس وفق القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية من خلال الحد من مشكلة التعقيد في التقارير المالية الناتجة عن استخدام نموذج القياس المختلط - ساهم الإفصاح عن القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية في اتخاذ القرارات الرشيدة. - ساهم الإفصاح وفق محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية من خلال إتاحة معلومات تساعد في عملية التحليل المالي.

- دراسة: حمدي فلة، تحت عنوان: تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الكوابل -بسكرة، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة - 2016/2017.

تهدف هذه الأطروحة إلى معرفة مدى استخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وتأثيرها على المؤشرات المالية التي بها يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، بشكل يغطي مختلف أبعاده، محاولين إبراز هذا التأثير وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، فاستخدام محاسبة القيمة العادلة

هو أكثر ملائمة لمعرفة الأداء المالي للمؤسسة، والمعلومات التي يستند عليها لحساب المؤشرات المالية تكون أكثر مصداقية ومعبرة عن الواقع إن هي أعدت وفقا للقيمة العادلة، فالمعلومات التي تقدمها المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية لا بد لها من أن تتمتع بقدر من الشفافية والملاءمة حتى يتمكن مستخدميها من اتخاذ قراراتهم، وهذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادي، فالمؤشرات المالية هي جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة والتي تعد من الأدوات التحليلية، وتتوقف جودة هذه المؤشرات على جودة البيانات المالية التي تستند إليها والمعلومات التي تقارن بها، لذا فإن إعداد البيانات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الوضع المالي للمؤسسة كما أنها تعزز الشفافية وبالتالي تكون مطابقة للواقع وأكثر مصداقية.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة وضع الافتراضات التالية:

- استخدام محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية أداة مهمة بيد مستخدميها لتحديد الوضع المالي للمؤسسة.

- إعداد البيانات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات مالية مطابقة للواقع وأكثر مصداقية - المؤشرات المالية التي تستند على التكلفة التاريخية تؤدي إلى تشوهات في عملية قياس الأداء، بعكس المعلومات التي تعد وفقا للقيمة العادلة.

وصلت الدراسة الى نتائج متعددة أهمها:

- التكلفة التاريخية وكذا القيمة العادلة من نماذج القياس المحاسبي وكل منهما تمتاز بخصائص وتعاني نقائص من شأنها التأثير على عملية القياس المحاسبي.

- إعادة تقييم التنبؤات ضرورية للحد من الآثار السلبية للتضخم سواء على مصادر التمويل للمؤسسة على الدور الإعلامي للمحاسبة .

- إن الأولوية لا تكمن في تغيير المرجعية المحاسبية بقدر ما تكمن في التحكم في التحكم في - الثابتة المادية في الجزائر مثل: سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائع للعقارات في قيمها السوقية.

- تعارض تطبيق القيمة العادلة مع القانون الجبائي؛ فيفترض من الناحية العملية اصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، الا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر، وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير، وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها.

- لا تتوفر في الجزائر المقاييس الموضوعية لتطبيق القيمة العادلة، لأن معايير القيمة العادلة مبنية على أصول المعرفة العلمية للتعبير عن الحقائق الاقتصادية من ناحية، ولأن المقاييس الموضوعية مصطلح مرادف للعلمية من ناحية أخرى.

- دراسة: سعيداني محمد السعيد، تحت عنوان: الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وأثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2018/2017.

هدفت الدراسة الى دراسة أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل توجه معظم المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية نحو تطبيق القيمة العادلة من خلال

المعايير التي تصدرها وتبني الجوائر المعايير المحاسبة الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة تم استخدامها لجمع البيانات والمعلومات الضرورية اللازمة لإتمام الدراسة حيث وزعت 278 استبانة على أفراد عينة الدراسة والتي شملت المحاسبون الماليون في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، المدققون الخارجيون، والمستثمرون. وتم استرداد 192 استبانة منها بنسبة % 69 من إجمالي الاستبانات الموزعة، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل البيانات واختيار الفرضيات.

ووضع الباحث فرضيات للإجابة على إشكالية الدراسة كالتالي:

- تؤدي مشاكل القياس المحاسبي القائمة على التكلفة التاريخية إلى تمهيد الطريق إلى ضرورة التوجه نحو طريقة القيمة العادلة في القياس المحاسبي.

- يساهم تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

- تساعد التقارير المالية المعدة على أساس القيمة العادلة على اتخاذ القرارات وخاصة القرارات الاستثمارية.

- توجد معوقات وصعوبات من الممكن ان تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة في ظل النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

وعلى ضوء الدراسة توصلت لعدة نتائج، أهمها ما يلي:

- هناك مزايا وهناك عيوب التطبيق محاسبة القيمة العادلة.

- تعد القيمة العادلة من الأساليب الحديثة المتبعة في القياس المحاسبي كحل لبعض الانتقادات التي تعرضت لها المحاسبة في ظل التمسك بالتكلفة التاريخية ولإضفاء المزيد من الملائمة على المعلومات المحاسبية.

- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يساهم بشكل كبير في تحقيق خاصة الملائمة للمعلومات المحاسبية خاصة في ظل تزايد معدلات التضخم من ناحية وفي وجود سوق مالي نشط بكافة عناصره من ناحية أخرى.

- تفتقر المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة إلى خاصة الموثوقية بمكوناتها الثلاثة، الحياد، القابلية للتحقق، والصدق في العرض والأمانة في التقرير، خاصة في حالة عدم وجود توفر سوق مالي نشط الأمر الذي أصبح معه تقديرات القيمة العادلة ذاتية أو معرضة لتحيز القياس.

- يجيد اغلب مستخدمي القوائم المالية عامة والمستثمرين خاصة استخدام القيمة العادلة عوض التكلفة التاريخية لأنها تتوافق مع متطلبات اتخاذ القرارات.

- صعوبة تطبيق مقاييس القيمة العادلة في اغلب الحالات لغموضها وعدم فهمها.

- دراسة: فاطمة الزهراء بومعروف، تحت عنوان: أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية، وقد تم تطبيق الدراسة على مؤسسة اقتصادية جزائرية وهي شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف. ، وقد قامت الطالبة باختيار الميزانية المالية لسنة 2015 للدراسة، وكما تم الاعتماد على المنهج الوصفي مع الاستعانة بالأسلوب التحليلي، إضافة إلى المنهج الرياضي وذلك من خلال حساب مؤشرات التقييم المالي للشركة بالتكلفة التاريخية وبالقيمة العادلة ووصف وتحليل النتائج المتحصل عليها

ومقارنة النتائج في الحالتين لمعرفة أثر ذلك على القرارات الاقتصادية في الشركة. ومن أجل المساهمة في الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية طرحت الباحثة الفرضية الرئيسية التالية:

- اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يؤثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف -.

وتنبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- يؤثر تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على اتخاذ قرار الاستثمار في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف -.

- يؤثر تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على اتخاذ قرار التمويل في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف -.

- يؤثر تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على اتخاذ قرار توزيع الأرباح في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف -.

وقد خلصت هذه الدراسة الى نتائج انه من خلال التغيرات التي حدثت في قيم المؤشرات والنسب المالية، أن القيمة العادلة تؤثر على عملية التقييم الأداء المالي، وتأثرها حتما سيؤثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية والمتمثلة في قرار الاستثمار، قرار التمويل وقرار توزيع الأرباح في شركة الاسمنت عين الكبيرة، ونشير أيضا إلى أن هناك عدة عوائق

وتحديات واجهت شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - عند تطبيقها القياس بالقيمة العادلة، وذلك نتيجة لغياب أسواق نشطة في الجزائر تساعد اعادة تقييم عناصرها بالقيمة العادلة. بالإضافة الى نتائج أخرى أهمها:

- يوفر تطبيق القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وهو ما يتطلب بالضرورة تبني أساس للقيمة العادلة.

- للقيمة العادلة انعكاسات جيدة على الاقتصاد الوطني، ولكن إن توفرت لها أسواق مالية نشطة، وذلك لكي تتمكن من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية.

- تزداد عدالة الإفصاح كلما توافرت المعلومات على خصائص نوعية، وهذا ما يساعد في عملية اتخاذ قرارات مالية رشيدة.

- يسعى النظام المحاسبي المالي إلى تعزيز الشفافية والمصادقية في عرض القوائم المالية إلا أن البيئة الاقتصادية الجزائرية لا تسمح حاليا بتطبيق نموذج القيمة العادلة على الرغم من مرور العديد من السنوات من تبنيها في النظام المحاسبي المالي.

- هنالك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة، لعدم توفر بيئة اقتصادية مهيأة لتطبيقها ومن أبرزها بورصة الجزائر الغير نشطة وذلك لأن عدد المؤسسات المدرجة قليل جدا وحجم التداول أضعف كذلك.

- دراسة: **صبرينة بن عروج، سفيان بن بلقاسم، تحت عنوان: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، 2019.**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير المردودية المالية للمؤسسة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المسح المكتبي لتحديد مجالات تطبيق القيمة العادلة والتعرف على مكونات المردودية المالية، وعلى التفكير المنطقي الإستراتيجي للربط بين القيمة العادلة ومؤشر المردودية المالية

كما تم الإستعانة بدراسة حالة مؤسسة "إستال" للتعرف على واقع تطبيق القيمة العادلة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وإختبار أثر تطبيقها على المردودية المالية للمؤسسة محل الدراسة، وكذا التعرف على مجالات تطبيق محاسبة القيمة العادلة وكيفية تأثير تطبيق هذه الأخيرة على المردودية المالية للمؤسسة، والتعريف بالقيمة العادلة وأساليب قياسها بالإضافة إلى التعريف بالمردودية المالية للمؤسسة ثم إستخراج العلاقة التي تربط بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة والمردودية المالية للمؤسسة ومدى تأثير هذه الأخيرة يتطبق نموذج القيمة العادلة كأساس القياسي عناصر القوائم المالية.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة تعتمد الفرضيات التالية:

- توجد علاقة بين تطبيق القيمة العادلة ومؤشر المردودية المالية للمؤسسة

- يؤثر تطبيق القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة.

وللإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيقاً لأهدافها تم الإعتماد على استعراض واستغلال بعض الدراسات السابقة التي تعرضت لموضوع الدراسة، كما تم إستخدام المنهج الإستنباطي الذي يعتمد على التفكير المنطقي الإستنتاجي محاولة الربط بطريقة منطقية بين القيمة العادلة ومؤشر المردودية المالية، إضافة إلى إستخدام دراسة الحالة لتحقيق القياس الكمي لأثر تطبيق القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة. وتم التوصل الى العديد من النتائج أهمها:

- أن إستخدام القيمة العادلة في قياس عناصر القوائم المالية سيؤثر على المردودية المالية للمؤسسة، ففي حالة إستخدام القيمة العادلة للقياس اللاحق للأصول الثابتة المادية، المعنوية والمالية فإن التأثير على المردودية المالية إما أن يكون إيجابيا أو سلبيا، أما في حالة قياس التزام المنافع المحددة بالقيمة العادلة فإن التأثير على المردودية المالية لمؤسسة إستال كان إيجابيا.

- تتمثل محالات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في: الأصول المالية المتاحة للبيع، الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة، الأصول البيولوجية، نموذج إعادة التقدير للتبثبات المادية والمعنوية، الإستثمارات العقارية، منافع المستخدمين.

- إن اعتماد نموذج إعادة التقدير (القيمة العادلة) للتقييم اللاحق للتبثبات سيؤثر على المردودية المالية للمؤسسة وذلك راجع إلى أن فرق إعادة التقييم يتم الإعتراف به في الأموال الخاصة إذا كان الفارق إيجابيا أما إذا كان الفارق سلبيا فيتم الإعتراف به كعبء، في حساب النتائج، وبما أن مكونات المردودية المالية للمؤسسة تتمثل في الأموال الخاصة وفي النتيجة الصافية فإن أي تغيرات تحدث على هذين العنصرين سيؤثران مباشرة على المردودية المالية للمؤسسة إما إيجابا أو سلبا، كما أن التغيرات في القيمة العادلة للتقييم اللاحق للإستثمارات العقارية تؤثر إما إيجابا أو سلبا على المردودية المالية للمؤسسة.

- إن تطبيق القيمة الحالية المخصوصة لقياس القيمة العادلة للإلتزام المنافع المحددة أدى إلى الرفع من المردودية المالية لمؤسسة إستال، كما سبق وأن بينا ذلك بالتفصيل في دراسة الحالة.

- دراسة: طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، تحت عنوان: أثر التقييم بالقيمة العادلة على مصداقية القوائم المالية دراسة حالة المؤسسة العمومية للتغذية وتربية الدواجن بالجلفة، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد (04)، العدد (01) 2021.

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالقيمة العادلة وإبراز أثرها على القوائم المالية للمؤسسة من أجل تقديم معلومات مفيدة تساعد على اتخاذ القرارات السليمة بالنسبة للمؤسسة ومستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال إعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة من أجل تحديد قيم حقيقية لهذه الأصول خصوصا في ظل

التضخم يتم استخدام التكلفة التاريخية عند التقييم بالتكلفة، بينما يتم استخدام القيمة العادلة في عملية إعادة تقييم أصول المؤسسة وتحديد قيمتها الحقيقية، الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة مدى تأثير قياس القيمة العادلة في تحديد القيمة الحقيقية للأصول الثابتة من خلال عملية إعادة تقييم الأصول في المؤسسة. وللإجابة على إشكالية الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

- يعمل القياس بالقيمة العادلة على ملائمة القوائم المالية وذلك بإعطاء القيم الحقيقية للأصول الثابتة.
- يؤثر القياس بالقيمة العادلة على موثوقية القوائم المالية لأن الموثوقية تتحقق بالقياس بالتكلفة التاريخية. من خلال الدراسة لهذا الموضوع توصلت الى نتائج أهمها:
- إن عدم القيام بإعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة ارتفاع أسعارها تنتج عنه آثار سلبية على المؤسسة مثل عدم تمكين المؤسسة من تجميع اهتلاكات كافية لتمويل أصولها الثابتة المعوضة لها التي تم اهتلاكها بصفة كلية وكذا عدم ظهور الأصول بقيمتها الحقيقية بتاريخ اعداد هذه الميزانية، بل تظهر قيمة هذه الأصول بتاريخ شرائها (التكلفة التاريخية) والتي قد لا تتطابق مع قيمة هذه الأصول بتاريخ اعداد الميزانية خاصة في حالات التضخم، وعدم القيام بإعادة التقييم سوف يؤدي الى تضخيم نتيجة الدورة وتحميل المؤسسة بضرائب على الربح أكبر من المبالغ الواجب تسديدها. - كما ان القيام بإعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة يسمح للمؤسسة بإظهار عناصر الميزانية بقيمتها الحالية (الحقيقية) لا يقيمها التاريخية، ومنه فان تحليل هذه الميزانية يكون أكثر واقعية.

- وتعتبر عملية اعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة أكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، الا أنها في نفس الوقت أقل موثوقية من معلومات التكلفة التاريخية.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

تمثلت الدراسات الاجنبية المتعلقة بمتغيرات الدراسة فيما يلي:

- دراسة: Danbolt, J. and Rees, W. تحت عنوان: An experiment in fair value accounting: UK investment vehicles. European Accounting Review, 17 (2), 8 July 2008
- هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير القيمة السوقية العادلة للأصول على قرارات أصحاب المصلحة من خلال دراسة تأثير القيمة العادلة للأصول على الجهات المعنية، حيث تستخدم صناعات العقارات وصناديق الاستثمار البريطانية كإعدادات تجريبية حيث يمكن مقارنة التكلفة التاريخية (HC) ومحاسبة القيمة العادلة (FVA). كما قام الباحثان بدراسة القيمة النسبية لكل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة باستخدام نسخة معدلة من المؤسسات التقليدية التغيرات في نموذج أرباح (ايستون وهاريس)، وتتكون عينة الدراسة من 446 شركة عقارية و915 شركة استثمار.

وقد توصلت الدراسة الى نتائج مختلفة كانت أهمها:

- ان كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة يثران في تحركات أسعار الأسهم غير ان القيمة العادلة هي قيمة ملائمة وباستمرار مقارنة مع التكلفة التاريخية.

- بما ان كلتا الصناعتين تمتلكان غالبية أصولهما في السوق، وبالتالي فإن الفرق بين نظامي المحاسبة عميق، نظرا لأن تقييم العقارات أكثر ذاتية من تقييم صناديق الاستثمار، فإنه يتم مقارنة محاسبة القيمة العادلة في بيئة شبه مثالية مع تلك التي تظل مهمة.

- دخل القيمة العادلة أكثر صلة بقيمة من دخل التكلفة التاريخية.

- في ظل وجود تغييرات في قيم الميزانية العمومية بالقيمة العادلة من خلال الدخل، تصبح مقاييس الدخل غير ذات صلة إلى حد كبير. هذا يعني أنه لا توجد ميزة واضحة من اعتماد محاسبة الدخل FVA إذا كانت قيم الميزانية العمومية FVA متاحة للمستخدم.

- إن القيمة العادلة للقيمة (FVA) لعينة العقارات لدينا هي أقل أهمية بكثير من قيمة الشركات الاستثمارية. وتفسر هذه النتائج على أنها تؤكد أن القيم العادلة وثيقة الصلة بالموضوع وغير متحيزة إلى حد كبير عندما تكون القيم واضحة. عندما يكون التقييم غامضاً، والذي سيكون عادةً قيمة الحالة، ستكون ملائمة قيمة الحالة أقل وقد يتم الكشف عن المحاسبة المتحيزة.

- دراسة: Badreddine Hamdi, Houda Elabidi، تحت عنوان: L'INFORMATION COMPTABLE EN JUSTE VALEUR: QUELLE UTILITE POUR LES INVESTISSEURS?, Submitted on 23 Feb 2010.

هدفت هذه الدراسة الى دراسة مدى نفعية المعلومة المحاسبية المبنية على القيمة العادلة فيما يرتبط المؤسسة بالسوق، وأيضاً دراسة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وهو إنتاج المعلومات المالية التي تلبي في المقام الأول احتياجات اتخاذ القرار للمستثمرين وخاصة منها الملائمة، الموثوقية، والقابلية للمقارنة. وقام الباحثان بدراسة ميدانية بواسطة استبيان موجه للمحللين الماليين الفرنسيين.

وتم التوصل الى العديد من النتائج أهمها:

- ان اغلبية المحللين الماليين المستجوبين يرون بأن القيمة العادلة تمثل مقارنة محاسبية قادرة على ترجمة الحقيقة الاقتصادية الحالية للمؤسسة، وتساعد المستثمرين في فهم أفضل للمخاطر المالية؛

- غير ان اغلبية المستجوبين أصدروا حكماً في كون تطبيق القيمة العادلة من شأنه ان ينجر عنه مخاطر فيما يرتبط بالموثوقية والقابلية للمقارنة.

- دراسة: Stephen B. Shanklin, Debra R. Hunter, Craig R. Ehlen تحت عنوان: A Retrospective View Of The IFRS Conceptual Path And Treatment Of Fair Value Measurements In Financial Reporting, 2011.

هدفت الدراسة الى مناقشة القيمة العادلة التي تضمنها المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية IFRS، وتأثير ذلك على التقارير المالية، وقد أوضحت الدراسة ان المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تحتم قياس بعض الأصول والخصوم والأموال الخاصة بالقيمة العادلة، وتناولت الدراسة أيضاً مسار تاريخي موجز للمحاسبة عن القيمة العادلة

في معايير المحاسبة الدولية، وذلك تماشياً لما يتم من خطط التقارب بين IASB و FASB الاتجاه العالمي نحو تطبيق المعايير الدولية، لإعداد التقارير المالية المختلفة.

وعلى الرغم من الجدل المستمر حول القيمة مقابل محاسبة التكلفة التاريخية والاستخدامات والمتطلبات المتعددة للمفهوم النظري للقيمة العادلة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لم يكن هناك إرشادات محددة حول الحسابات البديلة المختلفة والاستخدامات المناسبة لهذه التمثيلات المختلفة لـ "القيمة العادلة". تنتقل هذه النظرة بأثر رجعي للمعايير الدولية من خلال المعايير السابقة وإلى المنهجية المستقبلية للإبلاغ عن القيمة العادلة. مع أحدث مسودة عرض من مجلس معايير المحاسبة المالية بشأن القيمة العادلة في الوقت الحالي، من المحتمل جداً أن تكون فرصة التقارب لمفهوم أكثر تحديداً.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية وذلك بالتطرق الى أهدافهم ومنهجهم وأهم الفرضيات المعتمدة في كل دراسة وأخيرا النتائج التي تم التوصل اليها، سيتم في هذا المطلب عرض أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وأيضا عرض أوجه الاستفادة من تلك الدراسات.

1- أوجه التشابه

تشابهت الدراسة الحالية مع كل الدراسات السابقة من ناحية معالجة متغير القيمة العادلة والذي كل دراسة قامت بدراسته مع متغير اخر، وتشابهت أيضا من ناحية استخدام المنهج التحليلي الوصفي لدراسة الإشكالية (بومعراف فاطمة الزهراء)، و(سعيداني محمد السعيد)، و(كوثر عوض عيدروس بابكر) (إبراهيم يعقوب إسماعيل، هلال يوسف صلاح)، في معالجة موضوع القيمة العادلة وأثرها في اتخاذ مختلف القرارات المالية، وتشابهت أيضا مع دراسة (كوثر عوض عيدروس بابكر)، و(حمدي فلة) في استخدام المنهج التحليلي.

2- أوجه الاختلاف

اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (كوثر عوض عيدروس بابكر) ودراسة (إبراهيم يعقوب إسماعيل، هلال يوسف صلاح) في نوع القرارات الاقتصادية التي تم ربطها مع القيمة العادلة حيث اعتمدت الدراسة الحالية على كل أنواع القرارات الاقتصادية بينما الدراسات التي تم ذكرها درست القرارات الاستثمارية فقط، واختلفت أيضا الدراسة الحالية مع دراسة (كوثر عوض عيدروس بابكر) و(الزعيبي يامن خليل) (سعيداني محمد السعيد)، (Danbolt, J. and Rees, W)، من حيث أداة الدراسة المستخدمة حيث كل هذه الدراسات اعتمدت على الاستبانة لجمع المعلومات وتحليلها، كما اختلفت الدراسة الحالية من حيث المنهج الوصفي مع دراسة (بومعراف فاطمة الزهراء) التي استخدمت المنهج الرياضي، واختلفت مع دراسة (صبرينة بن عروج، سفيان بن قاسم) التي استخدمت المسح المكتبي.

3- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

- تم الاستفادة من الدراسات السابقة في العديد من النقاط كانت أهمها:
- يوفر تطبيق القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وهو ما يتطلب بالضرورة تبني أساس للقيمة العادلة.
- تعد القيمة العادلة من الأساليب الحديثة المتبعة في القياس المحاسبي كحل لبعض الانتقادات التي تعرضت لها المحاسبة في ظل التمسك بالتكلفة التاريخية وإضافة المزيد من الملائمة على المعلومات المحاسبية.
- دخل القيمة العادلة أكثر صلة بقيمة من دخل التكلفة التاريخية.
- يعمل القياس بالقيمة العادلة على ملائمة القوائم المالية وذلك بإعطاء القيم الحقيقية للأصول الثابتة.
- يؤثر القياس بالقيمة العادلة على موثوقية القوائم المالية لأن الموثوقية تتحقق بالقياس بالتكلفة التاريخية.
- هناك حاجة لتوفير المعلومات المتعلقة والموثوق بها للمستثمرين، مع الحاجة إلى تحسين ملائمة وموثوقية القيم العادلة للأصول والالتزامات من خلال القياسات الجديدة ومعايير الإفصاح واعتراف القيم الذي يمتد ليشمل مجموعة أوسع من الأصول والالتزامات في المستقبل.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه في الفصل النظري نجد أن القيمة العادلة تعد من المفاهيم الأساسية التي لعبت دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، وتعتبر بديلا للقياس بالتكلفة التاريخية، حيث يساعد تطبيق القيمة العادلة مستخدمي المعلومات في توفير المعلومات اللازمة.

وتعتبر القرارات الاقتصادية من أهم القرارات التي يجب ان تتخذها المؤسسات والتي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية للمؤسسة وحسن استغلالها، وتشير إلى أنه من أجل اتخاذ هذه القرارات وجب توفر تقارير وقوائم مالية أكثر واقعية أي تعكس الواقع الاقتصادي بصدق، ونجد ان القرارات الاقتصادية تتنوع أساسا في عدة أنواع تتمثل في: قرار استثمار، قرار التمويل، قرار توزيع الأرباح. وبعد تحليل الدراسات السابقة نجد ان كلها تعالج موضوع القيمة العادلة، لكن اغلبها عالجت القيمة العادلة مع القرارات الاستثمارية بخلاف دراستنا التي تم معالجة القيمة العادلة وأثرها على القرارات المالية.

**الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر القيمة العادلة
على اتخاذ القرارات الاقتصادية لشركة الاسمنت
عين الكبيرة - سطيف -**

تمهيد:

بعد عرضنا الفصل الأول المتمثل في الجانب النظري الذي يتمثل في اهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقيمة العادلة والتي تعتبر كأساس للقياس المحاسبي الحديث وللقرارات المالية باعتبارها أهم القرارات التي تتخذ في الشركة، سنقوم في هذا الفصل بدراسة أثر استخدام شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف لمحاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، وذلك لتطبيقي ما هو نظري في الأرض الواقع للخروج بالصورة الحقيقية أو القريبة لواقع أداءها المالي، وذلك من خلال حساب مختلف المؤشرات والنسب المالية بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج المقاسة على أساس التكلفة التاريخية أي قبل وبعد إعادة التقييم، وذلك بهدف اظهار الأثر الذي قد يظهر على المؤشرات والنسب المالية بعد إعادة التقييم، وبالتالي اثره على القرارات الاقتصادية المتخذة من طرف الشركة. حيث نقوم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي كما يلي:

- المبحث الأول: نبذة تعريفية عن شركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف-
- المبحث الثاني: إعداد الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2021/12/31
- المبحث الثالث: أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على القرارات الاقتصادية لشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف -

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن شركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف-

يرجع سبب اختيار شركة الاسمنت عين الكبيرة سطيف لإجراء الدراسة التطبيقية الى قيام الشركة في سنة الى إعادة تقييم أصولها، وذلك بهدف رفع رأسمالها من اجل الدخول الى بورصة الجزائر، ونتيجة توفر المعلومات المتعلقة بعملية التقييم التي تساعدنا في القيام بدراستنا.

المطلب الأول: نشأة الشركة وهيكلها التنظيمي

نقوم من خلال هذا المطلب بالتطرق الى نشأة شركة الاسمنت عين الكبيرة، بالإضافة الى هيكلها التنظيمي.

أولاً: نشأة وتعريف شركة الاسمنت عين الكبيرة

تعد شركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف- أحد فروع المجمع الصناعي لمؤسسات الاسمنت بالجزائر 'Groupe 'Industriel des Ciments d'Algérie' وفيما يلي بطاقة فنية لماهية هذه الشركة:

- التسمية: شركة الاسمنت عين الكبيرة شركة ذات أسهم
- المساهم الرئيسي: مجمع GICA بـ 100% (مجمع الصناعي الاسمنت الجزائر)
- الهيئة القانونية: شركة ذات أسهم
- الموقع: بلدية أولاد عدوان دائرة عين الكبيرة -ولاية سطيف- الجزائر
- مساحة المصنع: 60 هكتار
- رأس المال: 2200000000 دج
- النشاط الرئيسي: انتاج وتسويق الاسمنت
- القطاع: مواد البناء
- الطاقة الإنتاجية: 1 مليون طن سنويا
- عدد العمال: 419 عاملا منهم 373 دائمين
- شهادات الجودة المتحصل عليها:
- شهادة المطابقة الدولية: ISO 9001 نسخة 2000 وذلك سنة 2000.
- شهادة الجودة 14001 نسخة 2004، وحقت المرتبة الثانية وطنيا في مجال حماية البيئة وذلك في شهر جوان 2008.
- الحصول على شهادة الايزو 14001 نسخة 2008 وذلك سنة 2010.
- الحصول على شهادة المطابقة OHSAS وذلك سنة 2011.
- نلاحظ من خلال عرض نشأة شركة الاسمنت انها تلتزم بمعايير الجودة العالمية عن طريق الحرص الدائم والمتواصل على مختلف الشهادات العالمية وذلك للمحافظة على محيطها ونشاطها والتحسين المستمر لأنشطتها وذلك تماشيا مع متطلبات السوق العالمية.
- تطور الشركة: تأسست شركة الاسمنت عين الكبيرة بسطيف عام 1974 م وأمضت أول اتفاقياتها لبداية إنشاء المصنع، تابعة بذلك رسميا للمجمع الصناعي لمؤسسات الاسمنت بالجزائر، لتبدأ الإنتاج فعليا سنة 1978 م، ونوضح أهم المحطات التاريخية التي شهدتها الشركة في النقاط التالية:
- 1974 امضاء الاتفاقية وبداية انشاء مصنع الاسمنت بعين الكبيرة بسطيف.
- 1978 بداية الإنتاج في شهر نوفمبر.
- 1982 إعادة هيكلة SNMC، وإنشاء الشركة الجهوية للإسمنت للشرق ERCE.

- 1998 انفصال الشركة عن باقي وحدات صناعة الاسمنت الوطنية وتأسيس شركة الاسمنت بسطيف SCAEK التي تقوم بإنتاج وتسويق مادة الاسمنت.
- 2000 قامت الشركة لأول مرة في تاريخها بتجاوز عتبة إنتاج مليون طن من الاسمنت.
- 2002 قامت الشركة بوضع معايير الجودة ISO 9001 نسخة 2000، تزويد المصنع بجسر مكشط LHO 41/450.
- 2003 تزويد المصنع بنظام تسخين للفرن.
- 2005 إمضاء عقد مع الشركة الفرنسية ICER من أجل تزويد ورشات الإنتاج بنظام تشغيل آلي.
- 2006 قامت الشركة بتركيب مصفاة كيسيية على مستوى الفرن من أجل التحكم في انبعاث الغبار ومعالجة الغازات، وهذه التكنولوجيا استخدمت لأول مرة في الجزائر من طرف الشركة.
- 2007 تركيب مصفاة كيسيية على مستوى ورشة طحن الاسمنت.
- 2008 تمكنت الشركة في شهر جوان من الحصول على شهادة الايزو 14001 نسخة 2004، وحقت المرتبة الثانية وطنيا في مجال حماية البيئة.
- 2009 تموين المصنع بنظام تصفية الغبار لمنطقة الطهي.
- 2010 تركيب مصفاة كيسيية على مستوى ورشة تبريد الكلنكر؛ تم الحصول على شهادة الايزو 14001 نسخة 2008.
- 2011 الحصول على شهادة المطابقة OHSAS1800.
- 2012 إنجاز مستودع بألياف حديدية.
- 2013 إنجاز خط إنتاج جديد لمادة الاسمنت.
- 2014 لم تزل الأشغال قائمة في ما يخص خط الإنتاج الجديد.
- 2015 تحقيق أعلى مستوى إنتاج منذ نشأة الشركة والذي قدر بأزيد من 1320000 طن.
- 2015 محاولة الشركة الدخول إلى بورصة الجزائر عن طريق بيع الأسهم وزيادة رأسمال الشركة بما يزيد 19 عن مليار دينار السماح للعمال بشراء أسهم في إطار تعزيز انتمائهم وشرائهم، إلا أن العملية فشلت.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لشركة الاسمنت عين الكبيرة

تقوم الشركة بالعديد من الوظائف داخل أقسام متنوعة النشاطات وفق الهيكل التنظيمي للشركة (الملحق رقم 3) والمقسم إلى المديریات التالية كما يلي:

1- الرئيس المدير العام: وهو مدير عام ورئيس في آن واحد لمجلس الإدارة المكون من سبعة أعضاء، ويعد المسؤول الأول في الشركة قانونيا ومدنيا، من مهامه:

- ✓ وضع إستراتيجية العمل وكشف مواطن القوة والضعف بالشركة.
- ✓ تنظيم وتنسيق الضوابط المتعلقة بالموارد العامة.
- ✓ تقديم الأمانة للجنة الصفقات.
- ✓ تقديم أمانة مجلس إدارة الشركة.
- ✓ تحميل العلاقات الخارجية.

2- مديرية الإنتاج: تشرف على مختلف مراحل العملية الإنتاجية، مهمتها إنتاج ومعالجة المنتجات التي تنتجها الشركة، وتتفرع إلى المصالح التالية:

✓ دائرة الموارد الأولية.

✓ دائرة التصنيع.

✓ مصلحة الميكانيك الصناعي.

✓ مصلحة التخطيط.

✓ مصلحة الكهرباء.

✓ مصلحة الإجراءات والنوعية.

3- مديرية التطوير: تشرف على مختلف عمليات التطوير سواء المتعلقة بالمنتج أو بالعملية الإنتاجية من إعداد للخطط ودراسات الجدوى للمشروعات الجديدة.

4- مديرية التموين: تعمل على متابعة عمليات الشراء سواء تعلق الأمر بالمواد المحلية (خامات الحديد، مادة laitier، الجبس، أكياس الطحين، ...) أو قطع الغيار المستوردة، وذلك وفقا لأفضل نسبة جودة في الوقت المناسب وبالسعر الأفضل.

5- المديرية التجارية: تعمل على ضمان تطبيق السياسة التجارية للشركة، وتعزيز مبيعاتها وتقديم الخدمات الجيدة للعملاء، انطلاقا من المصالح التالية:

✓ مصلحة البرمجة.

✓ مصلحة الفوترة.

✓ مصلحة تغطية شبكة نقاط البيع.

6- مديرية الموارد البشرية والأمن: تسهر على تسيير الشؤون الاجتماعية للمستخدمين والإشراف على أمن الشركة من خلال مصحتي تسيير المستخدمين والأمن الصناعي.

7- مديرية المالية والمحاسبة: تهتم هذه المديرية بتسجيل جميع العمليات المحاسبية والمالية، وتقوم بدراسة الوضع المالي والمحاسبي للشركة من خلال مصلحة المحاسبة العامة، ومصلحة المحاسبة التحليلية، ومصلحة الميزانية والخزينة.

8-مديرية التدقيق ومراقبة التسيير: تعمل على تدقيق الحسابات ومعرفة مصدر الخطأ وتحديد التقديرات المستقبلية للإنتاج.

9- مديرية القانونية: وضع وتنفيذ سياسة الاتصال في الشركة لتعزيز صورة منتجاتها، وكذا إدارة القضايا القانونية والدعاوى المرفوعة ضد الشركة.

المطلب الثاني: نشاط شركة الاسمنت عين الكبيرة

يتمثل النشاط الأساسي لشركة اسمنت عين الكبيرة بسطيف في إنتاج وتسويق الاسمنت بالجودة المطلوبة وفي الوقت المناسب وفقا لخطوات سيتم إدراجها فيما يلي:

أولا: نشاط شركة الاسمنت عين الكبيرة

-الأنشطة الإنتاجية: تعمل الشركة على إنتاج خمسة أنواع من الاسمنت وهي:

- CEM-CPJ 32.5 اسمنت بورتلاند متعدد الاستخدامات حسب المعيار NA 422/2000 .

- CEM-CPJ 42.5 اسمنت بورتلاند متعدد الاستخدامات حسبالمعيار NA 422/2000 .

- الاسمنت المقاوم للكبريت CRS 400 حسب المعيار NA 443/999.

- الاسمنت سريع التصلب تحت الماء (حسب الطلب).

- اسمنت آبار البترول (حسب الطلب).
- الأنشطة التجارية: هي من أهم العمليات التي تقوم بها الشركة، وتتمثل فيما يلي:
- ضمان سيرورة الإجراءات الإدارية اللازمة في إطار النشاط التجاري للشركة.
- تسير المنتجات الموجهة للعملاء وفقا للعقود المبرمة.
- القيام بالتغطية الشاملة من أجل ضمان وصول المنتج للمستهلك النهائي.
- متابعة عمليات التخزين لضمان المحافظة على جودة المنتج.
- الأنشطة الثانوية: إضافة إلى نشاطها الأساسي تقوم الشركة ببعض الأنشطة الثانوية التي تخرج تخصصها، وتتمثل في:
- صيانة وإصلاح المعدات الثابتة في الشركة.
- صيانة وإصلاح آلات الأشغال العمومية.
- للحفاظ على مستوى النشاط المعياري تضم الشركة ورشات للصيانة الميكانيكية والكهربائية وورشة صيانة الفرن.
- احتواء الشركة على مخبر لاختبار جودة المواد الأولية المختلفة، إضافة إلى المنتجات نصف المصنعة والنهائية.

المطلب الثالث: أهداف شركة الاسمنت عين الكبيرة

- تتمثل أهم الأهداف التي تصبو الشركة لتحقيقها فيما يلي:
- تلبية الحاجات المتزايدة في مجال البناء والإسكان، نظرا للحاجة المتزايدة للسكن حيث تتفاقم وتزداد من سنة إلى أخرى.
- تطوير الأنشطة الاقتصادية وتعزيزها.
- تطوير الأنشطة وتعزيز المجهودات الوطنية المبذولة في مجال التصنيع عبر العمل على تنفيذ مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إمكانية الاستفادة من السيولة النقدية المتاحة لدى المواطنين من خلال سياسة بناء المساكن المتبعة من قبل الصندوق.
- المساهمة في امتصاص البطالة مع العلم أن هذه الصناعة الأكثر استقطابا لليد العاملة.
- التخفيض من الاستيراد، وهو ما قامت به الدولة حيث رفعت الرسوم الجمركية على كل من يستورد الاسمنت من الخارج.
- تحسين دخل العامل، فكلما زاد الإنتاج زادت الأرباح.

المبحث الثاني: إعداد الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) في 2021/12/31

أعدت شركة الاسمنت عين الكبيرة تقرير شامل عن الشركة والذي يتضمن تقرير عن عملية إعادة التقييم والمنجز من طرف خبراء في المجال وهذا بغرض رفع رأسمالها عن طريق طرح جزء منه للتداول في بورصة الجزائر والتي تكللت بالفشل نتيجة للإقبال الضعيف على عملية الشراء، ويعتبر هذا التقرير من الشروط اللازمة قبل عملية طرح الأسهم للاكتتاب حتى يتمكن المستثمرون من الإطلاع على كل البيانات الخاصة بالشركة والتي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

وبناء على نتائج إعادة التقييم حسب التقرير الذي أعدته الشركة في 2021/12/31، وبغية إعداد الميزانية المحاسبية بعد إعادة التقييم بتاريخ 2021/12/31، يجب المرور على عدة مراحل على النحو التالي:

- ✓ عرض الميزانية المحاسبية (أصول وخصوم) المعدة بالتكلفة التاريخية بتاريخ 2021/12/31.
- ✓ إعداد الميزانية المحاسبية (أصول وخصوم) بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) بتاريخ 2021/12/31.

المطلب الأول: عرض الميزانية المحاسبية في 2021/12/31

يبين الجدول أدناه أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - بتاريخ 2021/12/31.

الجدول رقم (2-1): أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف- في
2021/12/31

الوحدة: دج

أصول	المبلغ الإجمالي	إهلاكات ومؤناتوخ.ق.	المبلغ الصافي
(ou goodwill)فارق الشراء			0,00
التثبيات المعنوية	26 042 388,60	24 869 393,60	1 172 995,00
التثبيات العينية	58 077 147 615,25	26 917 172 021,01	31 159 975 594,24
أراض	559 449 733,38	0	559 449 733,38
مباني	16 273 835 458,48	6257886159,06	10 015 949 299,42
تثبيات عينية أخرى	41 243 862 423,39	20659285861,95	20 584 576 561,44
تثبيات ممنوح امتيازها	0,00	0	0,00
تثبيات يجرى إنجازها	265 823 318,79		265 823 318,79
تثبيات مالية	17 420 688 360,85		17 420 688 360,85
سندات موضوعة موضع معادلة	0,00	0	0,00
	0,00	0	0,00
سندات أخرى مثبتة	13 490 000 000,00	0	13 490 000 000,00
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	3 930 688 360,85	0	3 930 688 360,85
ضرائب مؤجلة على الأصل	146 949 852,35	0	146 949 852,35
مجموع الأصول غير الجارية	75 936 651 535,84	26 942 041 414,61	48 994 610 121,23
الأصول المتداولة			0,00
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	7 400 872 795,47	133 260 813,49	7 267 611 981,98
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة	1 702 170 791,53	23 202 821,40	1 678 967 970,13
الزبائن	553 403 245,69	23 202 821,40	530 200 424,29
المدينون الآخرون	719 860 211,42	0	719 860 211,42
الضرائب و ما شابهها	428 907 334,42	0	428 907 334,42
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة			0,00
الموجودات و ما شابهها	2 980 949 787,29	5 553 543,58	2 975 396 243,71
الأموال الموظفة والأصول الجارية الأخرى	555 320 400,00	0	555 320 400,00
الخزينة	2 425 629 387,29	5 553 543,58	2 420 075 843,71
مجموع الأصول الجارية			11 921 976 195,82
المجموع العام للأصول			60 916 586 317,05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على أصول الميزانية المحاسبية في 2021/12/31 ملحق رقم (4).

من خلال الجدول نلاحظ أن مجموع الأصول يقدر بـ: 60 916 586 317,05 دج مقسمة إلى قسمين بحيث الأصول الغير جارية مبلغها: 48 994 610 121,23 دج بينما مجموع الأصول الجارية يقدر بـ: 11 921 976 195,82 دج، كما نلاحظ أن التثبيات العينية تشكل الحلقة الأساسية في الأصول بمجموع: 31 159 975 594,24 دج أي بنسبة أكبر من 50 % من مجموع الأصول.

كما يوضح الجدول الموالي خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - بتاريخ 2021/12/31.

الجدول رقم (2-2): خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - في 2021/12/31

الوحدة: دج

المبالغ	خصوم
الأموال الخاصة	
2 200 000 000,00	رأس مال تم إصداره
	رأس مال غير مستعان به
36 467 538 212,81	علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)
	فارق إعادة التقييم
	فارق المعادلة (1)
3 317 180 725,30	نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)
75 000 000,00	رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
	حصة الشركة المدمجة (1)
	حصة ذوي الأقلية (1)
42 059 718 938,11	المجموع 1
الخصوم غير الجارية	
13 550 928 582,79	قروض و ديون مالية
52 428 924,61	ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
	ديون أخرى غير جارية
893 294 236,48	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
14 496 651 743,88	مجموع الخصوم غير الجارية 2
الخصوم الجارية	
2 479 831 771,22	موردون و حسابات ملحقه
337 026 608,00	الضرائب و ما شابهها
1 253 294 162,19	ديون أخرى
290 063 093,65	خزينة سلبية
4 360 215 635,06	مجموع الخصوم الجارية
60 916 586 317,05	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على خصوم الميزانية المحاسبية في 2021/12/31 ملحق رقم (5).

من خلال الجدول نلاحظ أن مجموع الخصوم يقدر بـ: 60 916 586 317,05 دج مقسمة إلى قسمين بحيث الخصوم الغير جارية مبلغها: 42 059 718 938,11 دج ونسبتها حوالي 69 % من مجموع الخصوم، بينما مجموع الخصوم الجارية يقدر بـ: 18 856 867 378,94 دج.

المطلب الثاني: إعادة تقييم عناصر ميزانية شركة الاسمنت عين الكبيرة- سطيف- في 31/12/2021 وإعداد الميزانية المحاسبية بعد إعادة التقييم :

حسب ما جاء في نصوص النظام المحاسبي المالي تتم عملية إعادة تقييم الأصول كما يلي :

أولاً: إعادة تقييم الأصول غير الجارية لشركة الاسمنت عين الكبيرة في 2021/12/31

تتم عملية إعادة التقييم على جميع عناصر الأصول غير الجارية للشركة (المعنوية والعينية)، حيث توصلت عملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية للشركة إلى النتائج التالية:

1- إعادة تقييم التثبيات المعنوية:

حسب ما جاء النظام المحاسبي المالي في نص المادة 121-27 من الفصل الثاني منه والمتعلق بقواعد التقييم الخاصة للتثبيات العينية والمعنوية، والتي تنص على أنه (يمكن لأي تثبيت معنوي سبق أن كان محل إدراج أصلي في الحسابات على أساس كلفته، أن يدرج كذلك في الحسابات بعد إدراجه الأولي على أساس مبلغه المعاد تقييمه حسب نفس شروط التثبيات العينية، غير أن هذه المعالجة لا يرخص بها إلا إذا كانت القيمة الحقيقية للتثبيت المعنوي يمكن تحديدها بالاستناد إلى سوق نشطة). ويوضح الجدول أدناه نتائج إعادة تقييم التثبيات المعنوية.

الجدول رقم (2-3): التثبيات المعنوية بعد إعادة التقييم في 31/12/2021

رقم الحساب	البيان	المبلغ الخام	الإهلاك	القيمة المحاسبية الصافية	القيمة العادلة	فارق إعادة التقييم
		1	2	3=1-2	4	5=4-3
20	القيم المعنوية	26 042 388,60	24 869 393,60	1 172 995,00	1 172 995,00	0,00

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (1) والملحق رقم (7).

لم تتغير قيمة التثبيات المعنوية للشركة وهذا راجع إلى عدم وجود سوق نشطة لهاته التثبيات في الجزائر تمكنها من معرفة قيمتها الحقيقية.

3- إجراءات إعادة تقييم التثبيات العينية:

لقد جاء النظام المحاسبي المالي بما يخص إعادة التقييم للتثبيات العينية وتدرج في ما يلي:

121.20- يرخص للكيان أن يدرج في الحسابات التثبيات العينية المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيات التي يحددها مسبقا على أساس مبلغها المعاد تقييمه.

121.21- يدرج في الحسابات كل تثبيت معني بعد إدراجه الأولي باعتباره أصلا، بمبلغه المعاد تقييمه أي الحقيقي في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الإهلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة.

- تتم عملية إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيات المعينة اختلافا كبيرا عن القيمة التي قد تكون حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال.
- القيمة الحقيقية للأراضي والمباني هي في العادة قيمتها في السوق، وتحدد هذه القيمة استنادا إلى تقدير يجريه مقيمون محترفون ومؤهلون.
- القيمة لمنشآت الإنتاج هي أيضا قيمتها في السوق، وعند غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق (شركة متخصصة) فإنها تقوم بكلفة تعويضها الصافية من الإهلاك.
- بعد إعادة التقييم تحدد المبالغ القابلة للإهلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها.
- 121.23- إذا ارتفعت القيمة المحاسبية للأصل ما بعد إعادة تقييمه، فإن الزيادة تسجل مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان "فارق إعادة التقييم".
- تدرج إعادة التقييم الإيجابية في الحسابات كمنتوج إذا كانت تعوض إعادة التقييم سلبية لنفس الأصل، سبق أن تم إدراجه كعبء في الحسابات.
- 121.24- إذا أبرزت عملية إعادة التقييم وجود خسارة في القيمة (إعادة التقييم سلبية) فإن هذه الخسارة تنسب على سبيل الأولوية إلى فارق إعادة تقييم سبق إدراجه في الحسابات كرؤوس أموال خاصة في هذا الأصل نفسه، ويقيد الرصيد المحتمل (فارق إعادة التقييم السلبية الصافية) كعبء من الأعباء.
- 121.25- تعالج كل خسارة في قيمة أصل أعيد تقييمه كإعادة تقييم سلبية، وتنتج إذن عن انخفاض الاحتياطي إعادة التقييم بما يناسب هذه الأخيرة، ويسجل كما لو كان إعادة تقييم عندما يكون إثبات الخسارة في القيمة قد ثبت تسجيله كإعادة تقييم سلبية.
- المادة 185: يقيد فائض القيمة المتأتي من إعادة تقييم التثبيات عند تاريخ بداية تسويات النظام المحاسبي المالي، في النتيجة الجبائية في أجل أقصاه خمس (5) سنوات.
- المادة 186: يقيد الفائض مخصصات الإهلاكات المتأتي من عمليات إعادة التقييم في نتيجة السنة.

2-1- إعادة تقييم التثبيات العينية في شركة الاسمنت عين في 2021/12/31:

يبين الجدول أدناه النتائج التي توصلت إليها الشركة في 2021/12/31 بعد عملية إعادة تقييم تثبياتها العينية، والمتمثلة في: الأراضي، المباني، تثبيات عينية أخرى.

الجدول رقم (2-4): حساب معامل إعادة تقييم التثبيات العينية بعد إعادة التقييم في 31/12/2021

الوحدة: دج

رقم الحساب	البيان	المبلغ الإجمالي	الإهلاكات	القيمة المحاسبية الصافية	قيمة إعادة التقييم (القيمة العادلة)	معامل إعادة التقييم
		1	2	2-1=3	4	3÷4=5
211	الأراضي	559 449 733,38	0,00	559 449 733,38	2 000 000 000	3,57
213	المباني	16 273 835 458,48	6 257 886 159,06	10 015 949 299,42	17 850 000 000	1,78
821	تثبيات عينية أخرى	41 243 862 423,39	20 659 285 861,95	20 584 576 561,44	2340 000 000,00	1,14
	المجموع	58 077 147 615,25	26 917 172 021,01	31 159 975 594,24	4 250 000 000,00	1,39

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (1) والملحق رقم (7).

يبين هذا الجدول القيمة الحقيقية للتبثبات العينية للشركة بعد إعادة تقييمها بتاريخ: 2021/12/31، إضافة للقيمة المحاسبية الصافية لها، وبقسمة مبالغ القيمة العادلة على القيمة المحاسبية الصافية، نتحصل على معامل إعادة التقييم.

نلاحظ من الجدول أن قيمة التبثبات العينية ارتفعت بمعدل 1.39، زادت قيمتها من 31 159 975 إلى 594,24 دج قبل إعادة التقييم إلى 43 250 000 000,00 دج بعد إعادة التقييم، وهذا يدل على أن الشركة حققت فائض بعد عملية إعادة التقييم.

تجدر الإشارة أنه وبعد إعادة تقييم التبثبات العينية يجب معالجة الاهتلاك في تاريخ إعادة التقييم وهذا حسب نص المادة 22.121 من النظام المحاسبي المالي المذكورة أعلاه، وعليه يجب تصحيح المبالغ الإجمالية والاهتلاكات بطريقة معامل إعادة التقييم كما هو موضح أدناه:

الجدول رقم (5-2): القيمة الإجمالية للتبثبات العينية بعد إعادة التقييم في 31/12/2021

الوحدة: دج

رقم الحساب	البيان	معامل إعادة التقييم	المبلغ الإجمالي قبل إعادة التقييم (التكلفة التاريخية)	المبلغ الإجمالي بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)	فارق إعادة التقييم
		1	2	2 * 1 = 3	2-3=4
211	الأراضي	3,57	559 449 733,38	2 000 000 000,00	1 44 550 266,62
213	المباني	1,78	16 273 835 458,48	29 002 539 275,10	1272870 816,62
821	تبثبات عينية أخرى	1,14	41 243 862 423,39	46 884 927 548,87	5641065 125,48
21	المجموع		58 077 147 615,25	77 887 466 823,98	19 810 319 208,7

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (4).

نلاحظ من الجدول أن التبثبات العينية لشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف- تضم العناصر التالية: حساب الأراضي، حساب المباني والتبثبات العينية الأخرى، حيث ارتفع المبلغ الإجمالي للتبثبات العينية بمقدار 19 810 319 208,73 دج بعد إعادة التقييم، وتعتبر المباني أكبر متأثر بعملية إعادة التقييم بسبب ارتفاع قيمتها في السوق الوطنية.

بعد حساب القيمة الإجمالية للتبثبات العينية بعد إعادة التقييم، يجب تصحيح مبالغ الاهتلاك المعدل أي بعد إعادة التقييم، وذلك باستخدام معامل إعادة التقييم وكذا حساب فارق إعادة التقييم بالنسبة للاهتلاكات، كما هو مبين بالجدول أدناه:

الجدول رقم (6-2): مبالغ اهتلاك التبثبات العينية بعد إعادة التقييم في 31/12/2021

الوحدة: دج

رقم الحساب	البيان	معامل إعادة التقييم	الاهتلاك المتراكم	الاهتلاك بعد إعادة التقييم	فارق إعادة التقييم
		1	2	2 * 1 = 3	3*1=4
211	الأراضي				
213	المباني	1,78	6 257 886 159,06	11 152 539 275,10	4 894 653 116,04
8 21	تبثبات عينية أخرى	1,14	20 659 285 861,95	23 484 927 548,87	2 825 641 686,92
21	المجموع		26 917 172 021,01	34 637 466 823,98	7 720 294 802,97

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (4).

من خلال الجدولين، نلاحظ أن الاهتلاك المتراكم زاد بمقدار 7 720 294 802,97 دج، وعليه نستنتج أنه كلما زادت القيمة الإجمالية للتثبيات العينية بعد إعادة التقييم فحتماً ستزيد معها الاهتلاكات بنفس النسبة.

ومن أجل حساب فارق إعادة التقييم للتثبيات العينية نقوم بإنقاص فارق إعادة التقييم للاهتلاكات من فارق إعادة التقييم للمبالغ الإجمالية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7): فارق إعادة تقييم التثبيات العينية في 31/12/2021

الوحدة: دج

رقم الحساب	البيان	فارق إعادة التقييم		
		المبلغ الإجمالي	الاهتلاكات	المبلغ الصافي
		1	2	2-1=3
211	الأراضي	1 440 550 266,62	0	1 440 550 266,62
213	المباني	12 728 703 816,62	4 894 653 116,04	7 834 050 700,58
218	تثبيات عينية أخرى	5 641 065 125,48	2 825 641 686,92	2 815 423 438,56
21	مجموع	19 810 319 208,73	7 720 294 802,97	12 090 024 405,76

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدولين رقم (05) و(06).

من خلال الجدول السابق نلاحظ وجود فائض ناتج عن العملية التي قامت بها الشركة المتمثلة في إعادة تقييم تثبياتاتها العينية، حيث قدر المبلغ الصافي لفارق إعادة التقييم بـ: 12 090 024 405,76 دج، للإشارة فإن المباني سجلت أعلى فارق لإعادة التقييم بمبلغ بـ 7 834 050 700,58 دج، تليها التثبيات العينية الأخرى

بمبلغ 2 815 423 438,56 دج، وأخيراً الأراضي بمبلغ: 1 440 550 266,62 دج.

2-2- المعالجة المحاسبية لإعادة تقييم التثبيات العينية لشركة الاسمنت عين الكبيرة في 31/12/2021 :
بناءً على مبالغ القيم الإجمالية والاهتلاكات بعد إعادة التقييم للتثبيات العينية، نسجلها محاسبياً في دفتر يومية الشركة، وهذا من أجل إعداد الميزانية بالقيمة العادلة في تاريخ 2021/12/31 كما هو مبين أدناه:

- يسجل فارق إعادة التقييم للمبلغ الإجمالي في حساب التثبيات العينية المعني.

- يسجل فارق إعادة التقييم للاهتلاك المتراكم في حساب إهلاك التثبيات العينية المعني.

- يسجل فارق إعادة التقييم في الحساب 105 فارق إعادة التقييم.

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	البيان	ر.ح.د	ر.ح.م
1 440 550 266,62	1 440 550 266,62	2021/12/31 من ح/ الأراضي إلى ح/ فارق إعادة التقييم	105	211
4 894 653 116,04 7 834 050 700,58	12 728 703 816,62	2021/12/31 من ح/ المباني إلى ح/ إهلاك المباني إلى ح/ فارق إعادة التقييم	2813 105	213
2 825 641 686.92 2 815 423 438.56	5 641 065 125.48	2021/12/31 من ح/ تشييبات عينية أخرى إلى ح/ إهلاك التشييبات العينية الأخرى إلى ح/ فارق إعادة التقييم	2818 105	218
19 810 319 208.73	19 810 319 208.73	المجموع		

2- إعادة تقييم التشييبات التي يجري إنجازها والتشييبات المالية والضرائب المؤجلة على الأصل في شركة الاسمنت عين الكبيرة في 2021/12/31 :
حسب النتائج المبينة في تقرير الشركة (الملحق رقم 07) فإن نتيجة إعادة التقييم كانت كالآتي:

- ✓ تشييبات قيد الانجاز: لم تتغير.
 - ✓ التشييبات المالية: لم تتغير.
 - ✓ الضرائب المؤجلة على الأصول: لم تتغير.
- أي أن هذه الأصول الغير الجارية بقيت على حالتها بعد إعادة تقييمها ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-8): فارق إعادة التقييم للأصول غير جارية أخرى في 2021/12/31

الوحدة: دج

البيان	المبلغ قبل إعادة التقييم	المبلغ بعد إعادة التقييم	فارق إعادة التقييم
	1	2	2-1=3
تشييبات يجري إنجازها	265 823 318,79	265 823 318,79	0,00
تشييبات مالية	17 420 688 360,85	17 420 688 360,85	0,00
ضرائب مؤجلة على الأصل	146 949 852,35	146 949 852,35	0,00

من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (1) والملحق رقم (7).

نلاحظ من الجدول أنه لم يطرأ عليها أي تغيير بعد عملية إعادة التقييم.

ثانياً: إعادة تقييم الأصول الجارية شركة الاسمنت عين الكبيرة في 2021/12/31

تشمل الأصول الجارية كل المخزونات والحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة، إضافة إلى الموجودات وما يماثلها، نوضح فيما يلي نتائج إعادة التقييم للأصول الجارية التي قامت بها الشركة في 2021/12/31

1- إجراءات إعادة تقييم المخزونات:

فيما يخص إعادة تقييم المخزونات حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي حسب نص المادة 123.5 "عملاً بمبدأ الحيطة والحذر فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، وقيمة الإنجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتها الإتمام والتسويق، تدرج أي خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حسابات النتائج عندما تكون كلفة مخزون ما أكثر من قيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون وتحدد خسائر القيمة في المخزونات مادة بمادة، أو في حالة أصول متعاوضة فئة بفئة".

1-1 إعادة تقييم المخزونات في شركة الاسمنت عين الكبيرة في 2021/12/31

الجدول الموالي يبين نتائج إعادة التقييم:

الجدول رقم (2-9): فارق إعادة تقييم المخزونات لشركة الاسمنت عين الكبيرة في 2021/12/31.

الوحدة: دج

البيان	المبلغ الإجمالي	مؤونات	القيمة المحاسبية صافية	القيمة العادلة	فارق إعادة التقييم
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	7 400 872 795,47	133 260 813,49	7 267 611 981,98	7 055 611 981,98	- 212 000 000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (01) والملحق رقم (7).

من خلال الجدول نلاحظ أن المخزونات قد فقدت ما قيمته - 212 000 000,00 دج وهذا حسب النتائج التي توصلت إليها الشركة بعد إعادة تقييم مخزونات بتاريخ 2021/12/31 حيث فارق إعادة التقييم سالب بمبلغ قدره 212 000 000,00 دج، وهو عبارة عن مبلغ قطع غيار خط إنتاج تنازلت عليه الشركة ولم يشتري الزبون قطع الغيار الخاصة به نتيجة ارتفاع سعرها، أي نتيجة عدم الاتفاق على سعر يرضي الطرفين.

1-2- التسجيل المحاسبي لإعادة تقييم المخزونات في شركة الاسمنت عين الكبيرة في 2021/12/31 :

بما أن المخزونات سجلت خسائر قيمة كما هو مبين في الجدول أعلاه في تاريخ إعادة التقييم 2021/12/31، وعليه يجب تسجيل خسائر قيمة محاسبيا في دفتر يومية الشركة كما يلي:

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
685	392220	2021/12/31 من د / المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة للأصول الجارية إلى د / خسائر القيمة للتموينات الأخرى قطع الغيار قيد تسجيل خسائر القيمة مخزون لقطع الغيار	212 000 000,00	212 000 000,00

2- إعادة تقييم الحسابات الدائنة والاستخدامات مماثلة في شركة الاسمنت عين الكبيرة في 2021/12/31:

لم يطرأ أي تغيير بمعنى يسجل أي فارق في التقييم وعليه تبقى قيمتها كما هي في الميزانية بقيمتها المحاسبية. (الملحق رقم 4).

3-إعادة تقييم الخزينة في شركة الاسمنت عين الكبيرة في 2021/12/31 :

لم يطرأ أي تغيير بمعنى يسجل أي فارق في التقييم وعليه تبقى قيمتها كما هي في الميزانية بقيمتها المحاسبية. (الملحق رقم 4).

ثالثاً: إعادة تقييم الخصوم في شركة الاسمنت عين الكبيرة في 2021/12/31

بناءً على نتائج إعادة التقييم التي قامت بها الشركة (ملحق رقم 4)، لم يطرأ أي تغيير على عناصر خصوم الشركة، إلا بعض الحسابات تتأثر بعملية إعادة التقييم للأصول وهذا يتجلى في ظهور فائض فارق إعادة التقييم في د / 105: فارق إعادة التقييم وذلك بقيمة 12 090 024 405,76 دج، وتتأثر كذلك النتيجة المحاسبية أيضاً بخسائر القيمة المسجلة في المخزونات أي تنخفض بقيمة 212 000 000,00 دج، حيث تصبح النتيجة المحاسبية 3 105 180 725,30 دج.

أما باقي الحسابات لم يطرأ تغيير على قيمتها، نفس الشيء بالنسبة إلى باقي عناصر الخصوم، التي تظهر في الميزانية كما هي دون تغييرها.

رابعاً: عرض الميزانية المحاسبية بالقيمة الحقيقية (العادلة) بتاريخ: 2021/12/31

يوضح الجدولين رقم (10) و(11) أصول وخصوم الميزانية المحاسبية على الترتيب لشركة الاسمنت عين الكبيرة – سطيف – بعد إعادة التقييم بالقيمة الحقيقية (العادلة).

الجدول رقم (2-10): أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم في 2021/12/31:

أصول	المبلغ الإجمالي	اهتلاكات والمؤونات و.خ.ق	المبلغ الصافي
(ou goodwill) فارق الشراء	0,00	0,00	0,00
التثبيتات المعنوية	26 042 388,60	24 869 393,60	1 172 995,00
التثبيتات العينية	77 887 466 823,98	34 637 466 823,98	43 250 000 000,00
أراض	2 000 000 000,00	0,00	2 000 000 000,00
مباني	29 002 539 275,10	11 152 539 275,10	17 850 000 000,00
تثبيتات عينية أخرى	46 884 927 548,87	23484927548,87	23 400 000 000,00
تثبيتات ممنوح امتيزها	0,00	0,00	0,00
تثبيتات يجرى إنجازها	265 823 318,79		265 823 318,79
تثبيتات مالية	17 420 688 360,85		17 420 688 360,85
سندات موضوعة موضع معادلة	0,00	0,00	0,00
سندات أخرى مثبتة	13 490 000 000,00	0,00	13 490 000 000,00
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	3 930 688 360,85	0,00	3 930 688 360,85
ضرائب مؤجلة على الأصل	146 949 852,35	0,00	146 949 852,35
مجموع الأصول غير الجارية	95 746 970 744,57	34 662 336 217,58	61 084 634 526,99
الأصول المتداولة			0,00
مخزونات و منتوجات قيد التنفيذ	7 400 872 795,47	345 260 813,49	7 055 611 981,98
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة	1 702 170 791,53	23 202 821,40	1 678 967 970,13
الزبائن	553 403 245,69	23 202 821,40	530 200 424,29
المدينون الآخرون	719 860 211,42	0,00	719 860 211,42
الضرائب و ما شابهها	428 907 334,42	0,00	428 907 334,42
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة	0,00	0,00	0,00
الموجودات و ما شابهها	2 980 949 787,29	5 553 543,58	2 975 396 243,71
الأموال الموظفة والأصول الجارية الأخرى	555 320 400,00	0,00	555 320 400,00
الخزينة	2 425 629 387,29	5 553 543,58	2 420 075 843,71
مجموع الأصول الجارية	12 083 993 374,29	374 017 178,47	11 709 976 195,82
المجموع العام للأصول	107 830 964 118,86	35 036 353 396,05	72 794 610 722,81

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على أصول الميزانية المحاسبية الجدول رقم (01) والجدول (7)، (8) و(9).

من خلال الجدول نلاحظ أن مجموع الأصول بعد التقييم يقدر بـ: 72 794 610 722,81 دج بينما كان 60 916 586 317,05 دج حيث سجل ارتفاعا بسبب التغيرات التي طرأت على التثبيتات العينية بعد عملية إعادة التقييم التي قامت بها الشركة.

الجدول رقم (11-02): خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) في 2021/12/31

الوحدة: دج

المبالغ	خصوم
الأموال الخاصة	
2 200 000 000,00	رأس مال تم إصداره
	رأس مال غير مستعان به
36 467 538 212,81	علاوات و احتياطات- احتياطات مدمجة (1)
12 090 024 405,76	فارق إعادة التقييم
	فارق المعادلة (1)
3 105 180 725,30	نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع (1)
75 000 000,00	رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
	حصة الشركة المدمجة(1)
	حصة ذوي الأقلية(1)
53 937 743 343,87	المجموع 1
الخصوم غير الجارية	
13 550 928 582,79	قروض و ديون مالية
52 428 924,61	ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
	ديون أخرى غير جارية
893 294 236,48	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
14 496 651 743,88	مجموع الخصوم غير الجارية 2
الخصوم الجارية	
2 479 831 771,22	موردون و حسابات ملحقه
337 026 608,00	الضرائب و ما شابهها
1 253 294 162,19	ديون أخرى
290 063 093,65	خزينة سلبية
4 360 215 635,06	مجموع الخصوم الجارية 3
72 794 610 722,81	مجموع عام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على خصوم الميزانية المحاسبية الجدول رقم (2) والجدول (7) و(9) والملحق رقم (7).

من خلال الميزانية المحاسبية (الأصول، الخصوم) بعد إعادة التقييم لشركة الاسمنت عين الكبيرة أن مجموع الميزانية زاد بعد عملية إعادة التقييم حيث ارتفع من: 60 916 586 317,05 دج قبل إعادة التقييم إلى 72 794 610 722,81 دج بعد إعادة التقييم، أما فارق إعادة التقييم التثبيتات العينية قدر بـ: 12 090 024 405,76 دج، أيضا انخفاض في النتيجة المحاسبية الصافية بسبب خسارة القيمة المسجلة في مخزون قطع الغيار القديمة بقيمة: 212 000 000,00 دج.

المطلب الثالث: إعداد الميزانية المالية المختصرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2021/12/31
لإعداد الميزانية المختصرة وجب أولاً إعداد الميزانية المالية المفصلة.

أولاً: الميزانية المالية المفصلة لشركة الاسمنت عين الكبيرة في 2021/12/31

بناءً على الميزانيتين المحاسبتين قبل وبعد إعادة التقييم في 2021/12/31 تم إعداد الميزانية المالية المفصلة للشركة، كما هو موضح بالجدولين أدناه أصول وخصوم الميزانية المالية المفصلة للشركة في 2021/12/31.

الجدول رقم (2-12): أصول الميزانية المالية المفصلة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2021/12/31

الوحدة: دج.

المبالغ		البيان
بعد إعادة التقييم	قبل إعادة التقييم	
الأصول الغير جارية		
1 172 995,00	1 172 995,00	التثبيات المعنوية
43 515 823 318,79	31 425 798 913,03	التثبيات المادية
13 490 000 000,00	13 490 000 000,00	سندات أخرى مثبتة
3 930 688 360,85	3 930 688 360,85	قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
146 949 852,35	146 949 852,35	ضرائب مؤجلة على الأصل
61 084 634 526,99	48 994 610 121,23	مجموع الأصول غير الجارية
الأصول الجارية		
* قيم الاستغلال		
7 055 611 981,98	7 267 611 981,98	مخزونات و منتوجات قيد التنفيذ
7 055 611 981,98	7 267 611 981,98	مجموع قيم الاستغلال
قيم قابلة للتحقيق		
530 200 424,29	530 200 424,29	الزبائن
719 860 211,42	719 860 211,42	المدينون الآخرون
428 907 334,42	428 907 334,42	الضرائب و ما شابهها
555 320 400,00	555 320 400,00	الأموال الموظفة والأصول الجارية الأخرى
2 234 288 370,13	2 234 288 370,13	مجوع القيم القابلة للتحقيق
القيم الجاهزة		
2 420 075 843,71	2 420 075 843,71	الخزينة
2 420 075 843,71	2 420 075 843,71	مجموع القيم الجاهزة
11 709 976 195,82	11 921 976 195,82	مجموع الأصول الجارية
72 794 610 722,81	60 916 586 317,05	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد أصول الميزانيات المحاسبية للشركة الجدول رقم (1) والجدول رقم (10).

من خلال الجدول نلاحظ أن الأصول ارتفعت بعد إعادة التقييم وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة التثبيتات المادية بعد التقييم حيث كانت 31 425 798 913,03 دج قبل التقييم وأصبحت 43 515 823 318,79 دج بعد إعادة التقييم، بينما المخزونات

عرفت انخفاضا بعد إعادة التقييم بمقدار 212 000 000 دج وهذا راجع إلى خسارة القيمة المسجلة في مخزون قطع

الغيار القديمة.

الجدول (2-13): خصوم الميزانية المالية المفصلة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2021/12/31

الوحدة: دج.

المبالغ		البيان
بعد إعادة التقييم	قبل إعادة التقييم	
رؤوس الأموال الخاصة		
2 200 000 000,00	2 200 000 000,00	رأس مال تم إصداره
		رأس مال غير مستعان به
36 467 538 212,81	36 467 538 212,81	علاوات و احتياطات- احتياطات مدمجة (1)
12 090 024 405,76		فارق إعادة التقييم
		فارق المعادلة (1)
3 105 180 725,30	3 317 180 725,30	النتيجة الصافية
75 000 000,00	75 000 000,00	رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
		حصة الشركة المدمجة
		حصة ذوي الأقلية
53 937 743 343,87	42 059 718 938,11	المجموع 1
الخصوم غير الجارية		
13 550 928 582,79	13 550 928 582,79	قروض و ديون مالية
52 428 924,61	52 428 924,61	ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
		ديون أخرى غير جارية
893 294 236,48	893 294 236,48	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
14 496 651 743,88	14 496 651 743,88	مجموع الخصوم غير الجارية 2
الخصوم الجارية		
2 479 831 771,22	2 479 831 771,22	موردون و حسابات ملحقه
337 026 608,00	337 026 608,00	الضرائب و ما شابهها
1 253 294 162,19	1 253 294 162,19	ديون أخرى
290 063 093,65	290 063 093,65	خزينة الخصوم
4 360 215 635,06	4 360 215 635,06	مجموع الخصوم الجارية 3
72 794 610 722,81	60 916 586 317,05	مجموع عام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على خصوم الميزانيات المحاسبية للشركة الجدول رقم (2) والجدول رقم (1)

نلاحظ من الجدول ظهور فارق إعادة التقييم بقيمة 12 090 024 405,76 دج بسبب التغييرات التي مست التنبؤات العينية، بينما سجلت النتيجة الصافية انخفاضا وهذا راجع إلى خسارة القيمة المسجلة في مخزون قطع الغيار القديمة.

ثانيا: الميزانية المالية المختصرة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2021/12/31

يتم إعداد الميزانية المالية المختصرة انطلاقا من الميزانية المالية المفصلة قبل وبعد إعادة التقييم للشركة لسنة 2021: كما هو موضح في الجدولين أدناه:

الجدول رقم (2-14): أصول الميزانية المالية المختصرة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2021/12/31

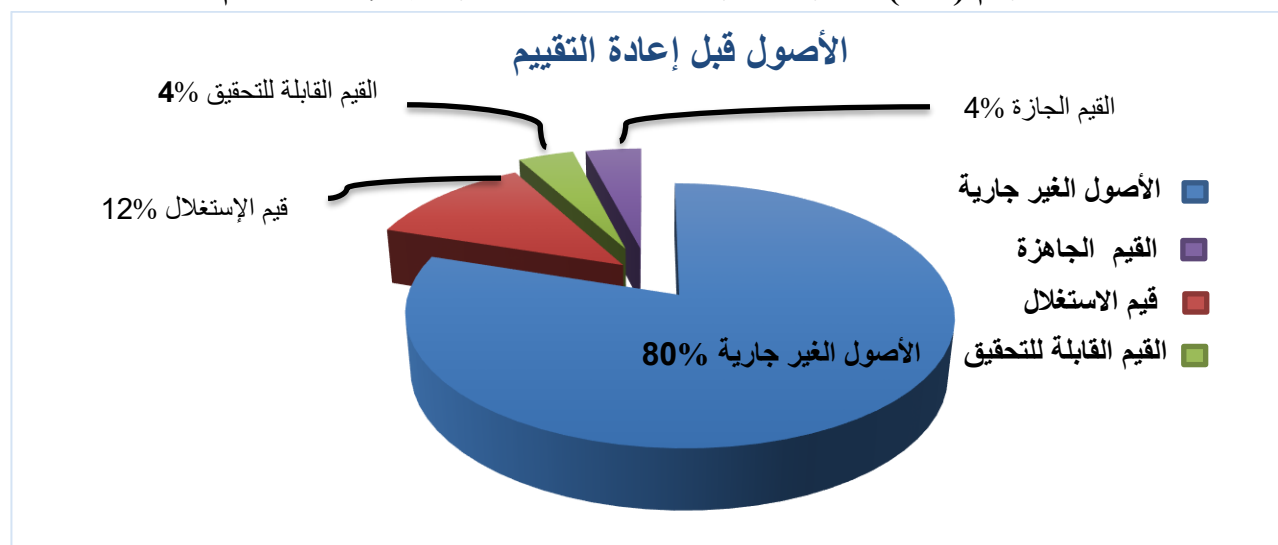
الوحدة: دج

النسبة (%)	الأصول بعد إعادة التقييم	النسبة (%)	الأصول قبل إعادة التقييم	البيان
84%	61 084 634 526,99	80%	48 994 610 121,23	الأصول الغير جارية
10%	7 055 611 981,98	12%	7 267 611 981,98	قيم الاستغلال
3%	2 234 288 370,13	4%	2 234 288 370,13	القيم القابلة للتحقيق
3%	2 420 075 843,71	4%	2 420 075 843,71	القيم الجاهزة
16%	11 709 976 195,82	20%	11 921 976 195,82	مجموع الأصول الجارية
100%	72 794 610 722,81	100%	60 916 586 317,05	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (12).

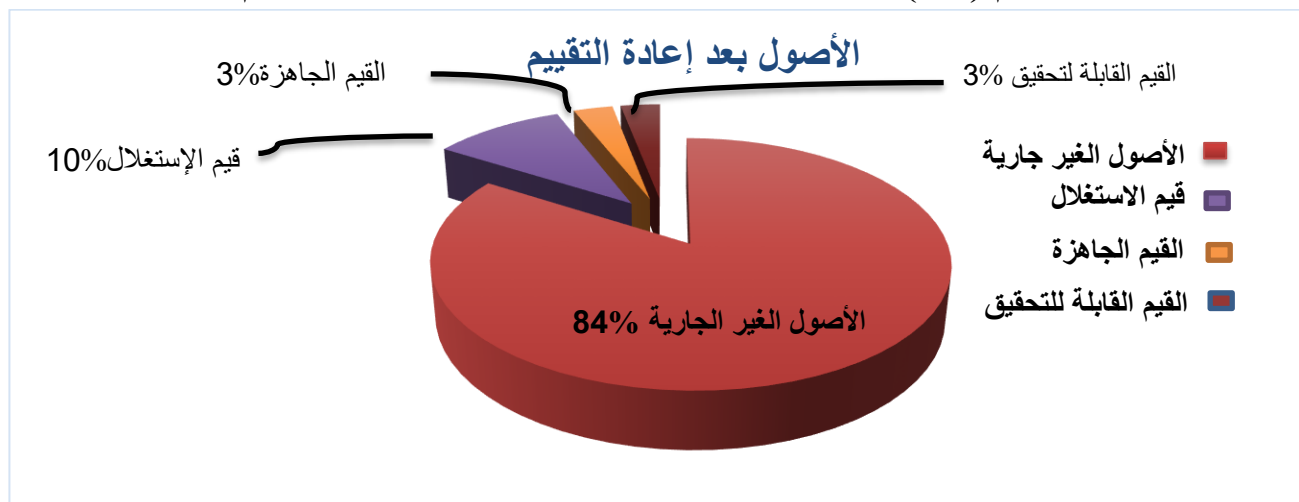
ويمكن توضيح أصول الميزانية المالية المختصرة قبل وبعد إعادة التقييم بالشكلين أدناه:

الشكل رقم (2-1): أصول الميزانية المالية المختصرة قبل إعادة التقييم.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (14)

الشكل رقم (2-2): أصول الميزانية المالية المختصرة بعد إعادة التقييم.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (14)

نلاحظ من الجدول والشكلين أعلاه أن الأصول غير الجارية تشكل حوالي 80 % من إجمالي الأصول بينما الأصول الجارية تشكل 20 % من إجمالي الأصول وهذا قبل إعادة التقييم، بينما بعد إعادة التقييم فإن الأصول غير الجارية تمثل 84 % من إجمالي الأصول، وتمثل الأصول الجارية 16 % من إجمالي الأصول.

ونلاحظ من الجدول أيضا زيادة قيمة الأصول غير الجارية بعد إعادة التقييم ناتج عن تسجيل التثبيتات العينية بقيمتها العادلة، كما نلاحظ أيضا نقص في قيمة قيم الاستغلال بسبب خسارة القيمة المسجلة في المخزون من قطع الغيار والمسجل أثناء عملية إعادة التقييم.

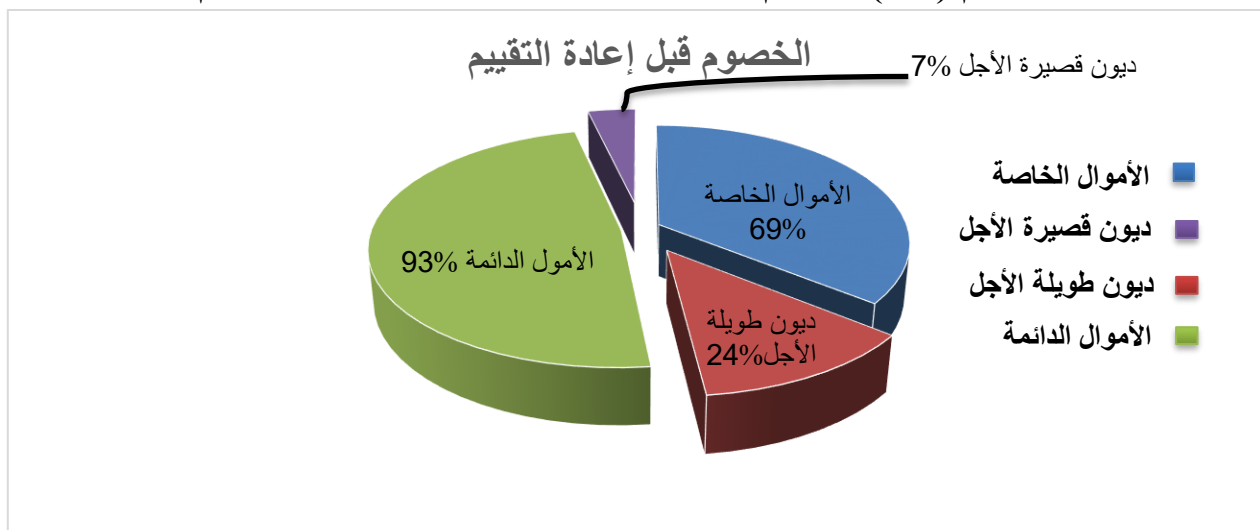
يوضح الجدول الموالي خصوم الميزانية المالية المختصرة لشركة الإسمنت عين لكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في تاريخ 2021/12/31 .

الجدول رقم (2-15): خصوم الميزانية المالية المختصرة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2021/12/31.

البيان	الخصوم قبل إعادة التقييم	النسبة (%)	الخصوم بعد إعادة التقييم	النسبة (%)
الأموال الخاصة	42 059 718 938,11	69%	53 937 743 343,87	74%
ديون طويلة الأجل	14 496 651 743,88	24%	14 496 651 743,88	20%
الأموال الدائمة	56 556 370 681,99	93%	68 434 395 087,75	94%
ديون قصيرة الأجل	4 360 215 635,06	7%	4 360 215 635,06	6%
المجموع	60916 586 317,05	100%	72794 610 722,81	100%

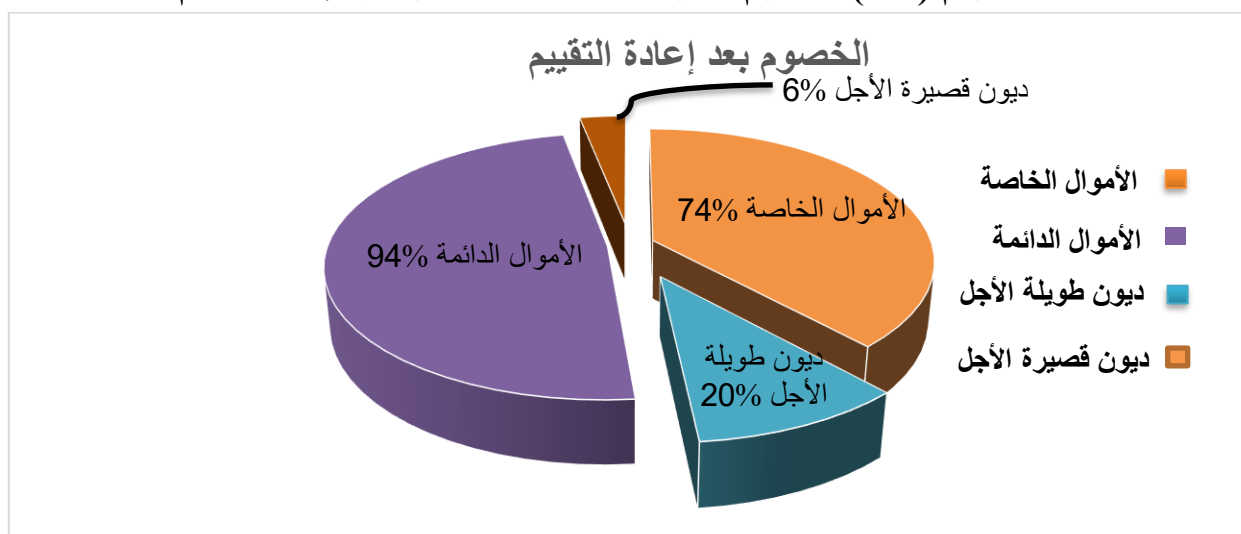
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (13) .

الشكل رقم (2-3): خصوم الميزانية المالية المختصرة قبل إعادة التقييم.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (15)

الشكل رقم (2-4): خصوم الميزانية المالية المختصرة قبل إعادة التقييم.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (15) .

نلاحظ من خلال الجدول والشكل الأول أن الأموال الدائمة تشكل 93 % من إجمالي الخصوم بينما تشكل الديون قصيرة الأجل 07 % من إجمالي الخصوم وهذا قبل إعادة التقييم، أما بعد إعادة التقييم فإن الأموال الدائمة أصبحت تشكل 94 % من إجمالي الخصوم في حين تشكل الديون قصيرة الأجل 06 % . كما نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع قيمة الأموال الدائمة بعد إعادة تقييمها هذا ناتج عن الزيادة المسجلة في عملية إعادة التقييم والمقيدة في حساب فارق إعادة التقييم.

المبحث الثالث: أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على القرارات الاقتصادية لشركة الإسمنت عين الكبيرة – سطيف –

يتمثل المبحث دراسة لأثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على القرارات الاقتصادية لشركة الاسمنت عين الكبيرة –سطيف-، وذلك من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية قبل وبعد إعادة التقييم.

المطلب الأول: دراسة مؤشرات التوازن المالي لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2021/12/31.

سنقوم في هذا المطلب بدراسة وتحليل توازن الشركة المالي وذلك من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي نذكر منها: رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، الخزينة (الحالتين قبل وبعد إعادة التقييم).

أولاً: دراسة رأس المال العامل:

سنقوم بحساب مختلف رؤوس الأموال العاملة للشركة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021 والموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (2-16): رؤوس الأموال العاملة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2021/12/31

الوحدة: دج

الرقم	البيان	المبالغ	
		قبل إعادة التقييم	بعد إعادة التقييم
1	الأموال الدائمة	56 556 370 681,99	68 434 395 087,75
2	الأصول الثابتة	48 994 610 121,23	61 084 634 526,99
3	الأصول المتداولة	11 921 976 195,82	11 709 976 195,82
4	الديون القصيرة الأجل	4 360 215 635,06	4 360 215 635,06
1-2=5	رأس المال العامل (FR)	7 561 760 560,76	7 349 760 560,76
6	الأموال الخاصة	42 059 718 938,11	53 937 743 343,87
7	الديون طويلة الأجل	14 496 651 743,88	14 496 651 743,88
6-2=8	رأس المال العامل الخاص	-6 934 891 183,12	-7 146 891 183,12
7+4=9	رأس المال العامل الأجنبي	18 856 867 378,94	18 856 867 378,94
3=10	رأس المال العامل الإجمالي	11 921 976 195,82	11 709 976 195,82

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة للشركة بتاريخ 2021/12/31 الجدولين رقم (14) (15).

1- رأس المال العامل الصافي (الدائم):

نلاحظ من الجدول رقم (2 - 16) أن الشركة حققت رأس مال عامل دائم موجب لسنة 2021 قبل وبعد تعديل قيم الميزانية بقيمة 7 561 760 560,76 دج قبل التعديل و 7 349 760 560,76 دج بعد التعديل مما دل على تغطية الأصول الدائمة للأصول الثابتة، وهذا يعني أن الشركة تستطيع أن تحقق هامش أمان خلال هذه الفترة، وهذا ما يمكنها من تسديد التزاماتها قصيرة الأجل عند حلول تواريخ استحقاقها.

2- رأس المال العامل الخاص: من الجدول رقم (2 - 16) نلاحظ انخفاض في رأس المال العامل الخاص بعد القيام بعملية تعديل قيم الميزانية بالقيم العادلة، أيضا نستنتج أن الشركة حققت رأس مال عامل خاص سالب خلال سنة 2021 قبل وبعد تعديل قيم الميزانية بقيمة 6 934 891 183,12 دج قبل التعديل و - 7 146 891 183,12 دج بعد التعديل، ويدل هذا على أن الأموال الخاصة لم تغطي الأصول الثابتة، وهو ليس في صالح الشركة، حيث لا يمكن لها الاعتماد على الموارد الذاتية، لا في تمويل الأصول الثابتة ولا في تمويل دورة الاستغلال، بل الاعتماد بشكل كبير على الموارد الخارجية من ديون طويلة الأجل وديون قصيرة الأجل، وهذا يشكل خطرا عليها في المدى الطويل.

3- رأس المال العامل الأجنبي:

نلاحظ أنه لم يتغير بعد التعديل لأن عناصره لم يطرأ عليها تغيير، كما نستنتج أن الشركة تعتمد على الموارد الخارجية في تمويل دورتها المالية وتتمثل هذه الموارد الخارجية في الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل، كما نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي أكبر بكثير مقارنة برأس المال العامل الإجمالي مما يعني أن الشركة عرضة لمخاطر مالية في الأجل القصير.

4- رأس المال العامل الإجمالي:

نلاحظ من الجدول رقم (2-16) أن قيمة رأس المال العامل الإجمالي قد عرف انخفاضا بعد التعديل وهذا راجع إلى انخفاض في عناصره (انخفاض قيمة المخزونات بعد إعادة التقييم).

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل:

يوضح الجدول التالي الاحتياج في رأس المال العامل للشركة لسنة 2021 قبل وبعد إعادة التقييم.

الجدول رقم (02-17): الاحتياج في رأس المال العامل لشركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف- قبل وبعد

إعادة التقييم لسنة 2021

الرقم	البيان	المبالغ	
		قبل إعادة التقييم	بعد إعادة التقييم
1	الأصول المتداولة	11 921 976 195,82	11 709 976 195,82
2	القيم الجاهزة	2 420 075 843,71	2 420 075 843,71
1-2=3	احتياجات الدورة	9 501 900 352,11	9 289 900 352,11
4	الديون القصيرة الأجل	4 360 215 635,06	4 360 215 635,06
5	السلفات المصرفية	0,00	0,00
4-5=6	موارد الدورة	4 360 215 635,06	4 360 215 635,06
3-6=7	احتياجات رأس المال العامل (BFR)	5 141 684 717,05	4 929 684 717,05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة للشركة بتاريخ 2021/12/31 (الجدولين رقم (14)، (15)).

نستنتج من الجدول رقم (2-17) أن احتياج رأس المال العامل موجب خلال سنة 2021 وبالتالي الشركة بحاجة إلى إيجاد موارد مالية لتغطية دورة الاستغلال حيث ظهر رأس المال العامل قبل التعديل بقيمة 5 141 684 717,05 دج وبعد التعديل بقيمة 4 929 684 717,05 دج.

ثالثاً: دراسة الخزينة الصافية

تعتبر الخزينة الصافية من المؤشرات المهمة في تحقيق التوازن المالي في المدى القصير، أي القيمة السائلة التي تبقى فعلاً تحت تصرف الشركة بعد طرح احتياجات رأس المال العامل من رأس المال العامل الصافي، ويمكن حسابها بطريقتين، والجدول الموالي يوضح كيفية حساب الخزينة الصافية بالطريقتين لسنة 2021 قبل وبعد التعديل:

الجدول رقم (2-18): الخزينة الصافية لشركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف- قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021

الرقم	البيان	المبالغ	
		قبل إعادة التقييم	بعد إعادة التقييم
1	رأس المال العامل (FR)	7 561 760 560,76	7 349 760 560,76
2	احتياجات رأس المال العامل (BFR)	5 141 684 717,05	4 929 684 717,05
1-2=3	الخزينة الصافية	2 420 075 843,71	2 420 075 843,71
4	القيم الجاهزة	2 420 075 843,71	2 420 075 843,71
5	السلفات المصرفية	0,00	0,00

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة للشركة الجداول رقم (14)، (15)، (16).

نستنتج الجدول أعلاه أن الشركة حققت خزينة موجبة في سنة 2021 قبل وبعد التعديل وهذا ما يدل على توازنها المالي حيث كان رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل، حيث لم يطرأ عليها تغيير كون عناصرها بقيت على حالها بعد إعادة تقييمها.

المطلب الثاني: دراسة النسب المالية لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، فهي تكتسي أهمية كبيرة في عملية تشخيص وضعية المؤسسة، كما تساهم في الكشف عن جوانب القوة وجوانب الضعف والقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، وعليه سيتم حساب مجموعة النسب المالية التالية: نسب السيولة، نسب المديونية، نسب النشاط، نسب المردودية (نسب الربحية).

أولاً: نسب السيولة

إن الهدف من نسب السيولة تقييم قدرة الشركة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، كما تبين مدى سرعة تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة جاهزة، ويبين الجدول أدناه أهم هذه النسب وهي: نسب السيولة العامة، المختصرة والفورية.

الجدول رقم (2-19): نسب السيولة للشركة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021

النسبة (دج)		البيان	
النسبة	العلاقة	قبل إعادة التقييم	بعد إعادة التقييم
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة الديون قصيرة الأجل	2.73	2.69
نسبة السيولة المختصرة	القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة الديون قصيرة الأجل	1.07	1.07
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة الديون قصيرة الأجل	0.56	0.56

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة للشركة للجدول (14) و (15).

من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

1- نسبة السيولة العامة:

يجب أن تتجاوز هذه النسبة الواحد (الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هو الواحد)، ومن خلال الجدول رقم (2-19) نلاحظ أن نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد في الحالتين، حيث بلغت 2.73 بالنسبة للميزانية المعدة على أساس التكلفة التاريخية وانخفضت بعد إعادة التقييم إلى 2.69، وهذا يعني أن الشركة تستطيع مواجهة ديونها قصيرة الأجل وكذا مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئة دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة.

2- نسبة السيولة المختصرة:

ومن خلال الجدول أعلاه رقم (2-19) نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة مرتفعة لسنة 2021 فقدرت بـ 1.07 في الحالتين أي قبل وبعد إعادة التقييم، لأن العناصر المكونة لها لم يطرأ عليها تغيير عند إعادة تقييمها، كما نلاحظ أن النسبة أكبر مقارنة بالحد الأدنى والأقصى المطلوب وهو من 0.30 إلى 0.50 مما يدل قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل باستخدام أموالها القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة.

3- نسبة السيولة الفورية:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2- 19) أعلاه أن نسبة السيولة الفورية قدرت بـ 0.56 بالنسبة للحالتين قبل وبعد إعادة التقييم، لأن العناصر المكونة لم يطرأ عليها تغيير بعد إعادة تقييمها، حيث أشار بعض المختصون في التحليل المالي إلى أن هذه نسبة تكون مثلى في حالة ما إذا كانت محصورة ما بين 0.20 و 0.30، مما تدل على أن هذه النسبة أكبر مقارنة بالنسبة المثلى المرجعية وهذا يعني أن الشركة يمكنها الاعتماد على القيم الجاهزة للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

ثانياً: نسب المديونية:

تهدف هذه النسب إلى التعرف على مصادر التمويل التي اعتمدت عليها الشركة لتمويل أصولها، إذ تسمح هذه النسب بالتعرف على الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل ومدى الأمان المتاح للدائنين، ويبين الجدول أدناه أهم نسب المديونية لسنة 2021 قبل وبعد إعادة التقييم.

الجدول رقم (2- 20): نسب المديونية لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021

النسبة		البيان	
بعد إعادة التقييم	قبل إعادة التقييم	العلاقة	النسبة
1.12	1.15	الأموال الدائمة الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
0.88	0.86	الأموال الخاصة الأصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص
0.26	0.31	مجموع الديون مجموع الأصول	نسبة قابلية التسديد (نسبة الاقتراض، نسبة المديونية)
0.21	0.26	ديون طويلة الأجل ديون طويلة الأجل + الأموال الخاصة	نسبة هيكل رأس المال
0.35	0.45	مجموع الديون الأموال الخاصة	نسبة القروض إلى حق الملكية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة للشركة الجدولين (14) و (15).

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

1- نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، والملاحظ من الجدول أن النسبة أكبر من الواحد لسنة 2021 في الحالتين قبل وبعد إعادة التقييم حيث قدرت بـ 1.15 قبل إعادة التقييم و 1.12 بعد إعادة التقييم، وعليه يمكن القول أن الشركة تستطيع تغطية أصولها الصافية الثابتة بأموالها الدائمة في الحالتين مما يساعدها على ممارسة نشاطها بارتياح.

2- نسبة التمويل الخاص:

تدل هذه النسبة على مدى تغطية الشركة لأصولها غير الجارية بواسطة أموالها الخاصة، كما تساعد على تحديد حجم القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان.

نلاحظ من الجدول أن الأموال الخاصة تستطيع تغطية أكثر من 86 % من أصولها غير الجارية الصافية لسنة 2021 قبل إعادة التقييم، كما ارتفعت وغطت أكثر من 88 % من أصولها غير جارية بعد إعادة التقييم.

3- نسبة قابلية التسديد (نسبة الاقتراض، نسبة المديونية):

إن هذه النسبة كلما كانت منخفضة كانت أحسن للشركة وهي تبين مستوى تغطية موجودات الشركة بأموال خارجية وهي عبارة عن مقارنة لأصول الشركة بمجموع الديون فكلما كانت منخفضة كانت أموال الدائنين مضمونة حتى ولو تغيرت القيمة العادلة بالنقصان، فنلاحظ انخفاضها من 0.31 قبل التعديل إلى 0.26 بعد التعديل وهو انخفاض في صالح المؤسسة.

4- نسبة هيكل رأس المال:

تجدر الإشارة أن هذه النسبة كلما انخفضت كانت أحسن بالنسبة للشركة، فهي تعبر وتدل على المخاطر المالية التي تنشأ بفعل الاقتراض، كما تكشف هذه النسبة الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل في هيكل رأس المال، فنلاحظ انخفاضها بعد إعادة التقييم حيث 0.26 قبل إعادة التقييم، وأصبحت بعد إعادة التقييم 0.21، بمعنى أن القروض تمثل 26 % من هيكل رأس المال قبل إعادة التقييم، و 21 % من هيكل رأس المال بعد إعادة التقييم وتعتبر هذه الأخيرة أفضل.

5- نسبة القروض إلى حق الملكية:

إن هذه النسبة كلما انخفضت كلما زادت قدرة الشركة على الدفع وزاد اطمئنان أصحاب الالتزامات والعكس فكلما زادت النسبة انخفضت قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وتزايد المخاطر التي يتعرض لها الدائنون بسبب تناقص مساهمة الملكية في هيكل التمويل، وهي توضح الحدود التي اعتمدت عليها إدارة الشركة على مصادر التمويل المقترضة قياساً بالأموال الداخلية التي ضمنها الملاك، ويقصد بحق الملكية الأموال التي جهزها الملاك وتمثل حد الأمان الذي يتمتع به الدائنون عند إقراضهم للشركة، وتزيد من اطمئنانهم حيث يتعرض أصحاب القروض إلى مخاطر بسبب ذلك، وكانت هذه النسبة 45 %، أي أن الأموال الخاصة تستطيع أن تغطي حوالي 45 % من قيمة قروض الشركة قبل إعادة التقييم، بينما كانت هذه النسبة 35 % بعد إعادة التقييم.

ثالثاً: نسبة النشاط

تبين هذه النسب مدى كفاءة الشركة في إدارة واستخدام وتوزيع مواردها المالية على أصولها بمختلف أنواعها ومدى كفاءتها في استخدام أصولها لتوليد المبيعات وتحقيق الأرباح، الجدول أدناه يوضح بعض هذه النسب:

الجدول رقم (2-21): نسب النشاط لشركة الاسمنت الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021

الرقم	البيان	العلاقة	النسبة (دج)	
			قبل إعادة التقييم	بعد إعادة التقييم
1	رقم الأعمال خارج الرسم	/	12 240 807 462,75	12 240 807 462,75
2	مجموع الأصول	/	60 916 586 317,05	72 794 610 722,81
1/2=3	معدل دوران الأصول	$\text{رقم الأعمال خارج الرسم} = \text{مجموع الأصول}$	0.20	0.17
4	الأصول الثابتة	/	48 994 610 121,23	61 084 634 526,99
4/1=5	معدل دوران الأصول الثابتة	$\text{رقم الأعمال خارج الرسم} = \text{مجموع الأصول الثابتة}$	0.25	0.20
6	الأصول المتداولة	/	11 921 976 195,82	11 709 976 195,82
1/6=7	معدل دوران الأصول المتداولة	$\text{رقم الأعمال خارج الرسم} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$	1.03	1.05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة للشركة الجدول (14) والملحق رقم (6)

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

1- معدل دوران الأصول:

نستنتج من الجدول أن معدل دوران الأصول منخفض وهذا يدل على أن الشركة لا تنتج حجم مبيعات كبير مقارنة مع حجم الاستثمار في أصولها، ومنه يجب عليها الرفع من كفاءتها لكي تزيد في حجم المبيعات، كما نلاحظ من الجدول أن كل دينار تستثمره الشركة يساهم في تحقيق رقم أعمال بـ 0.20 دج خلال سنة 2021 وفق الميزانية المحسوبة بالتكلفة التاريخية وتحقق انخفاض وصل إلى 0,17 دج وفق الميزانية المحسوبة بعد إعادة التقييم.

2- معدل دوران الأصول الثابتة:

نستنتج من الجدول أن معدل دوران الأصول الثابتة منخفض وهذا يدل على أن الشركة لا تنتج حجم مبيعات كبير مقارنة مع حجم الاستثمار في أصولها الثابتة، ومنه يجب عليها السعي على رفع هذا المعدل إلى أقصى المستويات عن طريق الزيادة في حجم المبيعات، كما نلاحظ من الجدول أن كل دينار تستثمره الشركة يساهم في تحقيق رقم أعمال بـ 0,25 دج خلال سنة 2021 وفق الميزانية المحسوبة بالتكلفة التاريخية وتحقق انخفاض وصل إلى 0,20 دج وفق الميزانية المحسوبة بعد إعادة التقييم حيث يعد المعدل الأول قبل التقييم الأفضل.

3- معدل دوران الأصول المتداولة:

نستنتج من الجدول أن معدل دوران الأصول المتداولة مرتفع وهذا يدل على أن الشركة تنتج حجم مبيعات كبير مقارنة مع حجم الاستثمار في أصولها المتداولة، كما نلاحظ من الجدول أن كل دينار تستثمره الشركة يساهم في تحقيق رقم أعمال بـ 1.03 دج خلال سنة 2021 وفق الميزانية المحسوبة بالتكلفة التاريخية وتحقق ارتفاع وصل إلى 1.05 دج وفق الميزانية المحسوبة بعد إعادة التقييم حيث يعد المعدل الثاني بعد إعادة التقييم الأفضل.

رابعاً: نسب المردودية (الربحية)

تبرز نسب المردودية نتيجة وكفاءة السياسات والقرارات المنتهجة في الشركة، ومدى فعاليتها في إدارة نشاطها، وتعد ضرورة ملحة لبقائها واستمرارها، فكلما كانت نسب الربحية أكبر كان ذلك أفضل ودل على حسن الأداء، ونميز بين ثلاثة أنواع أساسية للمردودية هي: المردودية التجارية، المردودية الاقتصادية، المردودية المالية.

فيما يلي نوضح علاقات ونتائج حساب المردوديات الثلاث خلال سنة 2021 قبل وبعد إعادة التقييم من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-22): نسب المردودية لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم سنة 2021

النسبة (دج)		البيان	
النسبة	العلاقة	قبل إعادة التقييم	بعد إعادة التقييم
المردودية التجارية (العائد على المبيعات)	النتيجة الصافية رقم الأعمال خارج الرسم	0,27	0,25
المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول)	النتيجة الصافية مجموع الأصول	0,06	0,05
المردودية المالية (العائد على الأموال الخاصة)	النتيجة الصافية الأموال الخاصة	0,08	0,06

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة الجدولين (14) و (15) والملحق (6)

من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

1- المردودية التجارية (العائد على المبيعات):

توضح هذه النسبة كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها والتمثلة في تغطية التكاليف ومن ثمة تحقيق هامش ربح معين، كما توضح أيضا مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل دينار واحد من المبيعات وعليه فإن الشركة حققت مردودية تجارية لسنة 2021 قبل وبعد إعادة التقييم أعطت نتيجة صافية بما قيمته 0.27 دج أي بهامش ربح 27 % لسنة 2021 قبل إعادة التقييم، أما بعد عملية إعادة التقييم انخفضت حيث نجد أن كل دينار من رقم الأعمال أعطى نتيجة صافية بما قيمته 0,25 دج أي بهامش ربح 25 %.

2- المردودية (الاقتصادية) العائد على الأصول:

نلاحظ من خلال الجدول تبين نسبة المردودية الاقتصادية مدى فعالية الأصول في تحقيق الأرباح حيث حققت الشركة مردودية اقتصادية لسنة 2021 قبل وبعد إعادة التقييم حيث نجد أن كل دينار من مجموع الأصول أعطى نتيجة إجمالية بما قيمته 0.06 دج أي بهامش ربح 6 % لسنة 2021 قبل إعادة التقييم، أما بعد عملية إعادة التقييم انخفض حيث نجد أن كل دينار من الأصول أعطى نتيجة إجمالية بما قيمته 0,05 دج أي بهامش ربح 5 %.

3- المردودية المالية (العائد على الأموال الخاصة):

تقيس نسبة المردودية المالية ربحية المؤسسة من وجهة نظر الملاك الذين وضعوا أموالهم الخاصة تحت تصرف المؤسسة (الأموال الخاصة)، و يمثل هامش الربح الذي يحققه دينار واحد المستثمر من قبل مالكي الشركة، وهو يدل على كفاءة إدارة الشركة في استغلال أموالهم، حيث حققت الشركة مردودية مالية لسنة

2021 قبل و بعد إعادة التقييم حيث نجد أن كل دينار من مجموع الأموال الخاصة أعطى نتيجة صافية بما قيمته 0.08 دج أي بهامش ربح 8 % لسنة 2021 قبل إعادة التقييم، أما بعد عملية إعادة التقييم انخفض حيث نجد أن كل دينار من الأموال الخاصة أعطى نتيجة مالية بما قيمته 0,06 دج أي بهامش ربح 06 % . تجدر الإشارة أن كل نسب المردودية التجارية، الاقتصادية، المالية انخفضت بعد إعادة التقييم، وهذا راجع إلى الانخفاض الحاصل في النتيجة الصافية بعد إعادة التقييم.

المطلب الثالث: القياس بالقيمة العادلة وأثره على اتخاذ القرارات الاقتصادية في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-

بعد قيامنا بإعداد جداول النسب المالية والتي تعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي لشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف - لسنة الدراسة 2021 قبل وبعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) وتبيين التغيرات التي طرأت على بعض مؤشرات الأداء المالي والتي تعتبر أساس عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية في الشركة، وحتى نتأكد من إظهار أثر هذه التغيرات على كل قرار مالي، وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية سنقوم في هذا المطلب اختبار صحة فرضيات الدراسة، وذلك باختبار أثر القياس بالقيمة العادلة على كل القرارات المالية.

أولاً: أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على قرار الاستثمار لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف- لسنة 2021.

يعتمد قرار الاستثمار على المخاطرة وهو من أصعب القرارات الاقتصادية التي تتخذها الشركة، كما يعتبر من أهم القرارات الاقتصادية التي تخلق الثروة للمؤسسة. ولإختبار الفرضية الفرعية الأولى: " تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ قرار الاستثمار في شركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف - "، إعتدنا على بعض النسب المالية المتعلقة بالجانب الاستثماري والتي قمنا بحسابها سابقاً، والموضحة في الجدول أدناه:

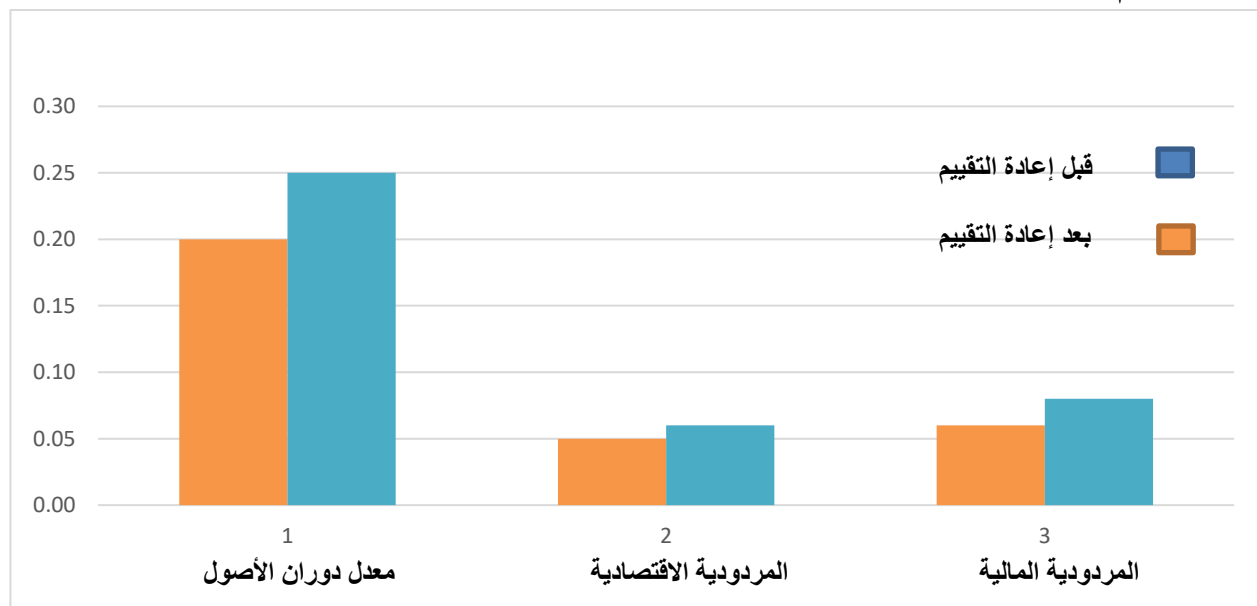
الجدول رقم (2-23): النسب المالية المتعلقة بقرار الاستثمار في شركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021

البيان	النسبة	
	قبل إعادة التقييم	بعد إعادة التقييم
معدل دوران الأصول	0,25 دج	0,20 دج
نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول	80 %	84 %
المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول)	0,06 دج	0,05 دج
المردودية المالية (العائد على الأموال الخاصة)	0,08 دج	0,06 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدولين رقم (21) (22).

ويمكن تمثيل هذه النسب بيانيا بالشكل الموالي:

الشكل رقم (2-5): النسب المالية المتعلقة بقرار الاستثمار في شركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (23).

نستنتج من الجدول والشكل أعلاه ما يلي:

1- معدل دوران الأصول ونسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول:

نستنتج من الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول منخفض وعليه فإنه يجب عليها السعي على رفع هذا المعدل إلى أقصى المستويات عن طريق الزيادة في حجم المبيعات، كما نلاحظ من الجدول أن كل دينار تستثمره الشركة يساهم في تحقيق رقم أعمال يقدر بـ 0,25 دج خلال سنة 2021 وفق الميزانية المعدة بالتكلفة التاريخية وحقق انخفاض وصل إلى 0,20 دج وفق الميزانية المعدة بعد إعادة التقييم حيث يعد المعدل الأول قبل التقييم الأفضل، ويرجع سبب الانخفاض بعد إعادة التقييم إلى زيادة قيمة التثبيتات العينية لم يصاحبها زيادة في المبيعات بنفس المستوى، ومن جهة أخرى نلاحظ أن الأصول الثابتة تشكل 80 % من إجمالي الأصول قبل التقييم وارتفعت إلى 84 % بعد إعادة التقييم وهذا يدل على تأثير الشركة بعملية إعادة التقييم لأن قيمة التثبيتات العينية زادت قيمتها نتيجة عملية إعادة التقييم.

2- المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول):

نلاحظ من خلال الجدول أن شركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف حققت مردودية اقتصادية بلغت نسبتها قبل التقييم 0.06 ونسبة 0.05 بعد التقييم، وهذا ما يدل على تأثير نسبة المردودية الاقتصادية للشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف، حيث انخفضت بعد إعادة التقييم التي قامت بها الشركة، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى ثبات قيمة المبيعات قبل وبعد التقييم مع زيادة في قيمة الأصول الثابتة (التثبيتات العينية) نتيجة إعادة تقييم أصول الشركة.

3- المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية):

نلاحظ أن الشركة تحقق أرباح من استثمار أموال المالكين وهذا ما يؤكد قدرتها على استثمار أموال مالكيها بشكل جيد وهذا ما تبينه نسبة المردودية المالية حيث قدرت بـ 0.08 قبل إعادة التقييم و0.06 بعد إعادة التقييم وهو ما يثبت تأثر الشركة بعملية إعادة تقييم أصولها إذ يعود سبب انخفاض المردودية المالية

إلى انخفاض في القيمة الحقيقية للمخزونات بعد إعادة تقييمها حيث سجلت خسارة قيمة بمبلغ 212 000 000 دج.

ومن خلال الملاحظات المذكورة أعلاه نستنتج أن التغيرات التي طرأت على قيم النسب بعد إعادة التقييم التي قامت بها الشركة والتي تمس جانب الاستثمار في شركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف -، من شأنها أن تؤثر على القرارات الاستثمارية في الشركة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى: "تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ قرار الاستثمار في شركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف -".

ثانياً: أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على قرار التمويل

يقصد بقرار التمويل كيفية حصول الشركة على الأموال الضرورية لتمويل استثماراتها، وذلك عن طريق اختيار الهيكل المالي الأمثل ومصادر التمويل المناسبة لتعظيم القيمة السوقية للشركة خلال فترة زمنية معينة.

ولاختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية: "تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ قرار التمويل لشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف"، تم الاعتماد على بعض مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المتعلقة بالجانب التمويلي والتي تم حسابها سابقاً، ويمكن تلخيص هذه النتائج في الجدول الموالي.

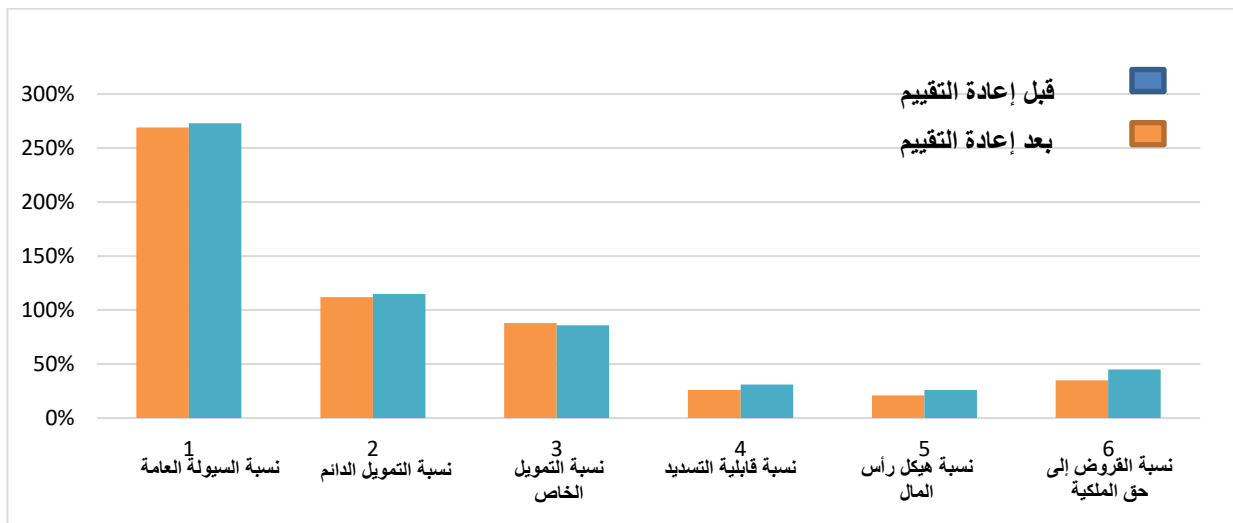
الجدول رقم (2-24): النسب المالية المتعلقة بقرار التمويل في شركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021

البيان	النسبة	
	قبل إعادة التقييم	بعد إعادة التقييم
رأس المال العامل الدائم	7 561 760 560,76	7 349 760 560,76
نسبة السيولة العامة	2,73	2,69
نسبة التمويل الدائم	1,15	1,12
نسبة التمويل الخاص	0,86	0,88
نسبة قابلية التسديد (نسبة الاقتراض، نسبة المديونية)	0,31	0,26
نسبة هيكل رأس المال	0,26	0,21
نسبة القروض إلى حق الملكية	0,45	0,35

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول رقم (19) (20).

ويمكن تمثيل هذه النسب بالشكل الموالي:

الشكل رقم (2-6): النسب المالية المتعلقة بقرارات التمويل في شركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (24).

من خلال الجدول والشكل السابقين نستنتج:

1- رأس المال العامل:

بما أن الشركة حققت رأس مال عامل دائم موجب لسنة الدراسة 2021 قبل وبعد تعديل قيم الميزانية، مما يؤكد قدرة الشركة على تغطية الأصول الثابتة بأموالها الدائمة، وهذا يعني أن الشركة تستطيع أن تحقق هامش أمان خلال هذه الفترة، فنلاحظ تؤثر مؤشر رأس مال العامل بعد عملية إعادة التقييم التي قامت بها شركة الإسمنت عين الكبيرة – سطيف –.

2- نسبة السيولة العامة:

بما أن هذه النسبة تجاوزت الحد الأدنى المقبول وهو الواحد، وهذا يدل أن الشركة تستطيع مواجهة ديونها قصيرة الأجل وكذا مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئة دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة، فنلاحظ تؤثر نسبة السيولة العامة في الشركة حيث انخفضت بعد عملية إعادة التقييم التي قامت بها شركة الإسمنت، ويرجع سبب الانخفاض بعد إعادة التقييم إلى انخفاض في قيمة المخزونات نتيجة خسارة القيمة المسجلة في قطع الغيار بعد إعادة تقييمها.

3- نسبة التمويل الخاص:

تدل هذه النسبة على مدى تغطية الشركة لأصولها غير الجارية بواسطة أموالها الخاصة، كما تساعد على تحديد حجم القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان. نلاحظ من الجدول أن الأموال الخاصة تستطيع تغطية أكثر من 86 % من أصولها غير الجارية الصافية لسنة 2021 قبل إعادة التقييم، كما ارتفعت وغطت أكثر من 88 % من أصولها غير جارية بعد إعادة التقييم، فنلاحظ أن هذه النسبة تأثرت بعد عملية إعادة التقييم التي قامت بها الشركة، وهذا راجع إلى تأثر هذه النسبة بعد إعادة التقييم إلى زيادة قيمة كل من الأموال الخاصة والأصول الثابتة بقيمة فارق إعادة التقييم.

4- نسبة قابلية التسديد:

إن هذه النسبة كلما كانت منخفضة كانت أحسن للشركة وهي تبين مستوى تغطية موجودات الشركة بأموال خارجية وهي عبارة عن مقارنة لأصول الشركة بمجموع الديون فكلما كانت منخفضة كانت أموال الدائنين مضمونة حتى ولو تغيرت القيمة العادلة بالنقصان، فنلاحظ انخفاضها من 0.31 قبل التعديل إلى 0.26 بعد التعديل وهو انخفاض في صالح المؤسسة، ونلاحظ تؤثر نسبة قابلية التسديد حيث انخفضت بعد إعادة تقييم عناصر الشركة بالقيمة العادلة (زيادة في قيمة الأصول).

5- نسبة هيكل رأس المال: كلما انخفضت كانت أفضل بالنسبة للشركة، فهي تعبر وتدل على المخاطر المالية التي تنشأ بفعل الاقتراض، كما تكشف هذه النسبة الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل في هيكل رأس المال، فنلاحظ انخفاضها بعد إعادة التقييم حيث كانت 0.26 قبل إعادة التقييم، وأصبحت بعد إعادة التقييم 0.21 وتعتبر هذه الأخيرة أفضل، ويرجع سبب انخفاضها إلى تأثر عناصر النسبة بعملية إعادة التقييم التي قامت بها الشركة.

6- نسبة القروض إلى حق الملكية:

تمثل هذه النسبة حد الأمان الذي يتمتع به الدائنون أصحاب القروض عند إقراضهم للشركة، فكلما انخفضت كلما زادت قدرة الشركة على الدفع وزاد اطمئنان أصحاب الالتزامات والعكس فكلما زادت النسبة انخفضت قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وتزايدت المخاطر التي يتعرض لها الدائنون بسبب تناقص مساهمة الملكية في هيكل التمويل، حيث كانت هذه النسبة 0.45 قبل إعادة التقييم، بينما كانت هذه النسبة 0.35 بعد إعادة التقييم حيث تعتبر هذه الأخيرة هي الأفضل.

ومن خلال الملاحظات المذكورة أعلاه نستنتج أن التغيرات التي طرأت في قيم النسب التي تمس جانب التمويل في شركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف، كان بسبب عملية إعادة التقييم، والتي من شأنها أن تؤثر على القرار التمويلي في الشركة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية "تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ قرار التمويل لشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف -".

ثالثاً: أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على قرار توزيع الأرباح:

إن قرار توزيع الأرباح من القرارات الاقتصادية الاستراتيجية التي تتخذها الشركة، فهو يتعلق بالأرباح المحققة التي ستوزع على المساهمين من حملة الأسهم العادية، وقد يتضمن القرار استغلال هذه الأرباح في التمويل وتوجيهه للاستثمار.

سنحاول اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على أن "تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ قرار توزيع الأرباح لشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف -".

تتم سياسة توزيع أرباح شركة الاسمنت عين الكبيرة كما يلي:

وفقاً للنظام الأساسي للشركة فإن الأرباح الصافية السنوية هي: صافي الدخل للسنة، صافي من النفقات العامة والرسوم الأخرى، وكذلك جميع الاهلاك وجميع أشكال الأحكام المقبولة قانوناً. من هذه الأرباح، يتم خصم:

- واحد على عشرين (20/1) لتشكيل الاحتياطي القانونية، هذا التخفيض يتوقف عن أن يكون إلزامياً عندما يكون صندوق الاحتياطي القانوني قد وصل إلى مبلغ يعادل عُشر (10/1) من رأس المال.

- جميع المبالغ التي يقرر الاجتماع العام تخصيصها لأموال الاحتياطي العادية أو غير عادية مع أو بدون إحالة أو ترحيل معين في حدود أحكام تنظيمية.

- المشاركة لصالح عمال الشركة، وفقاً للتشريعات السارية.
 - رسوم أعضاء مجلس الإدارة.
 - توزيعات الأرباح للمساهمين.
- قد يتأثر صندوق الاحتياطي والترحيل بشكل خاص، اعتماداً على ما تقرر من قبل الجمعية العامة في حدود اللوائح.
- نشير أن الشركة قامت بإعداد تقرير حول وضعيتها تحسباً لدخول بورصة الجزائر إلا أنها لم تنجح، وبما أن نتيجة الشركة تغيرت وبالتالي تأثرت بعملية إعادة التقييم، وهذا ما ينعكس على قرار توزيع الأرباح، مما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة أي أن "تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ قرار توزيع الأرباح لشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف-".
- نستنتج من اختبار الفرضيات الفرعية الثلاث أن تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على كل من القرارات الاستثمارية والقرارات التمويلية وقرارات توزيع الأرباح، ومنه جميع فرضيات الدراسة الفرعية تحققت، وعليه نستخلص تحقق الفرضية الرئيسية والتي تنص على أن "تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية لشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف-".

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بتطبيق محاسبة القيمة العادلة على القوائم المالية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - لسنة 2021، حيث تم التطرق لعناصر الفصل النظري وتجسيده ميدانيا، حيث تصنف هذه الشركة من المؤسسات الصناعية الكبرى في الجزائر في قطاع الاسمنت، ومن أجل إبراز أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في الشركة المعنية بحساب مختلف مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والتي من شأنها التأثير في اتخاذ القرارات الاقتصادية في الشركة، وقد توصلنا إلى ان شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - تعتمد على القياس المحاسبي بالتكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية، كما تعتمد في تقييمها للوضع المالية على النتائج المحققة خلال نهاية الدورة، وتتأثر نتائج مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية بعد استخدام القياس المحاسبي بالقيمة العادلة، وهذا ما ينعكس على اتخاذ القرارات الاقتصادية من إدارة الشركة، والذي يثبت صحة الفرضية أي أن القياس بالقيمة العادلة يؤثر على القرارات الاقتصادية لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف-.

الخاتمة

خاتمة

تعد القيمة العادلة من المفاهيم المحاسبية التي لعبت دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، وتعتبر بديلا للقياس بالتكلفة التاريخية، حيث أن القيمة العادلة في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتقلبة تزود المستخدمين بمعلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادي، وبأشرت الجزائر في تطبيق القيمة العادلة مع ظهور النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية تحت مسمى القيمة الحقيقية، حيث تعتبر المعايير المحاسبية الدولية والتي ستكون الدعامة الأساسية للعمل المحاسبي والتي ستوجه نوعية المنتوجات المحاسبية والمتمثلة أساسا في القوائم المالية، لكن نجد صعوبة تطبيقها في الواقع الجزائري وذلك بسبب ضعف الاقتصاد وتخلف الممارسات الاقتصادية والتجارية، كما ان يعتبر اللجوء الى استخدام القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية في التقييم نهاية كل سنة مالية امرا صعب التحقيق، وذلك راجع الى عدم تحكم المؤسسات في هذا العنصر.

وتعتبر القرارات الاقتصادية من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسات والتي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية للمؤسسة وحسن استغلالها، ونشير إلى أنه من أجل اتخاذ هذه القرارات وجب توفر تقارير وقوائم مالية أكثر واقعية أي تعكس الواقع الاقتصادي بصدق، وتتمثل القرارات الاقتصادية أساسا في كل من قرار الاستثمار، قرار التمويل، وقرار توزيع الأرباح، ويعبر عن مقدار النجاح الذي تحققه المؤسسة في مقدراتها وكفاءتها في اتخاذ قرارات مناسبة في الوقت المناسب وبأقل جهد ممكن، ونشير إلى أنه من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية يجب حساب مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة أولا، وذلك بحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية والتي تعتبر القاعدة الأساسية التي توضح نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية لوضعية المؤسسة والتي من خلالها تستطيع المؤسسة اتخاذ قرارات مالية سليمة بناء على أسس علمية دقيقة.

وبعد ما تمت الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى جملة من النتائج سنوردها فيما يلي:

نتائج الدراسة النظرية:

- التكلفة التاريخية وكذا القيمة العادلة من نماذج القياس المحاسبي وكل منهما تمتاز بخصائص وتعاني نقائص من شأنها التأثير على عملية القياس المحاسبي.
- التكلفة التاريخية في تاريخ الحياة هي أصلا قيمة عادلة.
- تعتبر القوائم المالية المحصلة النهائية التي يعتمد عليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، لأنه هذا الأخير يمكننا من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بمعرفة توازنها المالي إضافة إلى النسب المالية والتي من خلالها يمكن للمؤسسة من اتخاذ قراراتها المالية على أسس علمية في المدين البعيد والقصير.
- يوفر تطبيق القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وهو ما يتطلب بالضرورة تبني أساس للقيمة العادلة.
- ان الأولوية لا تكمن في تغيير المرجعية المحاسبية بقدر ما تكمن في التحكم في تسيير وتنظيم الاقتصاد، وتعديل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي والتجاري، وبعده يأتي النظام المحاسبي كنتيجة حتمية للاقتصاد العصري.

- يعد مبدأ التكلفة التاريخية من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر، حيث يوفر درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية نظرا لاعتماده على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بمستندات وغير عرضة للاختلافات في التقدير، إلا أنها أصبحت غير ملائمة بمرور الزمن وخاصة في فترة التضخم.

- للقيمة العادلة انعكاسات جيدة على الاقتصاد الوطني، ولكن إن توفرت لها أسواق مالية نشطة، وذلك لكي تتمكن من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية.

- تزداد عدالة الإفصاح كلما توافرت المعلومات على خصائص نوعية، وهذا ما يساعد في عملية اتخاذ قرارات مالية رشيدة.

نتائج الدراسة التطبيقية:

- تبني النظام المحاسبي المالي الجزائري للقيمة العادلة وذلك تحت تسمية القيمة الحقيقية دون التفصيل في مكوناتها وطرق تقديرها وقياسها في إعادة التقييم للأصناف المحاسبية التي أوجب النظام المحاسبي إعادة تقييمها بالقيمة العادلة وكذلك الإفصاح بموجبها.

- إقرار النظام المحاسبي المالي بالقياس والإفصاح المحاسبي من خلال إعطائه الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية بغية اكتساب القوائم المالية المصدقية وشفافية، وتقليص الفروق والنقائص الموجودة بينها وبين القوائم المعروضة حسب معايير المحاسبة الدولية، وهذا ما أكدته من خلال تبنيه لمفهوم القيمة العادلة.

- يسعى النظام المحاسبي المالي إلى تعزيز الشفافية والمصدقية في عرض القوائم المالية إلا أن البيئة الاقتصادية الجزائرية لا تسمح حالياً بتطبيق نموذج القيمة العادلة على الرغم من مرور العديد من السنوات من تبنيها في النظام المحاسبي المالي.

- هنالك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة، لعدم توفر بيئة اقتصادية مهيأة لتطبيقها ومن أبرزها بورصة الجزائر الغير نشطة وذلك لأن عدد المؤسسات المدرجة قليل جداً وحجم التداول أضعف كذلك.

- أن قيمة التثبيتات العينية ارتفعت بمعدل 1.39، بعد إعادة التقييم، وهذا يدل على أن الشركة حققت فائض بعد عملية إعادة التقييم.

- أن الأموال الخاصة تستطيع أن تغطي حوالي 45 % من قيمة قروض الشركة قبل إعادة التقييم، بينما كانت هذه النسبة 35% بعد إعادة التقييم.

- أن نسبة المردودية الاقتصادية مدى فعالية الأصول في تحقيق الأرباح حيث حققت الشركة مردودية اقتصادية لسنة 2021 قبل وبعد إعادة التقييم حيث نجد أن كل دينار من مجموع الأصول أعطى نتيجة إجمالية بما قيمته 0.06 دج أي

بهامش ربح 6 % لسنة 2021 قبل إعادة التقييم، أما بعد عملية إعادة التقييم انخفض حيث نجد أن كل دينار من الأصول أعطى نتيجة إجمالية بما قيمته 0,05 دج أي بهامش ربح 5% .

- أن التغيرات التي طرأت على قيم النسب بعد إعادة التقييم التي قامت بها الشركة والتي تمس جانب الاستثمار في شركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف -، من شأنها أن تؤثر على القرارات الاستثمارية في الشركة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى: "تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ قرار الاستثمار في شركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف -".

- أن التغيرات التي طرأت في قيم النسب التي تمس جانب التمويل في شركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف، كان بسبب عملية إعادة التقييم، والتي من شأنها أن تؤثر على القرار التمويلي في الشركة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية " تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ قرار التمويل لشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف -".

- أن الشركة قامت بإعداد تقرير حول وضعيتها تحسباً لدخول بورصة الجزائر إلا أنها لم تنجح، وبما أن نتيجة الشركة تغيرت وبالتالي تأثرت بعملية إعادة التقييم، وهذا ما ينعكس على قرار توزيع الأرباح، مما

يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة أي أن "تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ قرار توزيع الأرباح لشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف-".

نستنتج من اختبار الفرضيات الفرعية الثلاث أن تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على كل من القرارات الاستثمارية والقرارات التمويلية وقرارات توزيع الأرباح، ومنه جميع فرضيات الدراسة الفرعية تحققت، وعليه نستخلص تحقق الفرضية الرئيسية والتي تنص على أن "تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية لشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف-".

آفاق الدراسة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الدراسة وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج واختبار الفرضيات، نجد أن هناك العديد من النقاط يمكن أن تكون مسارات وآفاق لبحوث مستقبلية وهي:

- اليات احتساب القيمة العادلة في البيئة المؤسساتية الجزائرية.
- أثر محاسبة القيمة العادلة على المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية.
- النظر في النظام المحاسبي الجزائري واستخدام القيمة العادلة.

قائمة المراجع

الكتب:

- 01- مجمع اللغة العربية، "المعجم الوسيط"، الطبعة 4، مكتبة الشروق الدولية 2004.
- 02- محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- 03- عبيد علي الحجازي، مصادر التمويل، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
- 04- احمد نور، فتحي السوافيري، المحاسبة الإدارية اتخاذ القرارات بحوث العمليات - تقييم الأداء، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
- 05- مصطفى كمال طه، أساسيات القانون التجاري، دار الفكر، الأردن، 2002.
- 06- عبد الغفار خنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.
- 07 ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار المحمدية، العاصمة الجزائر، 1999.

مجالات ومقالات:

- 05- رضا ابراهيم صالح، أثر توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمحاسبية في ظل الازمة المالية العالمية مجلة كلية التجارة البحوث العلمية بجامعة الاسكندرية العدد 02 المجلد رقم 46 يوليو 2009.
- 06- طالب عبد العزيز، جامعة لونسلي علي، بلمداني محمد، أثر التقييم بالقيمة العادلة على مصداقية القوائم المالية دراسة حالة المؤسسة العمومية للتغذية وتربية الدواجن بالجلفة، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد (04)، العدد (01)، 2021.
- 07- عمرو حسن ابراهيم، نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ضوء الأزمة المالية (دراسة نظرية)، المجلة العلمية للدراسات التجارية، الجزء الثاني، العدد الثاني، 2011، كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.
- 08- سفيان بن بلقاسم، صبرينة بن عروج، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- 09- خضير مجيد علاوي، القياس المحاسبي لصافي الاصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادية بالتطبيق شركة بغداد، العراق، مجلد 22، العدد 6، 2014.
- 10- سعاد ضمضة، أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة ودوره في تحقيق جودة القوائم المالية (الصف الثاني من SCF التثبيات)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 04 / (ديسمبر 2020).
- 11- زهراء جار الله حمو، نور نافع حسن، دور الحوكمة المصرفية في ترشيد القرارات المالية: دراسة استطلاعية لأراء عينة من الموظفين في مصرف الرافدين فرعي الموصل وبرطلة، مجلة الريادة للمال والأعمال - المجلد الثاني (العدد 1) كانون الثاني 2021.
- 12- محمد لمين علون، لطفي شعباني، دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات الاقتصادية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة دباغة الجلود - جيجل، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13 / العدد (01)، 2020.
- 14- حسين وليد حسين، ابتهاج طالب خضير، عبد الناصر علك حافظ، قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الأوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد 22، 2013.

- 15- خلود محمود العموش، أثر القرارات الاقتصادية على نمو البلديات في الأردن، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد 50، كانون الأول، 2022 م.
- 16- صديقي أحمد، فريقي سعاد، صبرو خدوجة، تأثير الهيكل التمويلي على القرارات الاقتصادية في المؤسسة، د.س.
- 17- علاء بوقفة، مسعود صديقي، التحديات التي تواجه المراجع الخارجي في الجزائر في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، المجلد 03، العدد: 01 (2017)، ص 28.
- 18- علي محمد ثجيل المعموري، محاسبة القيمة العادلة شريك استراتيجي لتحقيق النظرة الصحيحة و الصادقة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، العدد 16 (2008)، ص 230-231.
- رسائل الماجستير والاطروحات:**
- 19- إبراهيم يعقوب إسماعيل، هلال يوسف صالح، أثر تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الإستثمارية دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016.
- 20- فاطمة الزهراء بومعروف، أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2018-2019.
- 21- سعيداني محمد السعيد، الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وأثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة غرداية، 2017/2018.
- 22- حمدي فلة، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الكوابل - بسكرة- أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2016/2017.
- 23- كوثر عوض عيروس بابكر، المحاسبة عن القيمة العادلة ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة ميدانية على مصرف المزارع التجاري)، رسالة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة النيلين.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1-2): بطاقة فنية لشركة الإسمنت عين الكبيرة – سطيف –

INTRODUCTION

La Société des Ciments de Ain El Kebira, par abréviation SCAEK, est une société par actions au capital social de 2.200.000.000,00 DZD ; son activité principale est la production et commercialisation des ciments ordinaires et des ciments spéciaux.

La société SCAEK a été créée en 1998 à l'issue de la transformation de l'unité cimenterie d'Ain El Kebira en société par actions; son capital social est détenu en totalité par le Groupe GICA.

Le siège social se situe à la commune de Ouled Adouane, daïra de Ain El Kebira, Wilaya de SETIF.

La Société SCAEK dispose d'une capacité théorique annuelle de production d'un 1.000.000 tonnes métrique de ciments et se présente parmi les plus performantes de la branche ciment.

Grâce à sa politique de développement et aux importantes opérations de renouvellement et de modernisation de ses installations, la société a amélioré sensiblement durant ces dernières années ses performances opérationnelles en terme de volume et de qualité du produit ; le taux d'utilisation moyen de ses capacités de production dépasse les 120%. La SCAEK applique depuis l'année 2003 une nouvelle norme de fabrication, la norme NA 442/2000.

L'adjonction d'une nouvelle ligne de production de 6 000 tonnes de clinker par jour permettra de produire une quantité additionnelle de 2 200 000 tonnes, ce qui portera la capacité de production totale de la cimenterie à 3 200 000 de tonnes. Cette ligne sera opérationnelle et commencera à produire éventuellement dès le deuxième semestre 2016.

Consciente de la valeur de l'élément humain dans la vie de l'entreprise, la société programme chaque année des actions de formation et de recyclage au profit de son personnel pour élever le niveau de perfectionnement, notamment dans les domaines de la production et des techniques de gestion.

Avec l'entrée en production de la deuxième ligne de 2 200 000 tonnes, la société couvrira 16 % des besoins du marché de la région est du pays ; elle se hissera parmi les trois meilleures cimenteries du pays en terme de performances opérationnelles et de rentabilité ; elle enregistre le rendement le plus élevé des filiales du groupe GICA avec 3 243 tonnes de ciment par agent sur une moyenne de 1 920 tonnes.

Son effectif global à fin octobre 2015 est de 419 collaborateurs dont 373 permanents et se caractérise par un niveau de technicité de l'ordre de 80 %, cadres et agents de maîtrise, contre 20 % d'agents d'exécution et agents occasionnels.

La SCAEK enregistre depuis sa création des résultats bénéficiaires.

La société a clôturé l'exercice 2014 avec un bénéfice net de 3.305.138 milliers DZD et un chiffre d'affaires hors taxes de 8.198.405 milliers DZD enregistrant une croissance de 10% par rapport à 2013.

Pour préserver, augmenter sa part du marché et se positionner parmi les cimenteries les plus performantes, la société bénéficie de l'effet d'expérience cumulée et construit sa stratégie de base autour de ses principales forces qui résident notamment dans :

- La capitalisation d'un savoir faire et d'une longue expérience dans le métier de la production du ciment ; la cimenterie de Ain El Kebira a démarré sa production en novembre 1978 et a profité de judicieux plans de renouvellement et de modernisation de ses installations techniques ;
- L'importance de ses capacités de production nominales actuelles de 1.000.000 tonnes de ciment par an et du niveau élevé du taux d'utilisation des capacités de production ;
- La mise en service dès le deuxième semestre 2016, **d'une deuxième ligne de production d'une capacité de 2 200 000 tonnes**, ceci consolidera sa position sur le marché régional est du pays ;
- Son indépendance vis à vis des marchés extérieurs pour ses principaux approvisionnements en matières premières essentiellement d'origine locale notamment le calcaire, la marne, le gypse, le minerai de fer et la pouzzolane ;
- Les disponibilités importantes de ses gisements de bonne qualité et exploitables à ciel ouvert ;
- Sa localisation dans la région des hauts plateaux est du pays et à 80 Kms de la mer, l'une des principales régions de développement et proche de grands pôles de consommation avec un accès direct et rapide aux voies de communications, routes nationales, voie ferrée et autoroute ;

- Son potentiel technique en bon état de fonctionnement et dont l'exploitation est susceptible d'amélioration à moindre coût ;
- La mise à niveau de ses méthodes de gestion et l'expérience de son personnel ;
- Le niveau des marges commerciales qui lui garantissent une bonne rentabilité et des moyens de conquérir de nouveaux segments du marché ;
- Sa structure financière et ses niveaux d'autofinancement.

De même, la SCAEK a tenu compte dans sa stratégie des menaces externes avec l'arrivée sur le marché de nouveaux entrants avec la réalisation de nouvelles cimenteries privés d'une capacité de 3,7 millions de tonnes à Biskra qui commencent déjà à produire.

De ce fait, pour renforcer sa position concurrentielle, la société a mis en œuvre un plan d'investissement dont la réalisation devra lui fournir les moyens de production et de productivité suffisants pour améliorer ses performances techniques, financières et préserver sa part du marché national en pleine croissance ainsi que de l'améliorer.

En outre, tenant compte de ses faiblesses internes, notamment l'absence de stratégie marketing, la SCAEK a opéré à la mise à niveau de son organisation et de ses méthodes de gestion pour s'adapter aux conditions d'un marché ouvert ; elle a introduit de nouvelles techniques de management et opté pour une approche factuelle pour la prise de décisions.

La SCAEK a obtenu les certifications ISO 9001 version 2008, norme relative au Système de Management de la Qualité, ISO 14 000 version 2004, norme relative à l'environnement et OHSAS 18001 version 2007, normes relative à la santé et sécurité au travail.

La société bénéficie d'un climat social favorable et n'a pas connu de grève ou débrayage.

La SCAEK profitera de son introduction à la Bourse des Valeurs d'Alger pour construire une image de marque auprès d'un large public.

En termes de perspectives, les résultats prévisionnels du plan d'affaires 2015 - 2020 confirment la croissance enregistrée par la société durant ces dernières années et ce, grâce à un marché en hausse pour les besoins socio-économiques du pays et à la dynamique imprimée par l'Etat pour la relance de grands travaux d'infrastructure et de construction : autoroutes, aéroports, ports et barrages, logements ; la demande devrait continuer de croître au même rythme que celui qui a été observé au cours de ces deux dernières années, soit à un taux moyen de 11% par an.

L'admission en Bourse de la société SCAEK, filiale du Groupe GICA, a été décidée par l'Assemblée Générale Extraordinaire des Actionnaires de la société en date du 03 décembre 2014, conformément à la résolution n°12/14 du 21/01/2014 du Conseil National des Participations de l'Etat.

L'émission porte sur une augmentation de 35% du capital social représentant 11 846 000 nouvelles actions au prix fixe de 1 600 DZD l'action. La période de l'émission est fixée du 15/05/2016 au 13/06/2016 inclus.

L'évaluation de la SCAEK est réalisée par le Centre des Techniques de l'Information et de la Communication (CETIC) sis à Boumerdes.

CHAPITRE II : INFORMATIONS CONCERNANT L'EMETTEUR

2.1 RENSEIGNEMENTS A CARACTERE GENERAL

- **Dénomination sociale**

La Société est dénommée la Société des Ciments de Ain El Kebira, par abréviation SCAEK.

- **Forme Juridique**

La SCAEK est une société par actions, au capital de 2.200.000.000,00 DZD, créée pour une durée de 99 ans à compter de la date de son immatriculation au registre de commerce.

- **Adresse du siège social** : Ouled Adouane BP 01 Ain El Kebira 19400 Wilaya de SETIF

Direction Générale : Tél. 036 66 00 28 - 036 66 00 29 - Fax : 036 84 56 97

Cimenterie : Tél. 036 60 80 80 - 036 60 82 82 - Fax : 036 60 81 81

E-Mail : digen@scaek.dz

Web : www.scaek.dz

- **Date et lieu de dépôt des statuts**

Le projet de statut portant transformation de l'unité cimenterie de Ain El Kebira en une société par actions, dénommée Société des Ciments de Ain El Kebira, par abréviation, SCAEK, avec un capital de 50.000.000,00 DZD, a été déposé le 05 Avril 1998 devant Maître Hassen Touam à Constantine, 7 rue Benchaalel Smail.

Ce dépôt est conforme aux termes du procès verbal de l'AGEX de l'ERCE du 08 Décembre 1997 par lequel l'AGEX autorise le Groupe à constituer en filiale la cimenterie de Ain El Kebira.

Les modifications des statuts portant augmentation de capital à hauteur de 1.550.000.000,00 DZD ont été notifiées le 26 Octobre 1999 devant Maître Hassen Touam à Constantine, 7 rue Benchaalel Smail, conformément au procès verbal de l'AGEX de la société tenue le 27/04/1999.

Une deuxième augmentation du capital social décidée par l'AGEX du 13 Juin 2007 et notifiée le 02 Octobre 2008 devant Maître Hassen Touam faisant passer le capital social de 1.550.000.000,00 DZD à 2.200.000.000,00 DZD.

- **Objet Social**

La Société a pour objet la production et la commercialisation des ciments ordinaires et ciments spéciaux.

En outre, le statut de la société lui confère le droit de réaliser tout investissement concourant à rentabiliser les activités de production conformément à son objet social.

- **Registre de commerce et numéro d'inscription**

SCAEK est inscrite au registre de commerce de Sétif le 16 mai 1998 sous le n° 19/00 - 98 B 0082363.

- **Lieux de consultation des documents de la Société**

Les statuts, les procès - verbaux des assemblées générales, les rapports des commissaires aux comptes et tout autre document de la société peuvent être consultés à l'adresse :

- Du Siège social de SCAEK : Ouled Adouane Ain El Kebira Wilaya de Sétif, ou

- Du siège de la direction de l'administration : rue Abacha Amar, cité Bounecheda, Sétif.

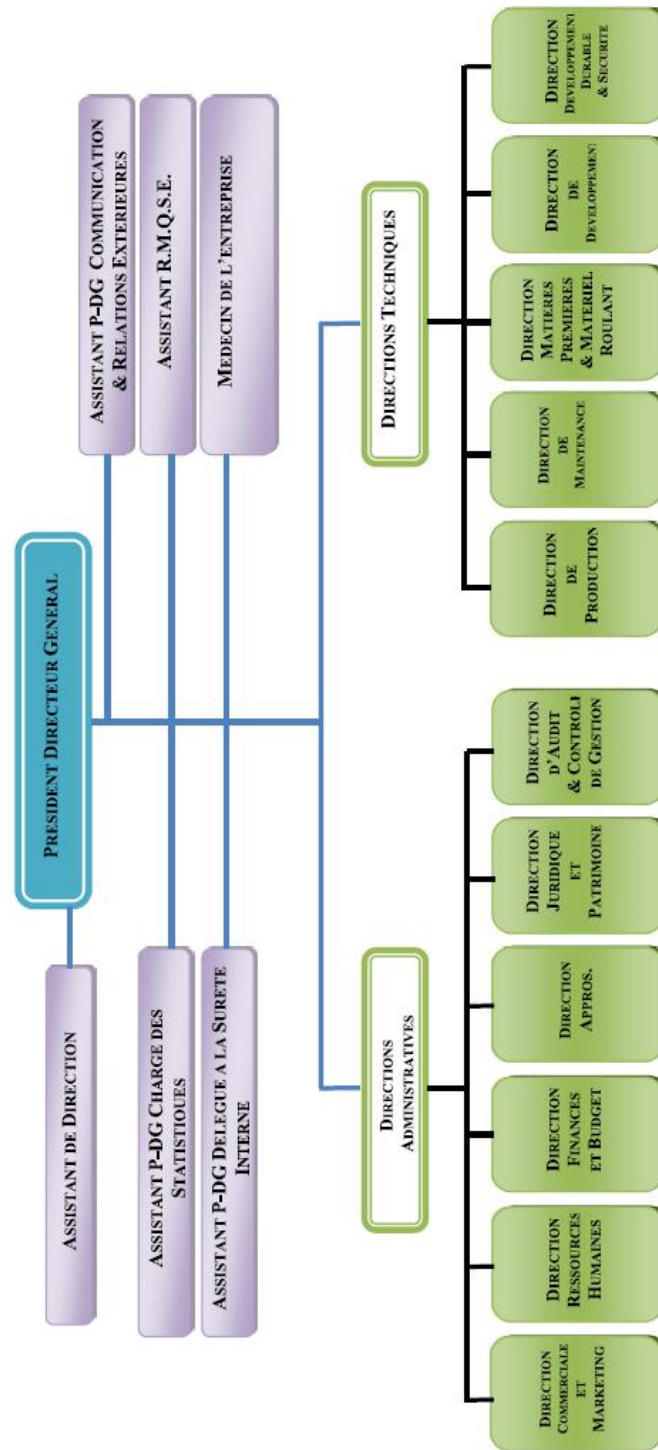
ملحق رقم (2-2): أهم المحطات التاريخية لشركة الإسمنت عين الكبيرة – سطيف –

Dates clés :

- 1974** : Signature du contrat et début des travaux de réalisation de la cimenterie.
- 1978** : Entrée en production début novembre.
- 1982** : Restructuration de l'ancienne SNMC, et création de l'entreprise régionale des ciments de l'est ERCE.
- 1998** : Filialisation, à l'instar des autres unités, de la Cimenterie de Ain El Kebira et naissance de la Société des Ciments de Ain El Kebira (SCAEK).
- 2000** : La société des Ciments d'AIN EL KEBIRA dépasse, pour la première fois de son histoire, le seuil de 1 000 000 de tonnes de production de ciment.
- 2002** : La certification du système Qualité de la SCAEK à la norme ISO 9001 version 2000.
- 2003** : Signature d'un contrat avec le partenaire AAF pour la construction et supervision du montage du filtre à manche pour plus de 4 750 000 Euros.
- 2005** : Signature d'un contrat avec le partenaire ICER France pour l'automatisation des ateliers cru, cuisson et homogénéisation.
- 2006** : La réalisation, en mai, de l'installation de dépoussiérage par la technologie des filtres à manche pour le traitement des gaz chauds du four. Une technologie introduite pour la première fois en Algérie par la SCAEK.
- 2008** : La certification, en juin, de la SCAEK à la norme ISO 14001 version 2004.
- 2008** : La reprise, en juillet, de l'activité de vente détail de l'ancienne SCMCE.
- 2008** : L'obtention du deuxième prix national pour l'environnement décerné par le ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement.
- 2009** : La réalisation de l'installation de dépoussiérage par filtres à manches des gaz du refroidisseur.
- 2009** : Signature du contrat d'ingénierie et de conseil avec CETIM, pour un montant de 788 036 560 DZD/TTC
- 2009** : Démarrage des travaux de terrassement conformément au cahier des charges relatif au projet de construction de la deuxième ligne de production.
- 2010** : Une seconde restructuration après la création du Groupe Industriel des Ciments d'Algérie (Groupe GICA) le 26 novembre 2009, et transfert des actions, parts sociales, participations et autres valeurs immobilières détenues par le groupe ERCE en liquidation au profit du groupe GICA à compter du 30 mars 2010.
- 2010** : La SCAEK a réussi la mise en service d'un nouveau refroidisseur dans le cadre du programme de mise à niveau de son potentiel de production. Un investissement qui a coûté 484 514 410,02 DZD.
- 2011** : La SCAEK a dépassé pour la première de son l'histoire le seuil de 1 022 040 de tonnes de clinker.
- 2011** : La certification de la SCAEK du système de management intégré, ISO9001 version 2008, ISO 14001 version 2004 et OHSAS 18001 version 2007.
- 2013** : La signature du contrat pour la réalisation d'une deuxième ligne de production avec le constructeur POLYSIUS devenu THYSSEN KRUPP INDUSTRIEL SOLUTIONS (FRANCE) SAS France le 21 Aout 2013.
- 2014** : La mise en vigueur, le 23 janvier 2014, du contrat signé avec le constructeur POLYSIUS devenu THYSSEN KRUPP INDUSTRIEL SOLUTIONS (FRANCE) SAS France.
- 2014** : L'Assemblée Générale Extraordinaire de la SCAEK décide l'introduction en bourse de la société des ciments de Ain El Kebira par l'augmentation de 35% de son capital.

ملحق رقم (2-3): الهيكل التنظيمي لشركة الإسمنت عين الكبيرة – سطيف –

3.1.2 Organigramme



Bilan Actif
Exercice clos le 31/12/2021

Unité: null

ACTIF	Note	2021 Brut	2021 Amort- Prov.	2021 Net	2020 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)	5				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	5-1	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles	5-1	26 042 388,60	24 869 393,60	1 172 995,00	2 126 655,00
Immobilisations corporelles	5-1	58 077 147 615,25	26 917 172 021,01	31 159 975 594,24	33 545 814 422,00
Terrains	5-1	559 449 733,38	0,00	559 449 733,38	559 449 733,38
Bâtiments	5-1	16 273 835 458,48	6 257 886 159,06	10 015 949 299,42	10 615 885 892,53
Autres immobilisations corporelles	5-1	41 243 862 423,39	20 659 285 861,95	20 584 576 561,44	22 370 478 796,09
Immobilisations en concession	5-1	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours	5-1-3	265 823 318,79	0,00	265 823 318,79	273 299 149,27
Immobilisations financières	6	17 420 688 360,85	0,00	17 420 688 360,85	15 302 906 301,94
Titres mis en équivalence – entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés	6-1	13 490 000 000,00		13 490 000 000,00	11 390 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	6-1	3 930 688 360,85	0,00	3 930 688 360,85	3 912 906 301,94
Impôts différés actif	11	146 949 852,35	0,00	146 949 852,35	151 414 328,40
TOTAL ACTIF NON COURANT		75 936 651 535,84	26 942 041 414,61	48 994 610 121,23	49 275 560 856,61
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	7	7 400 872 795,47	(133 260 813,49)	7 267 611 981,98	5 890 488 501,07
Créances et emplois assimilés	14	1 702 170 791,53	(23 202 821,40)	1 678 967 970,13	1 765 511 336,22
Clients	8	553 403 245,69	23 202 821,40	530 200 424,29	606 852 432,72
Autres débiteurs	9-1	719 860 211,42	0,00	719 860 211,42	670 470 259,27
Impôts et assimilés	21	428 907 334,42	(0,00)	428 907 334,42	488 188 644,23
Autres actifs courants	9	0,00		0,00	(0,00)
Disponibilités et assimilés	10	2 980 949 787,29	(5 553 543,58)	2 975 396 243,71	3 010 563 430,97
Placements et autres actifs financiers courants	10	555 320 400,00	0,00	555 320 400,00	396 373 200,00
Trésorerie	10	2 425 629 387,29	5 553 543,58	2 420 075 843,71	2 614 190 230,97
TOTAL ACTIF COURANT		12 083 993 374,29	(162 017 178,47)	11 921 976 195,82	10 666 563 268,26
TOTAL GENERAL ACTIF		88 020 644 910,13	(27 104 058 593,08)	60 916 586 317,05	59 942 124 124,87



SCAEK

SCAEK

Unité: BP01, Ouled Adouane Ain elkebira 19400

Matricule Fiscal

0 9 9 8 1 9 0 0 8 2 3 6 3 1 9

Article

1 9 2 4 2 0 1 0 0 1 1

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

11/04/22 12:38

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2021

Unité: null

Passif	Note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	3-1	2 200 000 000,00	2 200 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	3-2-2	36 467 538 212,81	34 179 689 065,12
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	24	3 317 180 725,30	3 749 424 147,69
Autres capitaux propres - Report à nouveau	3-2-3	75 000 000,00	40 000 000,00
Liaison inter unite		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		42 059 718 938,11	40 169 113 212,81
Part des minoritaires (1)		0,00	0,00
TOTAL I		42 059 718 938,11	40 169 113 212,81
PASSIFS NON COURANTS			
		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières	13	13 550 928 582,79	13 550 928 582,79
Impôts (différés et provisionnés)	11-1	52 428 924,61	46 104 239,72
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	12	893 294 236,48	925 618 785,78
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		14 496 651 743,88	14 522 651 608,29
PASSIFS COURANTS			
		0,00	0,00
Fournisseurs et comptes rattachés	9-1	2 479 831 771,22	2 628 515 300,53
Impôts	21	337 026 608,00	407 677 365,00
Autres dettes	9	1 253 294 162,19	1 783 473 162,37
Trésorerie Passif	10	290 063 093,65	430 693 475,87
TOTAL PASSIFS COURANTS III		4 360 215 635,06	5 250 359 303,77
TOTAL GENERAL PASSIF		60 916 586 317,05	59 942 124 124,87

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.



Unité: BP01, Ouled Adouane Ain elkebira 19400

 Matricule Fiscal : 0 9 9 8 1 9 0 0 8 2 3 6 3 1 9
 Article : 1 9 2 4 2 0 1 0 0 1 1

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

11/04/22 12:39

Compte de resultats (Par nature)

Unité: null

	Note	2021	2020
Ventes et produits annexes	15	12 240 807 462,75	15 565 442 886,02
Variation stocks produits finis et en-cours	15	232 995 783,01	(999 189 975,95)
Production immobilisée	15	0,00	0,00
Subventions d'exploitation	15	541 740,37	322 487 077,71
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		12 474 344 986,13	14 888 739 987,78
Achats consommés	18	(4 004 266 310,02)	(4 163 244 182,96)
Services extérieurs et autres consommations	19	(1 191 630 253,28)	(2 010 569 919,50)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(5 195 896 563,30)	(6 173 814 102,46)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		7 278 448 422,83	8 714 925 885,32
Charges de personnel	20	(1 195 377 639,39)	(1 401 832 495,48)
Impôts, taxes et versements assimilés	21	(149 185 841,96)	(198 573 257,51)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		5 933 884 921,48	7 114 520 132,33
Autres produits opérationnels	22	261 640 666,41	204 009 620,15
Autres charges opérationnelles	22	(77 866 905,66)	(77 638 030,88)
Dotations aux amortissements et aux provisions	12	(3 120 944 759,57)	(3 444 904 284,62)
Reprise sur pertes de valeur et provisions	22	104 426 515,17	1 374 704,77
V- RESULTAT OPERATIONNEL		3 101 140 437,83	3 797 362 141,75
Produits financiers	23	1 120 790 191,90	1 091 906 771,35
Charges financières	23	(482 270 834,49)	(568 716 848,79)
VI- RESULTAT FINANCIER	23	638 519 337,41	523 189 922,56
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)	24	3 739 659 775,24	4 320 552 064,31
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	24	(211 689 889,00)	(242 202 302,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	11	(10 789 160,94)	(68 925 614,62)
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		13 961 202 359,61	16 186 031 084,05
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(10 644 021 634,31)	(12 436 606 936,36)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 317 180 725,30	3 749 424 147,69
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	24	3 317 180 725,30	3 749 424 147,69
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

Approche par l'actif**Tableau numéro 06 : valorisation de la société par l'ANCC – F2**

(millions DZD)

Valorisation par l'ANCC de la SCAEK	Valeur nette Comptable	Valeur réévaluée au 31/12/2021	Plus ou moins value
Mobilisations incorporelles	1	1	0
Terrains	559	2 000	1 441
Bâtiments	10 015	17 850	7 835
Equipements de production	20 584	23 400	2 816
Investissements en cours dont 8 641 Milliers de DZD 2^{ème} Ligne	270	270	0
Immobilisations financières	17 550	17 550	0
Immobilisations	48 979	61 071	12 092
Stocks	7 268	7 056	-212
Créances et emplois assimilés	1 680	1 680	0
Disponible	2 980	2 980	0
Actifs courants	11 928	11 716	-212
TOTAL ACTIFS	60 907	72 787	11 880
A déduire le montant de l'endettement			
TOTAL DES DETTES	7 926	7 926	
à réintégrer la provision pour retraite	667	667	
A déduire la provision pour IBS (S1-2021)	428	428	
A déduire les dividendes et participation	400	400	
ACTIF NET COMPTABLE CORRIGE	51 486	63 366	

L'évaluation de la SCAEK Spa par la méthode de l'actif net comptable corrigé « **formule 1** » a permis de dégager **une valeur de 63.366 milliards de DZD au 31decembre 2021** .

1.2.2.2. La méthode des Cash-flows actualisés (DCF)

Selon cette méthode, encore appelée méthode du free cash-flow, la valeur de l'entreprise est obtenue en calculant la valeur actuelle des cash-flow disponibles générés par les actifs d'exploitation sur une période de référence.

Le flux économique est déterminé par référence au résultat avant amortissement, provisions et charges financières.

A dette nulle, cette valeur doit permettre de rémunérer l'actionnaire et les créanciers. Il s'agit donc de déterminer le flux après impôt et prise en compte des investissements nécessaires au développement et au maintien de l'activité, y compris les variations des besoins en fonds de roulement (BFR) puis d'affecter à cette valeur, le coût moyen pondéré du capital.

La méthode peut ensuite être utilisée avec deux variantes, que l'on y intègre ou non l'économie d'impôt résultant de l'affectation de la charge financière du capital.

La valeur revenant aux actionnaires s'obtient en retirant de la valeur actualisée le montant de la dette financière à long et moyen terme déductible à la date d'évaluation.

- **Répartition statutaire des bénéfices**

Conformément aux statuts de la société et notamment son article 26, les bénéfices nets annuels sont constitués par les produits nets de l'exercice, déduction faite des frais généraux et autres charges sociales ainsi que tous les amortissements et toutes formes de provisions légalement admis.

Sur ces bénéfices, il est prélevé :

- Un vingtième (1/20) pour constituer la réserve légale ; ce prélèvement cesse d'être obligatoire lorsque le fonds de réserve légale aura atteint une somme égale au dixième (1/10) du capital social ;
- Toutes les sommes que l'assemblée générale déciderait d'affecter à des fonds de réserves ordinaires ou extraordinaires avec ou sans affectation particulière ou de reports à nouveau dans la limite des dispositions réglementaires ;
- Une participation au profit des travailleurs de l'entreprise, conformément à la législation en vigueur ;
- Les tantièmes aux administrateurs ;
- Le dividende aux actionnaires.

Le fonds de réserves et le report à nouveau peuvent être affectés notamment, selon ce qui est décidé par l'assemblée générale dans les limites des dispositions réglementaires.

- **Exercice Social**

L'exercice social commence le 1^{er} janvier et se termine le 31 décembre de chaque année.

- **Mode de convocation des Assemblées Générales**

Les assemblées générales des actionnaires, ordinaires ou extraordinaires, sont convoquées par le conseil d'administration, et en cas d'urgence, par le ou les commissaires aux comptes, voire le liquidateur.

Un ou plusieurs actionnaires réunissant au moins le quart (¼) du capital social et agissant dans les délais et conditions de la loi ont la faculté de demander par lettre recommandée avec avis de réception, l'inscription à l'ordre du jour du projet de résolution.

Les convocations sont diffusées par lettres recommandées avec accusé de réception, ou par avis de convocation publié dans un quotidien national trente (30) jours au moins avant la réunion.

Les lettres de convocation ou l'avis de presse, doivent impérativement indiquer l'ordre du jour, la date, l'heure et le lieu de la réunion de l'assemblée générale.

- **Conditions d'admission à l'assemblée générale**

Tout actionnaire de la société est membre de l'assemblée générale.

- **Exercice du droit de vote**

L'exercice du droit de vote est reconnu, par la législation algérienne, à tout actionnaire proportionnellement au nombre d'actions qu'il détient sous réserve des dispositions de l'article 685 du code de commerce.

- **Etablissement assurant le service financier de la société**

La société est domiciliée à la Banque Extérieure d'Algérie (BEA).

- **Modifications des actes constitutifs de la société**

Depuis la création de la société, les principales modifications des actes constitutifs ont porté sur :

- Une première augmentation du capital social décidée par l'AGEX du 27 Mai 1999 et notifiée le 26 octobre 1999 devant Maître Hassen Touam le faisant passer de 50.000.000,00 DZD à 1.550.000.000,00 DZD ;
- Une deuxième augmentation du capital social décidée par l'AGEX du 13 Juin 2007 et notifiée le 02 octobre 2008 devant Maître Hassen Touam faisant passer le capital social de 1.550.000.000,00 DZD à 2.200.000.000,00 DZD.

الفهرس

الصفحة	المحتويات
III	الإهداء
IV	شكر وعرفان
V	فهرس المحتويات
VIII	فهرس الجداول
X	قائمة الأشكال
XI	قائمة الملاحق
أ-د	مقدمة
01	الفصل الأول: القيمة العادلة والقرارات الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية القيمة العادلة وأهميتها في إتخاذ القرارات الاقتصادية
03	المطلب الأول: تعريف وإجراءات القيمة العادلة
06	المطلب الثاني: اساسيات حول القيمة العادلة
09	المطلب الثالث: مداخل القيمة العادلة وتقييم تطبيقها
13	المبحث الثاني : مدخل للقرارات الاقتصادية
13	المطلب الأول: ماهية القرارات الاقتصادية
15	المطلب الثاني: أنواع القرارات الاقتصادية
20	المطلب الثالث: العوامل الأساسية المؤثرة في القرارات الاقتصادية
27	المبحث الثالث: تحليل الدراسات السابقة
27	المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية
37	المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية
39	المطلب الثالث: التعقيب وتحليل الدراسات السابقة
41	خلاصة الفصل

42	الفصل الثاني: اثر القيمة العادلة على اتخاذ القرارات الاقتصادية بشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-
43	تمهيد
44	المبحث الأول: نبذة تعريفية عن شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-
44	المطلب الأول: نشأة الشركة وهيكلها التنظيمي
47	المطلب الثاني: نشاط شركة الاسمنت عين الكبيرة
48	المطلب الثالث: أهداف شركة الاسمنت عين الكبيرة
49	المبحث الثاني: إعداد الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) في 2021/12/31
49	المطلب الأول: عرض الميزانية المحاسبية في 2021/12/31
52	المطلب الثاني: إعادة تقييم عناصر ميزانية شركة الاسمنت عين الكبيرة- سطيف- في 31/12/2021 وإعداد الميزانية المحاسبية بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)
62	المطلب الثالث: إعداد الميزانية المالية المختصرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2021/12/31
68	المبحث الثالث: أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على القرارات الاقتصادية لشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف -
68	المطلب الأول:دراسة مؤشرات التوازن المالي لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2021/12/31.
71	المطلب الثاني: دراسة النسب المالية لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2021
77	المطلب الثالث: القياس بالقيمة العادلة وأثره على اتخاذ القرارات الاقتصادية في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-
84	خلاصة الفصل
85	خاتمة
89	قائمة المراجع
/	الملاحق
/	الفهرس

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز أهمية الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي في الوقت الراهن كبديل لعملية القياس بالتكلفة التاريخية وأهميتها في اتخاذ القرار المالي، وتوضيح الأسباب التي دعت إلى التحول من مبدأ تكلفة التاريخية إلى مبدأ القيمة العادلة؛ كما تهدف الى معرفة أنواع القرارات الاقتصادية في المؤسسة ومعرفة مدى أهميتها؛ وأثر القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في شركة الاسمنت عين الكبيرة – سطيف. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي للإجابة على الإشكالية وتحليل اختبار الفرضيات.

وفي الأخير تم التوصل الى نتائج أهمها: ان التكلفة التاريخية وكذا القيمة العادلة من نماذج القياس المحاسبي وكل منهما تمتاز بخصائص وتعاني نقائص من شأنها التأثير على عملية القياس المحاسبي، وتعتبر التكلفة التاريخية في تاريخ الحيازة هي أصلا قيمة عادلة؛ وأن تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على كل من القرارات الاستثمارية والقرارات التمويلية وقرارات توزيع الأرباح.

كلمات مفتاحية: قيمة عادلة، قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of relying on fair value as a basis for accounting measurement in light of international accounting standards and the financial accounting system at the present time as an alternative to the measurement process. The historical cost and its importance in financial decision-making, and explaining the reasons that called for the shift from the historical cost principle to the fair value principle. It also aims to know the types of financial decisions in the institution and to know their importance. The effect of fair value measurement on financial decision-making in the Ain Al-Kabira Cement Company – Setif. The analytical descriptive approach was relied upon to answer the problem and analyze the hypotheses testing. Finally, results were reached, the most important of which are: The historical cost as well as the fair value are among the accounting measurement models, and each of them has characteristics that affect the accounting measurement process. The historical cost at the date of acquisition is considered a fair value. And the application of measurement at fair value affects each of the investment decisions, financing decisions, and profit distribution decisions.

Keywords: fair value, financing decisions, investment decisions, dividend decisions.